بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النحوية

إعداد

عماد الدين نايف محمد الشمري

بإشراف الدكتور

يحيى عبابنة

تاريخ تقديم الرسالة ١٢/١٠/٢٠٠١م

تاريخ المناقشة ٨/١١/٢٠٠١م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النحوية

إعداد الطالب:

عماد الدين نايف محمد الشمري

بكالوريوس من جامعة مؤتة ١٩٩٨م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ شعبة الدراسات اللغوية.

لجنة المناقشة:-

١. الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة ..... مشرفاً ورئيساً.

٢. الأستاذ الدكتور علي الهروط ..... عضواً.

٣. الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي ..... عضواً.

إهداء خاص

إلى حميد آل هاشم....

جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين.

إلى آل البيت الأطهار....

منارات يُهتدى بها في زمن الظلال.

الإهداء

إلى روح والدي،،،، طاهرة نقية.

إلى والدتي،،،، ناسكة محتسبة.

إلى إخوتي،،،، سندي وذخرتي.

إلى قبيلتي (شمر) ،،،، عربيّة أبيّة.

إلى مدينتي (حائل) و (معان) ،،،، مهوى فؤادي ومسقط رأسي.

إلى كل عربيّ مخلص للأمة محبّ للغتها

عماد الدين الشمري

شكر وعرفان

من لا يشكر الناس لا يشكر الله؛ لذا أتقدّم بالشكر الجزيل لكل مَنْ قدّم لي العون والمساعدة لإنجاح هذا العمل. وأخصُّ بالذكر أستاذيّ الفاضلين عيسى عبكل، وخالد الرواد والأخ العزيز محمد أربيّع النعيمات، الذين تحملوا معي بعضاً من أعباء هذا العمل. وكانوا لي معيناً طيلة فترة الدراسة.

عماد الدين الشمري

المقدمة :

يُعدُّ الإسناد واحداً من الموضوعات الرئيسة، التي كان لها أثر كبير في تشكيل القاعدة النحوية، فقد روعيت عدة أسس عند وضع القاعدة، لعلّ أبرزها نظرية العامل وموضوع الإسناد، الأمر الذي أصبح ملحوظاً فيما بعد، وقد استهواني هذا الموضوع لما فيه من إجابات شافية لكثير من الأسئلة التي كانت تتوارد عليَّ – منذ دراستي الجامعية الأولى– ولم أجد حينها إجابات تلبي تلك التساؤلات، ومن تلك التساؤلات: لماذا جعل النحاة لكل فعل فاعلاً؟ ولماذا رفع كل من الفاعل والمبتدأ؟ ولماذا نصبت المفاعيل؟ وما هي المعايير التي اعتمدت في ذلك؟ وغيرها الكثير من الأسئلة التي بقيت أبحث لها عن حلول، إلى أن عرض علي مشرفي هذا الموضوع، فقد أدركت عندها، بأني سأجد ضالتي.

لذا فالبحث يقوم على بيان الأثر الكبير للإسناد في تشكيل القاعدة النحوية، وتحديد كثير من أبواب النحو العربي، وبيان القيمة الدلالية لحركتيّ الضم والفتح.

وتهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- بيان أثر الإسناد في تحديد كثير من أبواب النحو العربي، وتسمية تلك الأبواب وفقاً للرابطة التي تربطها بجملة الإسناد.
- إظهار أثر الإسناد في تقسيم أبواب النحو العربي إلى عمد وفضلات وبيان القيمة الدلالية لحركتي: الضم والفتح، وفق تصوُّرِ النحويين القدامى والمحدثين.
- إبراز معرفة النحاة القدامى وإدراكهم لموضوع الإسناد وموقف كل فريق –سواء أكانوا بصريين أم كوفيين– من موضوع الإسناد في كل مسألة من مسائل النحو.

وتفسير بعض الأنماط اللغوية، التي ظهرت فيها قسرية الإسناد تفسيراً آخر ينأى بها عن قسرية القاعدة.

- بيان أن الجمل ليست متساوية، وأن لكل نمط وأسلوب وضعه الخاص.

أما فيما يخص مادة الدراسة فلم أقف على دراسة مختصة في هذا الموضوع إلا أني وجدت شذرات لا تكاد تذكر في بعض المصادر القديمة ومنها: الكتاب لسيبويه، الذي –وإن قسّم الكتاب وفقاً لموضوع الإسناد– لم يصرّح بذلك إلا في مواضع قليلة، وكذلك في كتاب المقتضب للمبرد، وغيرها من المصادر التي لم تزد عن سابقتيها، أما المحدثون فقد تطرق عدد غير قليل منهم لموضوع الإسناد، لكن ذلك لم يكن متخصصاً بل في سياقات عامة، أثناء دراستهم لأساليب معينة لها علاقة بالإسناد، أو تفسير الإسناد تفسيراً عابراً، ومن تلك الدراسات دراسة الدكتور أحمد الجواري في كتابه " نحو المعاني " وفاضل السامرائي في كتابه "معاني النحو" وإبراهيم مصطفى في كتابه " إحياء النحو " وعلي أبو المكارم في كتابيه " تقويم الفكر النحوي " و " أصول التفكير النحوي " وعبد القادر مرعي في كتابه " أساليب الجملة الافصاحية " ومحمد خولي في كتابه "قواعد تحويلية" وهنالك العديد من البحوث التي لها علاقة بموضوع الإسناد منها: " العوامل المعنوية في النحو العربي " لمحمد الحربي و " أسلوب النداء ونظرية العامل " لعبد الحسين الفتلي.

وقد قسّمت البحث إلى تمهيد وأربعة فصول وخاتمة:

أما التمهيد: فقد درست فيه مصطلح الإسناد لغةً واصطلاحاً، وجذور الإسناد ونشأته في كتاب سيبويه ثم تطوّره في الدراسات النحوية والبلاغية.

والفصل الأول: جعلته في الإسناد في الجملة الاسمية وقسّمته قسمين: المبتدأ والخبر، والنواسخ (الفعلية والاسمية).

والفصل الثاني: تناولت فيه الإسناد في الجملة الفعلية، وقد قسّمته قسمين: الفعل والفاعل، ونائب الفاعل.

أما الفصلان الثالث والرابع فقد جعلتهما لدراسة ما خرج من أبواب نحوية على طرفي الإسناد، فقد تبينّ للدراسة أن للإسناد أثراً كبيراً في تلك الأبواب –وإن بدا لنا أن هذين الفصلين بعيدان عن موضوع الإسناد، فبعد أن عرفنا نوعي الإسناد –الفعلي والإسمي– أصبح من المسلّم به أن ما كان من غير طرفي الإسناد فهو خارج عنهما والسبب في إخراجه هو الإسناد.

وعليه فقد جعلت الفصل الثالث: في الإسناد والفضلات، وقد عرّفت فيه الفضلات وقسّمته قسمين:

المفعولات وهي: المفعول به (القياسي والسماعي) والاشتغال، والمفعول المطلق (القياسي والسماعي) والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه، والاستثناء (المفعول دونه).

المشبه بالمفعول في اللفظ: وهما: الحال والتمييز.

أما الفصل الرابع: فقد أفردته لدراسة الأساليب الانفعالية (الجمل غير الإسنادية) وقسّمته قسمين هما: التعجب بصيغتيه (ما أفْعَلَ، أفْعِلْ بِـــ). والمحمول على المفعول به وهي: النداء، والتحذير، والإغراء، والاختصاص.

والخاتمة: أدرجت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

وقد اتبعت منهجاً وصفياً تحليلياً، فقد عرّفت كل باب من أبواب الدراسة، ذاكراً أهم ما يخصّ ذلك الباب، ثم بيّنت أثر الإسناد في ذلك الباب، متناولاً مثالاً أو أكثر بالتحليل والدراسة مستعيناً بالنظرية التحويلية في تفسير كثير من التحويلات التي طرأت على العديد من الأساليب.

والله أسال أن أكون قد وفّقتُ في أولى خطواتي في البحث اللغوي، وأن يمنحني الرشد والصواب لخدمة لغة القرآن.

وأخيراً لابدّ من تقديم خالص الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور يحيى العبابنة على ما بذله لي من جهد وما منحني إياه من وقته الثمين، وكان لي نعم المرشد، الذي لم يضنّ علي بأي من المصادر والمراجع، وإسداء النصائح.

وأشكر عضوَيْ لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور علي الهروط والأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل على ما بذلاه من جهد وتحملا من عبء هذه المناقشة، ولتثقيف ما في هذا العمل من اعوجاج، وإفادتي من علمهما الغزير.

وفّقنا الله وإياكم إلى الطريق القويم، طريق الهداية والدين اليقين، وحشرنا يوم القيامة مع الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين.

عماد الدين الشمري

التمهيد

الإسناد لغة :

جاء في لسان العرب: " كل شيء أسندت إليه شيئاً، فهو مسند. و قد سند إلى الشيء يَسْنُدُ سُنوداً، ومن معانيها أيضاً، ما ارتفع من الأرض في قبل الجبل أو الوادي وكل شيء أسندت إليه شيئاً وسانَدتُ الرجلَ مساندةً إذا عاضدته، والسَنَدُ: المعتمد، والإسناد في الحديث: رفعه إلى قائله، والمسند: الدهر، والسِنَادُ: الناقة طويلة القامة، والإسناد هو هيئة مشي الناقة بين الذميل والهملجة، والسَّنَدُ: ضرب من البرود والثياب، والمسند: خط لحمير، والمسند كلام أولاد شيث، والسِّنَادُ في القوافي هو المخالفة بين الحركات التي تلي الأرداف في الروي" .[١]

وجاء في تاج العروس: "ساندته إلى الشيء فهو يتساند إليه، أي أسندت إليه، وساند فلان: عاضده وكاتفه، وسُوند المريض، وقال: ساندوني"، [٢] وجاء في (الوسيط): " سَنَدَ إليه سُنُوداً: ركن إليه، واعتمد عليه واتكأ، وفي الجبل(سَنَدَ). والسَند (بفتح السين والنون) عند أصحاب المناظرة ما يذكر لتقوية المنع [٣] و يجمع بين تلك التعريفات أصل القوة و الدعم،وهو المعنى الذي أخذ منه مسمى الإسناد الإصطلاحي، الذي نحن بصدد دراسته .

---

(١) ابن منظور، لسان العرب ٦ / ٣٨٧ و ما بعدها .

(٢) الزبيدي، تاج العروس ٨ / ٢١٤ و ما بعدها .

الإسناد اصطلاحاً :

عرّف التهانوي الإسناد من عدة وجوه، والذي يهمنا هنا هو الإسناد اللغوي الذي اهتّم به أهل العربية، ويقول : " وعند أهل العربية يطلق على معنيين: أحدهما نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى أي ضمها إليها وتعلُّقها بها فالمنسوب يسمى مسنداً والمنسوب إليه مسنداً إليه ...، وثانيهما الإسناد الأصلي، فالإسناد غير الأصلي على هذا لا يُسمّى إسناداً، وعرّف بأنه نسبة إحدى الكلمتين حقيقة أو حكماً إلى الأخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة يحسن السكوت عليها ..."[١] ولم يختلف تعريف التهانوي السابق عن تعريف أبي البقاء صاحب معجم الكليات، الذي فرّق بين نوعين من الإسناد، هما العام والخاص، فالعام: هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، أما الخاص: فهو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يصحُّ السكوت عليها.[٢] فالإسناد إذاً حكم تقام عليه الجملة، ونلحظ مما سبق أيضاً أنه على الرغم من أن أصل الإسناد واحد، هو الضم والاعتماد، وغايته واحدة وهي إفادة معنى يحسن السكوت عليه، إلا أنّ أهل العربية فرّقوا بين نوعين من الإسناد: الأول درس ضمن علم المعاني، أحد فروع علم البلاغة، والآخر ضمن علم النحو، بنيت على أساسه الجملة النحوية.

إن الدارس للغة ما يجدها تسير وفق معايير وأنظمة، يصعُب اختراقها أو الخروج عليها، وذلك ما يسمّى بالقواعد النحوية، وهي ليست حكراً على لغة دون أخرى بل هي من أصول كل اللغات، ولعلّ كثيراً من أبناء اللغة أصبحوا ينظرون لتلك القواعد على أنها قيود لابدّ من التخلص منها، وأنها قد انحازت عن أصل وضعها لتصبح وزراً بدلاً من أن تكون وسيلة لتقويم اللسان و صون اللغة.

إن ذلك الأمر يجعلنا نتعدى القاعدة النحوية لنبحث في الأسس التي استند إليها في وضع القواعد، بل ويدعونا ذلك الأمر إلى البحث في المرحلة السابقة لوضع القاعدة، والتي يمكن أن تدخل فيما يسمى بـــ(فلسفة النحو)، ولكن على الرغم من ذلك كله، لابُدَّ لنا من وضع أيدينا على تلك الأسس التي جعلت من اللغة المنطوقة –الأصوات الفيزيائية– ألفاظاً مترابطةً ومتجاورة، تترابط فيما بينها، وتشترك في طريقة تأليفها ونطقها فئة كبيرة من الناطقين بتلك اللغة، قد يصل

---

(١) التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون ٣ / ١٤٤– ١٤٥ .

(٢) أبو البقاء ، معجم الكليات ١٠٠ .

عددهم إلى مئات الملايين، والذي يمعن النظر في قواعد اللغات جميعاً، لا يمكن له أن يُسلّم بأن ذلك الأمر هو من قبيل الصدفة، بل لابدّ من أسس، روعيت في ذلك الأمر.

إن دارس النحو العربي يكاد يلمح ذلك الأمر –أي نطق اللغة وفق معايير وأنظمة– فقد استندت القواعد النحوية على عدة موضوعات، لعّل من أبرزها موضوع الإسناد، وهو موضوع ذو أثر كبير في تشكيل القاعدة النحوية، فقد طُوِّعت كثير من النصوص لتتلاءم و موضوع الإسناد، ويلخص لنا الدكتور محمد عيد تلك العملية بقوله : " لقد أجهد النحاة النصوص بالتأويل لأنهم خلطوا بين أمرين من الحق أن يفرّق بينهما، وهما " المعنى الشكلي، والمعنى الفلسفي" فقد جعلوا الأخير أساساً لما يجب أن تؤديه النصوص، فإذا لم تؤدّه استكملت بالفروض والظنون، فالحدث لابدَّ له من محدث في الواقع، فإذا وجد الفعل في اللفظ، فلابد أن يستكمل بالفاعل، وهنا يأتي التقدير، والإسناد لا يكمل في الواقع إلا بوجود مسند و مسند إليه، فإن غاب أحدهما من الجملة فلابدّ من تقديره".[١]

يتبين لنا من النص السابق أنه يذهب إلى أن الأساس الذي اعتمد عليه موضوع الإسناد هو الأساس المنطقي؛ إذ "إن لكل فعل فاعلاً، فالعدم لا يفعل شيئاً" ويتضح لنا أيضاً إلى أي حد تأثر النحاة في موضوع الإسناد بالمناطقة وبتقسيمات الجملة عندهم، فقد قسّموا الكلام إلى أقسامه الثلاث المعروفة، مقتفين أثر أفلاطون ومن بعده أرسطو، اللذين قرنا بين الكلم والموجودات[٢]، فالموجودات– في نظرهما– إمّا ذوات وهي الأسماء أو أحداث وهي الأفعال أو علاقة بينهما، وعُرف ركنا الجملة عند المناطقة بالموضوع والمحمـــول[٣]، ولابدّ من وجودهما في الجملة، إذ لا يمكن أن تعد الجملة تامة نحوياً إلا إذا توافر فيها طرفا الإسناد، وإن غاب أحدهما فإن النحاة يلجأون إلى التقدير والتأويل، لا لشيء سوى إتمام ركني الإسناد، وتظهر تلك النزعة القسرية في كثير من تراكيب النحو العربي، التي على الرغم من تأديتها معنى يحسن السكوت عليه، إلا أنها تخلو من طرفي الإسناد[٤].

---

(١) محمد عيد ، أصول النحو العربي ٢١٤ .

(٢) فؤاد ترزي ، في أصول اللغة و النحو ١٣٩ .

(٣) أحمد الجواري ، نحو التيسير ١٢٣ – الموضوع يقابل المسند عند النحاة والمحمول يقابل المسند إليه.

(٤) علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ٢٩٨ .

وقد ذكر سيبويه موضوع الإسناد في الصفحات الأولى للكتاب و ذلك في قوله : " (هذا باب المسند و المسند إليه) وهما مما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منهُ بداً ضمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه وهوَ قولك عبدالله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك قولك يذهب زيد، فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بُدّ من الآخر في الابتداء ..."[١] لقد أسس سيبويه-في كلامه السابق- أركان الإسناد، وذلك بجعل الإسناد موضوعاً وجوبياً، وذلك من خلال قوله (لابُدّ) و(يحتاج إلى ما بعده)، ولا يخفى علينا أن للمعنى أثراً كبيراً في تحديد تلك الأجزاء التي عُدت أركاناً أو عمداً ولا يمكن لأي جملة أن تقوم إلا بهما، وهما المسند والمسند إليه، والعلاقة بينهما هي علاقة الإسناد.

ولا يقف سيبويه في معالجته لموضوع الإسناد عند ذلك الباب، بل يتعداه ليجعل من موضوع الإسناد منهجاً، قسم على أساسه أبواب الكتاب و فصوله، يقول الدكتور محمد كاظم البكاء: "وقد بنى سيبويه الكتاب على (الأبواب) وعقد على (أقوال العرب) التي تمثل أمثلة استخدام اللغة العربية لدى فصحائهم، وقد دأب في تصنيف الأبواب على أنواع الإسناد، وهو ينظر في عللها ويفاضل بينها، فحفظ لنا وجوه تأليف الكلام في اللغة العربية يصنفّها ويقوّمها". [٢]

يظهر لنا النص السابق مدى فهم سيبويه وإدراكه لموضوع الإسناد وأثره في بناء الجملة النحوية، إذ لولا تنبّهه لقسرية الإسناد لما استطاع كشف كنه العلاقة التي تجمع بين الأبواب النحوية المختلفة، وبالتالي اتخاذ الإسناد أساساً لتبويب كتابه.

وقد سار النحاة على نهج سيبويه السابق في تقسيم الأبواب النحوية في تصنيف كتبهم، وأشاروا إلى موضوع الإسناد، فها هو المبرد يذكر الإسناد في سياق تعريفه للجملة: "هذا باب الفاعل، وهو رفع، وذلك قولك: قام عبدٌ وجلس زيدٌ، وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، ويجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذاقلت: قام زيدٌ فهو بمنزلة قولك : " القائمُ زيدٌ "[٣]. ولا يكتفي المبرد بذكر الإسناد والاعتراف

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١ / ٢٣ .

(٢) محمد البكاء ، منهج كتاب سيبويه ١٩ .

(٣) المبرد ، المقتضب ١ / ٨ .

به في تكوين الجملة فحسب، بل يجعله سبباً في إحداث الرفع في كل من الفاعل والمبتدأ والخبر،التي جميعها في موضع إسناد، وقد عدَّ ابن جني الإسناد مبدأ وعلاقةً لا غنىً عنها في تصنيف الجمل فيقول :"الإسناد علاقة نحوية ومبدأ لتصنيف الجمل"[١].

وقد درس ابن هشام موضوع الإسناد وأطال الحديث فيه في سياق دراسته للجمل وبيان أنواعها، فقد عدّ الإسناد هو الفارق الرئيس بين الكلام والجملة فكلاهما كلام مفيد يحسن السكوت عليه، إلا أنّ الجملة خاضعة للإسناد.[٢] أما السيوطي فقد درس موضوع الإسناد في موضعين: أولهما:- في معرض حديثه عن العوامل المعنوية، حيث عدَّ الإسناد أحد العوامل المعنوية[٣]، وثانيهما:- أثناء حديثه عن علامات الاسم، فالإسناد -عنده- إحدى علامات الاسم التي يُعرف بها، ولم يكتفِ بذلك بل أطال الوقوف عند الإسناد في الموضع الثاني، مفصّلاً الحديث عن الإسناد وفائدته في الأسماء والفرق بينه وبين الإخبار.[٤]

أما الدراسات الحديثة فقد وقفت من الإسناد مواقف متباينة، إذ لم تقبل كل ما جاء به موضوع الإسناد، وميّزتْ بين نوعين من الإسناد: الأول:- وهو نوع مقبول لما فيه من الوضوح والبساطة بعيداً عن التكلف، أما النوع الثاني:- فقد رأوا فيه قسريةً و سطوةً في تطويع الكلام ليتماشى وأركان الإسناد، ويصف لنا الدكتور محمد عيد ذلك الأمر بقوله: "والدراسات اللغوية الحديثة لا تعترف بهذه اللابديّة في فهم الجملة، فالجملة حقيقة هي التي تؤدي الفائدة كاملة، أما تكوّنها الشكلي فلا يشترط فيه أن يوجد في المنطق مسند ومسند إليه، بل تتحقق الفائدة الكاملة بوجودها، وقد تحققت بكلمة واحدة، إذا أدّت المعنى المفيد ".[٥]

نلحظ أن الدكتور محمد عيد ممن وقفوا من الإسناد غير المقبول موقفاً معارضاً، فهو يرفض تلك القسرية التي يلقي بها الإسناد بنوعه الأول على النحو، مما يجعل النحو أكثر تعقيداً يعتمد على الشّكل لا على إفادة المعنى، ونجد الأمر ذاته عند الدكتورة نعمة العزاوي التي ضاقت ذرعاً بقواعد النحو، وما دخل عليها من تأثيرات منطقية، وتجعل من أشهر الأمثلة على

---

(١) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ٢٨٨- ٢٨٩ .

(٢) ابن هشام ، مغني اللبيب ٤٩٠ .

(٣) السيوطي، الأشباه و النظائر ١ / ٢٩١، وانظر ابن الحاجب شرح الكافية ١/٧٠-٧١

(٤) السيوطي، الأشباه و النظائر ٢ / ٨-٩ .

(٥) محمد عيد، أصول النحو العربي ٢١٨ .

تأثّر النحو بالمنطق موضوع الإسناد، الذي تظهر فيه (اللابديّة) والتأويلات وفي ذلك تقول الدكتورة:" وثمة مثل آخر على أثر المنطق في النحو العربي، وهو قولهم: إن الجملة حكم منطقي، ولابُدّ من توافر ركنين فيها، هما (الفعل والفاعل) أو (المبتدأ والخبر)، وليس من شك أن اللغة لا تحتمل هذا المنطق، فقد توجد فيها جمل يتوافر لها هذان الركنان، وقد يوجد فيها أحد الركنين... "[١]

ويؤيد هذا الاتجاه أيضاً مصطفى حميدة الذي يرى في علاقة الإسناد علاقة مصطنعة لجأت إليه العربية للربط بين المبتدأ وخبره، والفعل والفاعل.[٢]

وفي المقابل نجد فريقاً آخر من النحاة المحدثين الذين اتخذوا من موضوع الإسناد باباً عريضاً ينطوي تحته عدد من الأبواب النحوية، تيسيراً على دارسيْ النحو الذين يضيقون بتلك القواعد؛ فقد وجد أولئك النحاة في الإسناد وسيلة من وسائل تيسير النحو، ومن أولئك إبراهيم مصطفى، الذي عدّ الضمة علامة الإسناد، وعليه فقد اقترح دمج كل المرفوعات في باب واحد يسمى " الإسناد " (فالفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل واسم الناسخ) تعرب مسنداً إليه، ويظهر ذلك في قوله:" الأصل الأول أن الضمة علم الإسناد، وأن موضعها هو المسند إليه المتحدث عنه..."[٣] ولا يرى إبراهيم مصطفى في التقديم مزيّة؛ فالمبتدأ والفاعل سيان. ويؤيد مصطفى في رأيه السابق تلميذه أحمد الجواري الذي يرى في المحاولة السابقة أسلوباً جيداً في تخليص النحو من بعض أبوابه التي عدّت- في نظر مصطفى- مكرورة، ويرى لو أن المحاولة السابقة تمتد لتصل إلى العلامات الفرعية وفي ذلك يقول الجواري :"و قد يكون أدنى إلى الصواب ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في هذا الباب، إذ إنه يذهب إلى أن الضمة علم الإسناد، و لولا أنه اقتصر على الضمة وهي حقاً علامة الرفع الأصلية، لجاء مذهبه مطابقاً لحقيقة الحال في الرفع، ولكنّه أغفل العلامات الفرعية كالواو والألف فكان ذلك ثغرة في مقالته "[٤]، يتضح لنا أن الجواري يقر بموضوع الإسناد وقسريته على الجملة العربية بطرفيه، ويجعل من ذلك

---

(١) نعمة العزاوي ، في حركة تجديد النحو ٢٢ .

(٢) انظر مصطفى حميدة ، نظام الارتباط ١٦٦ .

(٣) إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ٥٣ .

(٤) أحمد الجواري ، نحو التيسير ٧٤ .

الأمر– لأبديّة وجود طرفي الإسناد – مدخلاً يعلل من خلاله سبب رفع طرفي الإسناد فيقول: "وهنا نستطيع أن نتبيّن لماذا استحق هذان الطرفان أن يكونا في المنزلة العالية – منزلة الرفع – ونستطيع أن نتبيّن أيضاً العلاقة بين المعنى اللغوي للرفع و المعنى الذي اصطلح عليه النحاة "[١] ويقسم الجواري الإسناد إلى قسمين: بسيط ومركب، فالأول الذي لا تقيّده قيود ولا يُضاف إلى أحد طرفيه ما يصرف معناه إلى وجه آخر، وهذا النوع الذي يستحق طرفاه الرفع، أما النوع الثاني فهو الإسناد الذي قُيّد بزمن من الأزمـــان أو معنى من المعاني، بحيث يصبح هذا المعنى شريكاً في صفة الإسناد.[٢]

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أن تقسيم الجملة المألوف، الذي يعتمد على المسند إليه لابدّ أن يتغيّر، إذ لابدّ من بناء الجملة على المسند لا المسند إليه؛ لأن أهمية الخبر أو الحديث إنما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة وعلى ما للمسند من دلالة .[٣]

ومن النحاة المحدثين الذين أولوا الإسناد عنايةً كبيرةً الدكتور تمّام حسّان، فقد عدّ الإسناد إحدى العلاقات التي تقّسم على أساسها الجمل، وأفرد فصولاً عديدة في غير كتاب من كتبه، ويمكن لنا أن نلخّص دراسة تمام للإسناد في عدّه الإسناد أحد العوامل المعنوية وفي ذلك يقول: " بل لقد عرفنا أن الإسناد نفسه قرينة من القرائن المعنوية فيعنبر هو نفسه كالضمة صاحب دلالة معنوية على الإعراب الصحيح "[٤] ولم يكتفِ تمام بذلك، بل جعل من الإسناد أساساً لنظرية العلائق التي تأثّر فيها بالجرجاني، حيث استخلص من علاقة الإسناد علاقات نحوية أخرى كالمفعولية والغائيّة والظرفيّة وغيرها ...[٥]

---

(١) أحمد الجواري ، نحو التيسير ٧٥ .

(٢) أحمد الجواري ، نحو التيسير ٧٩ – ٨٠ .

(٣) مهدي المخزومي ، في النحو العربي ٨٦ .

(٤) تمام حسان ، اللغة العربية مبناها و معناها ١٨٦ و الأصول ١٣١ .

(٥) انظر تمام حسان ، اللغة العربية مبناها و معناها ١٩١ – ١٩٢ .

وذهب فريق من النحاة المحدثين إلى أن علاقة الإسناد هي أهم علاقة في الجملة العربية؛ فهو نواة الجملة ومحور كل العلاقات الأخرى، كما ذهب الدكتور مصطفى حميدة [١]، ومنهم من عدّ الإسناد مزيّة للنحو العربي لما فيه من العمق النظري الذي يجعل النحو يراعي العلاقات التركيبية.[٢]

وقد تردد مفهوم الإسناد كثيراً في الدراسات البلاغية القديمة، إذ عدّ الإسناد أحد أبواب (علم المعاني)، بل لقد حظي الإسناد باهتمام البلاغيين أكثر من النحاة، وقد أدرك ذلك الأمر الدكتور تمام حسان حيث يقول: " والواقع أن هذه الدراسة للمعنى وهي دراسة معانٍ وظيفية في صميمها وتبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبي، الذي أريد بها خطأً أن تكونه، ومن هنا نشأت هذه الفكرة، التي تتردد على الخواطر منذ زمن طويل، أن النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدّعي لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمّى علم المعاني، حتى أنه ليحسن في رأيي أن يكون علم المعاني قمة الدراسة النحوية أو فلسفتها إن صحّ هذا التعبير"[٣] .

ويوافق الدكتور أحمد الجواري تمام حسان فيما ذهب إليه من قول بعدم إيفاء النحو في دراسة الجملة، بل و عدّ ذلك الأمر مأخذاً كبيراً على النّحو العربي الذي ينظر إلى الجمل مهما اختلفت أساليبها و تعدّدت أغراضها نظرة واحدة تقتصر على معرفة آثار الألفاظ بعضها في بعض من حيث حركة الآخر[٤]، وأغلب النحويين لم يدرس الجملة إلا دراسةً عابرةً –غير مقصودة لذاتها– تأتي في معرض بحثهم عن موضوع آخر يستلزم التعرّض لبعض أنواع مما يتصل بحالة إعرابية معينة كالجملة التي تكون خبراً أو نعتاً أو صلةً أو حالاً ... [٥] ويعلّل الدكتور فؤاد ترزي سبب اهتمام البلاغيين بالجملة أكثر من النحاة بقوله: "ذلك لأنها تمثّل موضوع البلاغة الأساسي، فالبلاغة عندهم لا تجري إلا في المركب من الألفاظ ..."[٦]

---

(١) مصطفى حميدة ، نظام الارتباط و الربط ٦٤ و ٢٠٦ .

(٢) انظر المنصف عاشور ، بنية الجملة العربية ٥٣ و ٩٠ . أنظر مصطفى حميدة نظام الارتباط ١٦١-١٦٥ وصابر أبو السعود ، النحو العربي ٨٠،محمد عبادة ، الجملة العربية ١٤٩

(٣) تمام حسان ، اللغة العربية مبناها و معناها ١٨ .

(٤) أحمد الجواري ، نحو التيسير ١٢٥ .

(٥) فؤاد ترزي ، في أصول اللغة و النحو ٢٠١ .

(٦) فؤاد ترزي ، في أصول اللغة و النحو ٢٠٠

وقد سُمّي أحد أبواب علم المعاني باب الإسناد الخبري، وأطيل الحديث فيه كثيراً، فلم يترك موضوع منه إلاّ أُشبع بالبحث والدراسة وقد عرّفه البلاغيون بأنه "ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى، بحيث يفيد أن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى، أو منفي عنه،وصدقه مطابقته للواقع وكذبه عدمها"[١] وقد ميّز أبو البقاء بين نوعين من الإسناد، هما العام والخاص: وعرّف العام بأنه نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يصح السكوت عليها، ويرى بأنّ هنالك كلمات مرادفة للإسناد وهي: البناء، والتفريغ والشغل ويستدل على ذلك بكلام لسيبويه، الذي مازج بين الأنواع السابقة جميعاً[٢].

وحريٌّ بنا ونحن في صدد دراسة الإسناد من الناحية البلاغية أن لا نغفل آراء عبد القاهر الجرجاني صاحب نظرية النظم التي قامت –أصلاً– على علم النحو واعتمدت اعتماداً كبيراً على موضوع الإسناد، ويبيّن لنا الجرجاني جوهر نظريّته والأسس التي اعتمد عليها فيقول: "معلوم أن ليس النظم سوى تعلّيق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث: اسم،وفعل،وحرف، وللتعلّق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعده ثلاثة أقسام، تعلّق اسم باسم، وتعلّق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما، فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبراً عنه أو حالاً منه..."[٣] لقد بدأ الجرجاني نظريته من علم النحو، لا بل حصرها فيه، وعدّ عملية وصف الكلم تسير وفقاً للإسناد، دونما ذكر صريح للإسناد في هذا السياق، ولا يكتفي بأن يجعل الإسناد مقتصراً على العمد، بل جعله وسيلةً للتعرّف على الفضلات، والأبواب النحوية الأخرى، ويتّضح ذلك في قوله: " أما تعلّق الاسم بالفعل: فبأن يكون فاعلاً له أو مفعولاً فيكون مصدراً، قد انتصب به كقولك: ضربتُ ضرباً، ويقال له المفعول المطلق، أو مفعولاً به كقولك: ضربتُ زيداً، أو ظرفاً مفعولاً فيه: زماناً أو مكاناً، و كقولك: خرجتُ يومَ الجمعةِ، ووقفتُ أمامَكَ، أو مفعولاً معه كقولنا: جاء البردُ و الطيالسةَ ..."[٤] ولا يكتفي الجرجاني بالتلميح السابق إلى موضوع الإسناد، بل نجده في ثنايا مقدمته السابقة يصرّح بذلك في قوله: " ومختصر كل الأمر

---

(١) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية ٢٠١ – ٢٠٢/انظر الجرجاني ، التعريفات ٢٠

(٢) أبو البقاء ، معجم الكليات ١٠٠ .

(٣) الجرجاني ، دلائل الإعجاز / (ق).

(٤) الجرجاني ، دلائل الإعجاز / (ق)، (ر).

أنه لا يكون كلام من جزء واحد، و أنه لابدّ من مسند إليه "[1]

وقد أدخل البلاغيون جزءاً من الإسناد فيما يسمّى بـــ (المجاز العقلي والحقيقة العقلية) وقد أشار إلى ذلك القزويني بقوله: " الإسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي، أما الحقيقة فهي إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر والمراد بمعنى الفعل نحو المصدر و اسم الفاعل، أما المجاز فهو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له، غير ما هو له بتأول "[2]

ويعلّل الجرجاني سبب تسمية الإسناد بذلك الاسم ونسبته إلى العقل فيقول: " وسمّي الإسناد في هذين القسمين من الكلام عقلياً لاستناده إلى العقل دون الوضع، لأن إسناد الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم، دون واضع اللغة، فلا يصير (ضَرَبَ) خبراً عن (زيد) بواضع اللغة، بل بمن قصد إثبات الضرب فعلاً له "[3] فالقزويني يشير إلى الدور الذي يقوم به المتكلم في تحديد جملة الإسناد، ومردّ ذلك كله هو المعنى الذي يُقْصد منه الإفهام دون أن يكون مجرد قاعدة جامدة أو قالباً ثابتاً، بل أساس ذلك يستند على العقل.

يؤكد الجرجاني الحقيقة السابقة ذاتها بقوله:" وهاهنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبداً، وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأً لأنه منطوق به أولاً، وكذلك الخبر خبراً، لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ لأنه مسند إليه، ومثبت له المعنى، والخبر خبراً لأنه مسند، ومثبت به المعنى".[4]

ويمكن لنا أن نخلص إلى حقيقه مفادها أن الإسناد عُرف قديماً عند النحاة الأوائل من أمثال سيبويه والمبرّد وغيرهم –واعتمد عليه سيبويه في تبويب فصول كتابه– وقد أولى البلاغيون الإسناد عنايةً كبيرة – ظهرت في دراسات علم المعاني– في الوقت الذي لم يول فيه النحويون الإسناد الأهمية الكبرى.

---

(١) الجرجاني ، دلائل الإعجاز / (ش)

(٢) القزويني ، الإيضاح ٩٧/١.

(٣) القزويني ،الإيضاح ١٠٠/١.

الفصل الأول :- الإسناد في الجملة الاسمية

- المبتدأ والخبر :-
- النواسخ :
  - الفعلية
  - الحرفية

توطئة

لقد عرف النحو العربي نوعين من الجمل[1] هما: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، والأساس الذي اتّبع في التقسيم هو الإسناد، فالجملة التي أسندت إلى اسم هي جملة اسمية، والتي أسندت إلى فعل هي جملة فعلية، والحقيقة أن كثيراً من النحاة – و لا سيّما الذين سلكوا أسلوباً تعليمياً – يُصنّفون الجمل حسب ما تبدأ به فالتي تبدأ باسم هي جملة اسمية، والتي تبدأ بفعل هي جملة فعلية أي أن الأمر شكلي بحت، وهذا ليس دقيقاً على إطلاقه، وعليه تكون الجملتان (قامَ زيدٌ) و(زيدٌ قامَ) فعليتين لا فرق بينهما سوى تقديم المسند إليه.[2]

وقد حظي نوعا الجمل كلاهما باهتمام كبير من النحاة والبلاغيين، وقد عُدّ الإسناد الأساس الذي يلجأ إليه للتفريق بين الجمل والكلام، فالجملة والكلام كلاهما مما يحسن السكوت عليه، ولكن الجملة هي التي تتضمن إسناداً.[3] وعليه فقد عُرّفت الجملة بأنها تركيبٌ يتكون من مسند ومسند إليه.

ولم يترك النحاة الجملة دون تحديد معالمها، وتوضيح أشكالها، فقد ذكر السيوطي رأي النحاة في تأليف الجملة بقوله: " الحاصل أن الكلام لا يتأتّى إلاّ من اسمين أو من اسم وفعل فلا يتأتّى من فعلين، ولا من حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف،ولا كلمة واحدة، لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد، وهو لابدّ له من طرفين: مسند ومسند إليه، فالاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسنداً ومسنداً إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما.[4]

فالسيوطي في نصه السابق يضع لنا معياراً في الهيئات التي يمكن أن تجيء عليها الجملة مستنداً في ذلك على تأكيد علاقة الإسناد، والتنبّه إلى ضرورة تـوافر ركني الإسناد حتى تصلح تسميته كلاماً، وقد علّلت العوامل المؤثرة في تحديد هيئات الجمل وأشكالها، والتي انطلقت –أصلاً– من أقسام الكلام الثلاثة " فقوام الاسم أنه مستقل بالمفهومية تماماً، لذا وقع

---

(١) وعرفت أنواع أخرى من الجمل : منها الجمل الظرفية والجمل الشرطية ، ولكن ذلك لم يكن إجماعاً من النحاة ، بل كثير منهم لم يعترف إلا بالنوعين السابقين ؛ وذلك لاعتماده على الإسناد الذي يعد النواة الأولى في الجملة (انظر ابن هشام ، المغني ٤٩٢.)

(٢) أحمد الجواري ، نحو الفعل ١٢ ، و انظر مصطفى حميدة ، نظام الارتباط / ٢٠٤ .

(٣) شرح الرضي على الكافية / ١ / ٨ ، و ابن هشام المغني ٤٩٠ .

(٤) السيوطي ، همع الهوامع ١ / ١١ ، و انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ١ / ٨ .

مسنداً ومسنداً إليه، وقوام حقيقة الحرف أنه غير مستقل أصلاً، ولذا لا يقع مسنداً ومسنداً إليه وقوام حقيقة الفعل أنه مستقل بالمفهومية لكن من جهة الإسناد فقط، ولذا لا يقع إلا مسنداً فقط ".[١]

ولم يكتفَ بذلك التصنيف، بل صنّفت الجمل – وفقاً لموضوع الإسناد – تصنيفاً أكثر دقة – فقد مُيّز بين الجمل البسيطة والجمل المركبة، فالأولى هي التي تتضمن علاقة إسناد واحدة، سواء اشتملت على متعلقات لعنصري الإسناد، أو بأحدهما أم لم تشتمل،[٢] أو هي ما استقلت بنواة إسنادية واحدة،[٣] أما الجملة المركبة فهي التي تتضمن علامتي إسناد فأكثر سواء اشتملت على متعلقات الإسناد أم لم تشتمل،أو هي ما تكوّنت من مركب إسنادي ضمن مكوناتها المباشرة.[٤]

ويرى المنصف عاشور أنه بإمكاننا وصف الجملة البسيطة من غير أن نقسّمها إلى فعلية واسمية، وإنما المقصود الأهم الإسناد فالمنعدمة من الفعل اسمية والمتضمنة فعلية، لكن النحو العربي بما فيه من العمق النظري يجعلنا نراعي العلاقات التركيبية، ونصف الجملة حسب نوع الإسناد فيها،وما تبدأ به شكلياً، فالجملة الاسمية ابتدائية إخبارية،و الجملة الفعلية إسنادية.[٥]

ويعرّف التحويليون الجملة بأنها كل ما تنتجه القواعد التحويلية ذاتها، و يعدّون الجملة القانون الأول، الذي يبدأ به التركيب الأساسي ثم تتفرع الجملة إلى مكونات، كل واحدة منها تتفرع إلى مكونات ثانوية[٦].

---

(١) مصطفى جمال الدين ، البحث اللغوي ٦٩.

(٢) مصطفى حميدة ، نظام الارتباط ٢٠٥ .

(٣) المنصف عاشور ، بنية الجملة ٥٣ .

(٤) مصطفى حميدة ، نظام الارتباط ٢٠٥ .

(٥) المنصف عاشور ، بنية الجملة ٩٢ – ٩٣ .

(٦) محمد الخولي ، قواعد تحويلية ٣١

الفصل الأول :

<u>الإسناد في الجملة الاسمية :</u>

جاء في الكليات " أن الجملة الاسمية موضوعة للإخبار بثبوت المسند للمسند إليه بلا دلالة على تجدّد أو استمرار إذا كان خبرها اسماً،فقد يُقصد به الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن، وإذا كان خبرها مضارعاً فقد يفيد استمراراً تجددياً، إذا لم يوجد داعٍ إلى الدوام"(١) وعرّفت الجملة الإسمية بأنها الجملة التي يكون فيها المسند دالاً على الدوام، أو هي التي لا يكون فيها المسند فعلاً(٢).

والجملة الاسمية عند التحويليين هي الجملة التي تحتوي على مسند إليه (مبتدأ)، وترد في النصوص حسب شكلين كبيرين: شكل تتجرد فيه من البداية بأفعال وحروف عاملة، وشكل يُسبق فيه المبتدأ والخبر بتلك المكونات النحوية وهي النواسخ.(٣)

وقد جعل أغلب النحاة –القدامى والمحدثون– الجملة الاسمية أساس بحثهم في التراكيب؛ لأن عنايتهم قد انصرفت جلها إلى الإعراب، ولم يولوا الجملة الفعلية سوى بعض من الاهتمام السابق، لأن الجملة الاسمية معربة الجزأين: المبتدأ والخبر، وأن عوامل لفظية تدخل عليها فتنسخ عمل الابتداء، أما الجملة الفعلية فإن واحداً من طرفيها هو المعرب عادةً، وهو الفاعل، أما الطرف الآخر وهو الفعل، فأغلب أحواله بناء.(٤) ومن الأسباب الأخرى أيضاً أن الجملة الاسمية تحوي قضية حملية مفادها الحكم باتحاد الموضوع مع المحمول في المصداق واتصاف ذات الموضوع بالوصف المحمول عليه، وعليه فلابدّ من اشتمال القضية الحملية على شيئين مستقلين في اللحاظ، أحدهما الموضوع والآخر المحمول، وإسناد رابط بينهما به تتحقق الجمل.(٥)

ويفرّق فندريس بين الجملة الاسمية والفعلية معتمداً على موضوع الجملة، فموضوع الجملة الفعلية أن تأمر بحدث، أو أن تقرر حدثاً أو أن تتخيل حدثاً، أمّا الجملة الاسمية، فيعبّر بها عن نسبة صفة إلى شيء نحو: البيتُ جديدٌ ... "(٦)

---

(١) أبو البقاء ، الكليات ١٤٠ .

(٢) مهدي المخزومي ، في النحو العربي ٨٦ .

(٣) المنصف عاشور ، بنية الجملة ٥٤ .

(٤) أحمد الجواري ، نحو الفعل ٢١.

(٥) مصطفى جمال الدين ، البحث اللغوي ٢٤٩ .

(٦) فندريس ، اللغة ١٦٣.

وفيما يتعلق بأصالة الإسناد الاسمي في اللغة العربية، ذهب الدكتور أحمد الجواري إلى أن التركيب الاسمّي أو الجملة الاسمية في اللغة العربية ما هو إلا ثمرة من ثمار التطور والتحول، الذي قطعته هذه اللغة في عهود سحيقة، موغلة في القدم، لا نكاد نتبين لها ملامح أو نشهد لها آثاراً،[١] ويستدل الجواري لتأكيد مذهبه السابق بفعل الكون (كان) الزائدة، الذي يوجد في بعض اللغات السامية، فالعربية كانت تسلك سبيل غيرها من اللغات فتستعين بفعل الكون على الإسناد، ويستشهدون على ذلك بـــ (كان) الزائدة في قول أم عقيل ابن أبي طالب:[٢]

أنت تكونُ ماجدٌ نبيلٌ إذا تهب شمألٌ بليلٌ[٣]

وأرى أن ذلك الافتراض ليس له ما يؤيده، أو يثبت صحته، إذ ليس من المعقول أن نحكم على لازمة (صفة) من لوازم لغة ما لمجرد شاهد أو عدة شواهد متناثرة في كتب النحو هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن (كان) السابقة التي يظنّها الجواري فعل كينونة كماضي اللغات الأجنبية ذهب النحاة إلى أنها زائدة، تأتي بين ركني الإسناد، وفي أماكن أخرى في الجملة، حدّدت في كتب النحو.

وقد اشترط النحاة لكونها زائدة شرطين:أولهما:- أن تكون بلفظ الماضي، والثاني:- وقوعها بين شيئين متلازمين ليسا جاراً و مجروراً.[٤]

وأرى كذلك أن (كان) في الشاهد السابق، جاءت لضرورة شعرية يقتضيها البحر العروضي، فالبيت السابق لا يستقيم دونها.

إن علاقة الإسناد –في العربية– أغنت وسدت مسدّ الأفعال المساعدة، التي يرى الجواري أنها كانت في العربية، فالإسناد إحدى القرائن المعنوية التي أصبحت لازمة للغة العربية، ويقابله في اللغات الغربية الإسناد المقترن[٥] بالقرائن اللفظية التي يسمونها الأفعال المساعدة (copula) إذ لا يمكن دون هذه القرينة أن نفهم علاقة الإسناد في تلك اللغات،

---

(١) أحمد الجواري ، نحو الفعل ١٨ – ١٩ .

(٢) شرح ابن عقيل ١ / ٢٩٢ .

(٣) هذا البيت لأم عقيل بن أبي طالب ، وهي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف،شرح ابن عقيل ٢٩٢/١، وابن هشام ، أوضح المسالك ٢٥٥/١

(٤) ابن هشام ، أوضح المسالك ١ / ٢٥٧ .

(٥) تمام حسان ، اللغة العربية مبناها ومعناها ١٩٢ .

وعليه فلا يبقى داعٍ لأن نعدّ تلك (الزوائد) اللفظية – التي تأتي لشغل مواقع ثابتة في الجمل و يمكن الاستغناء عنها – من لوازم اللغة.

وقد عُدّ إسناد الجملة الاسمية إسناداً مطلقاً؛ لعدم تقيده بزمن، وقد حَدّد الإسناد الجملة الاسمية بركنين هما: المبتدأ والخبر، اللذان لا تتم رابطة الإســناد إلا بهما، فالأول محدث عنه (المبتدأ) والثاني محدث به (الخبر)، لذا سيبحث هذا الفصل ركني الإسناد الاسمي بأشكالها المتعددة وهي:المبتدأ والخبر المجردان للإسناد، والنواسخ الفعلية والاسمية.

أولاً: المبتدأ والخبر

عرّف ابن يعيش المبتدأ والخبر: " بأنهما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك: زيدٌ منطلقٌ "[١] وقد اشترط بعض النحاة في الاسمين، حتى يسمّيا، أن يخلصا ويتجردا للإسناد، وعدّوا ذلك الأمر لازمةً تفرّق بينه وبين الاسم الذي لم يخلص للإسناد، وبذلك فإنه يفقد اسمه وقد يفقد حركته لتغيّر إعرابه، ويعرّف ابن يعيش التجريد بأنه إخلاؤهما من العوامل التي هي كان وإن وحسبت وأخواتها " ولم يكتفِ بذلك بل اشترط في التجريد أن يكون خاصاً للإسناد، وإلا فإنهما يعدان بحكم الأصوات التي ينعق بها ".[٢]

واختلف النحاة في عامل رفع كلٍّ من المبتدأ والخبر، فقد ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر[٣] وأن الخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتـــداء والمبتدأ معـــاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء، وقد علّل الكوفيون رأيهم السابق باعتمادهم على لزومية الإسناد وقسريته، وذلك لما رأوه من كون المبتدأ لابدّ له من خبر، والخبر لابدّ له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلاّ بهما، وعليه فلا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً في الوقت ذاته، واستشهد الكوفيون على رأيهم بالإتيان بنظير لذلك قوله تعالى: [أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى][٤] فنصب (أيّاً ما) بـــ (تدعوا) و جزم (تدعوا) بـــ (أيّاً ما) فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً[٥] ولا أرى أن ثمة شبهاً كبيراً بين كلا المثالين إلاّ ما يمكن أن يلاحظ في موقف الكوفيين من فكرة العامل، التي تظهر واضحة في هذه المسألة، فهم لا يمنعون أن يكون العامل معمولاً، والمعمول عاملاً في ذات الوقت وهذا مما عارضه البصريون، بل ورفضوا – الكوفيون– ما ذهب إليه البصريون من كون الابتداء عندهم– هو التعرّي من العوامل اللفظية، وذهب البصريون إلى أن عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء، ولجأوا لإثبات ذلك إلى فكرة

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ١ / ٨٣ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ١ / ٨٣ .

(٣) الأنباري ، الإنصاف ١ / ٤٤ ، و انظر ابن هشام ، أوضح المسالك ١ / ١٩٤ .

(٤) الإسراء /١١٠.

(٥) الأنباري ، الإنصاف ١ / ٤٥ .

العامل، وقد اختلفوا في مفهوم الابتداء، وذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعرّي من العوامل اللفظية وقال فريق آخر هو التعري وإسناد الخبر إليه.

ومما يمكن أن نخلص إليه من كل ذلك الخلاف -الذي حاول فيه كل فريق إثبات مذهبه، ودحض مذهب خصمه- أن المبتدأ والخبر هما ركنا الجملة الاسمية، اللذان لا تقام الجملة إلا بهما، وهما مرفوعان، وهما لا غنىً لإحداهما عن الآخر، وأن العوامل المؤثرة في عملية رفعهما هي: عوامل معنوية تتلخص في تجريده من الأدوات الناسخة وإسناده إلى الخبر، وعليه استحق كل منهما الرفع واستحقا علامة الإسناد الأصلية وهي الضمة، ومما يدلل على ذلك ويؤكده أنه إذا اختلّ أيٌّ من الشرطين السابقين فسرعان ما يتغيّر ترتيب الإسناد، وتتغيّر حركة كلٍّ من المبتدأ والخبر، اللذين لولا الإسناد لما كان المبتدأ أو الخبر.

ويترتب على الحقيقة السابقة، التي تقرُّ بوجود علاقة افتراضية بين المبتدأ والخبر، هي علاقة الإسناد، التي يمكن التعرّف عليها عن طريق إفادة معنىً يحسن السكوت عليه، لذا فقد عدّ النحاة المبتدأ مع خبره جملةً تامةً، وإن غاب أحدهما من الجملة فإنه يقدّر، ثم يعلّل سبب غيابه، الذي لابدّ له من مسوغ، وذلك ليس لأمر سوى لإتمام عناصر تلك العلاقة الافتراضية، وقد أشار سيبويه إلى أهمية علاقة الترابط بين المبتدأ وخبره بقوله: "هذا باب المسند والمسند إليه،وهما مما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبدُ اللهِ أخوكَ، وهذا أخوكَ ... "[1] وتظهر علاقة الإسناد واضحة في قول سيبويه السابق في الربط بين المبتدأ والخبر، إذ عدّ العلاقة بين المبتدأ وخبره علاقةً لزوميةً لا غنىً عنها لكليهما، فإذا ما نقص (غاب) أحد هذين الركنين فإنه لابدّ من تقديره من ناحية، وتعليل سبب ذلك الغياب من ناحية أخرى، ولم يترك النحاة أمر تحديد ركني الإسناد للمتكلم بل جعلوا له صورة عامة، تغلب على وجوده، وتعتمد على المعنى، الذي يفيده ركنا الجملة: المبتدأ والخبر، ويظهر ذلك من تعريفهما للمبتدأ والخبر، فالمبتدأ: هو اسم أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية، أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف رافعٌ لمكتفى به[2]، أو هو الاسم الصريح

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١ / ٢٣ .

(٢) ابن هشام ، أوضح المسالك ١ / ١٨٤ .

أو المؤول الذي يبدأ به المتكلم غالباً ليسند إليه حكماً معيناً،[1] والخبر: هو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور،[2] أو هو الحكم الذي يسند إلى المبتدأ ليتم به معنى الكلام[3] وتعتمد صورة الجملة أيضاً على الترتيب، الذي يخضع للنمطية التي افترضت للجملة العربية بكلا نوعيها، فالصورة الأساسية للجمل التي مسندها اسم أن يتقدم المسند إليه على المسند أو بتعبير آخر أن يتقدم المبتدأ على الخبر، ولا يقدّم الخبر إلا لسبب يقتضيه المقام أو طبيعة الكلام[4].

وقد أطال النحاة الحديث في حالات تقديم الخبر على المبتدأ، مفصّلين ومعلّلين، منطلقين – في ذلك– من موضوع الإسناد، الذي حدّد موضع كل ركن من ركني الجملة، لذا فقد قُرن تقدّم الخبر على المبتدأ بشروط أربعة يلخّصها لنا ابن مالك بقوله: "وللخبر ثلاث حالات، إحداها التأخر وهو الأصل كـ (زيدٌ قائمٌ) ويجب في أربع مسائل، إحداهما أن يخاف التباسه بالمبتدأ نحو: "زيدٌ أخوكَ"، وثانيهما: أن يُخاف التباس المبتدأ بالفاعل نحو: "زيدٌ قامَ"، والثالثة: أن يقترن بإلا معنى نحو: "إنما أنت نذيرٌ" أو لفظاً نحو: "وما محمدٌ إلا رسولٌ"، والرابعة: أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير نحو: "منْ في الدارِ؟ "[5]

إنّ الأساس الخفي الذي اعتمد عليه ابن مالك في تحديد رتبة كل من المبتدأ والخبر هو الإسناد، ولأهمية الرتبة –التي تعرف بها كثير من الأبواب النحوية– فقد عدّها التحويليون من الخصائص الكلية المهمة في اللغات الإنسانية عامة، فكل لغة لها ترتيبها الخاص، وذلك أمر بديهي، ولكن المهم هو معرفة الترتيب في البنية العميقة أولاً ثم البحث عن القوانين التي تحكم تحول هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة من الكلام الفعلي على السطح، وإنّ جميع عناصر الجملة معرّضة لتـــغيّر مكانها، وإن كان ذلك أكثر ما يكون فيما يسمّى بالفضلة.[6]

---

(١) نجاة الكوفي ، بناء الجملة ٢٩ .

(٢) ابن هشام ، أوضح المسالك ١ / ١٩٤ .

(٣) نجاة الكوفي ، بناء الجملة ٢٩ .

(٤) فاضل السامرائي ، معاني النحو ١ / ١٦ . و انظر محمد عبادة ، الجملة العربية ٣٣ .

(٥) ابن هشام ، أوضح المسالك ١ / ٢٠٦ – ٢١١ .

(٦) عبده الراجحي ، النحو العربي و الدرس الحديث ١٥٤ – ١٥٥ .

ولعلّ بعد النظر لدى النحاة هو الذي جعلهم يحدّدون رتبة كثير من الأبواب النحوية، ومن ضمنها باب المبتدأ والخبر، ليتكشّف لنا في النهاية أن وراء الرتبة أمراً لا يقل أهمية عنها، ويعتمد عليها، ولا يتأتّى إلا بالتحديد الدقيق، ألا وهو موضوع الحذف، وظاهرة الحذف مشتركة بين اللغات الإنسانية جميعاً،[١] حين يميل المتكلم إلى حذف العناصر المكرورة أو التي يمكن فهمها من السياق.

وقد طال الحذف معظم أبواب النحو العربي، ولم يختص بفضلة دون عمدة وعدّ ابن جني الحذف من شجاعة العربية،[٢] فقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، ولكن لابدّ في ذلك كله من دليل، سواء أكان هذا الدليل معنوياً، يقتضيه المعنى أم صناعياً، أي تقتضيه الصناعة النحوية، وسواء تدلّ عليه قرينة لفظية أم قرينة المقام.[٣]

والحذف ليس أمراً اعتباطياً، يسير حسب ذوق المتكلم أو هواه، بل هو الذي تقتضيه الصناعة، وذلك نحو أن تجد خبراً دون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل نحو: قوله تعالى: ﴿ ليقولنّ: اللهُ﴾[٤]، نحو: ﴿وقالوا: خيراً ﴾.[٥]

والحذف نوعان: الواجب والجائز،[٦] والواجب نحو: حذف الفعل في التحذير، والجائز فيما دل عليه دليل لفظي أو مقامي،[٧] ويطال الحذف ركني الجملة الاسمية، فيحذف المبتدأ ويحذف الخبر، جوازاً أو وجوباً بشرط أن يدل عليهما دليل،[٨] وقد بيّن النحاة المواضع التي يحذفان فيها.

أما المبتدأ فيكثر حذفه جوازاً في جواب الاستفهام ونحو قوله تعالى: ﴿وما أدراك ما

---

(١) عبده الراجحي ، النحو العربي ١٥٠ .

(٢) ابن جني ، الخصائص ٢ / ٣٦٠ .

(٣) فاضل السامرائي ، الجملة النحوية ٨٤ .

(٤) العنكبوت / ٦١ .

(٥) النمل / ٣٠ .

(٦) ابن هشام ، مغني اللبيب / ٨٥٣ ، و انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ١ / ٨٩ .

(٧) فاضل السامرائي ، الجملة النحوية ٨٩ .

(٨) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٨٢٢ .

الحطمةُ نارُ الله الموقدة﴾[1] أي: هي نارُ الله، ويحذف كذلك بعد فاء الجواب، نحو قوله تعالى: ﴿من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساءَ فعليها﴾[2] أي: فعملُه لنفسه، وبعد القول نحو قوله تعالى: ﴿و قالوا: أساطيرُ الأولين﴾[3] أي:(هو أو هي) أساطيرُ الأولين، ومن مواضع حذفه أيضاً أن يأتي فيما كان الخبر صفة له في المعنى نحو قوله تعالى: ﴿ التائبون العابدون﴾.[4]

ونستطيع أن نقدّر المحذوف في الجمل السابقة، ففي قوله تعالى السابق: (وما أدراك ما الحطمةُ ؟) يكون الجواب :نارُ الله.

فأصل الجملة هو ← ما الحطمةُ ؟ بعد الإجابة الحطمةُ نارُ الله →

بدليل أن جملة : ما الحطمة ؟ = جملة الجواب (نارُ اللهِ (هي))

ما الحطمةُ ؟ = الحطمةُ نارُ الله

فتكون ما = نارُ الله (الخبر) (المسند)

والحطمةُ = ∅ (المبتدأ) (المسند إليه المحذوف)، فعناصر الجملة لم تكتمل، والجزء الموجود هو الخبر (الحكم على الكلام)، أما محور الكلام المبتدأ (المسند إليه) فقد حذف. والأمر ذاته قد حدث في قوله تعالى السابق: (أساطيرُ الأولين)، فهذه الكلمة لا تؤدّي معنىً يحسن السكوت عليه، فهي حكم أو خبر، ولكن لأي حكم ولأي شيء؟ لذا فقد قدر المحذوف المسند إليه (المبتدأ) فأصل الجملة هو ∅ + أساطير الأولين = (هي أو هو) + أساطير الأولين.

أما حذف المبتدأ وجوباً فيكون إذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح نحو: " الحمدُ للهِ الحميدُ " أو ذم نحو: " أعوذُ باللهِ من إبليسَ عدوُّ المؤمنين " أو ترحّم نحو: "مررتُ بعبدِكَ المسكينُ " أو بمصدرٍ جِيء به بدلاً من اللفظ بفعله نحو:"سمعٌ و طاعةٌ " أو بمخصوص بمعنى نعم أو بئس مؤخر عنها نحو: "نعم الرجلُ زيدٌ " و "بئس الرجلُ عمروٌ " وفي باب القسم وقولهم:

---

(١) الهمزة / ٥ – ٨ .

(٢) الجاثية / ١٥ .

(٣) الفرقان /٥ .

(٤) التوبة / ١١٢ .

"في ذمتي لأفعلنَّ " أي في ذمتي ميثاقٌ أو عهدٌ.[1]

فالجمل السابقة جميعها حذف المبتدأ فيها، ولعلّ الأمر الذي استدعى تقدير مبتدأ محذوف هو حالة الرفع التي جاءت عليها تلك الأسماء، إذ لابدّ من تأويلها، وبالتالي فأنه يقدّر محذوف يكون مبتدأ، ففي الجملة الأولى قُطع النعت عن حركة المنعوت(الجر) وجاء مرفوعاً فكأن أصل الجملة هو: (الحمدُ لله الحميدِ) ولكن لما قطع النعت ورفع كان لابدّ من تقدير رافع، فلقد عدّ هذا الاسم ركناً في جملة اسمية تامة حذف أحد ركنيها (المسند إليه) فالجملتان في حقيقتيهما جملة واحدة هي كالآتي:

الحمدُ لله الحميدِ تحولت الحمدُ لله [∅ الحميدُ]

مسند إليه مسند (خبر)

مبتدأ

محذوف

وجوباً

أما حذف الخبر فيكون جوازاً ويكون وجوباً، أما حذفه جوازاً فقد جاء في مواضع عدة منها قوله تعالى: [أُكلُها دائمٌ و ظلّها][2] أي دائم، فالجملة الثانية قد فقدت أحد ركنيها وهو الخبر (المسند) على الرغم من تمام المعنى الذي لم يتوصل إليه دون السياق، فلو جاءت منفصلة عن الجملة السابقة لها فلن تفيد معنىً تاماً، لأن جزءاً رئيساً منها قد حذف، وممن خلال مقارنتها بالجملة السابقة، التي اشتركت معها في موضوع العطف فإنه يكون لدينا الجملتان الآتيتان :

أكلُها + دائمٌ = ظلّها + دائمٌ

مسند إليه مسند مسند إليه مسند

ونلحظ أن الآية السابقة قد فقدت المسند (دائمٌ) فأصبحت (ظلها ∅) أما مواضع حذف الخبر وجوباً فقد حدّدها النحاة في أربعة مواضع هي:-

الأول: أن يكون خبراً لمبتدأ بعد " لولا " نحو " لولا زيدٌ لأتيتُك "

التقدير: لولا زيدٌ موجودٌ لأتيتُك، ولعل معنى(لولا) هو الذي أبان ذلك الأمر، فهي حرف امتناع لوجود.

الثاني: أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين نحو: "لعمْرُك لأفعلنّ " والتقدير: " لعمْرُك قسمي ".

الثالث: أن يقع بعد المبتدأ واو هي نصّ في المعية نحو: " كلُّ رجلٍ وضيعتُه " فكل: مبتدأ، وقوله: "وضيعتُه " معطوف على كل، والخبر محذوف، والتقدير: " كلُّ رجلٍ وضيعتُه مقترنان ".

الرابع: أن يكون المبتدأ مصدراً وبعده حال سدّت مسدّ الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً فيحذف الخبر وجوباً، لسدّ الحال مسدّه، وذلك نحو: " ضربي العبدَ مسيئاً " فضربي: مبتدأ، والعبدَ: معمول له، ومسيئاً:حال سّدت مسدّ الخبر، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: " ضربي العبدَ إذا كان مسيئاً ".[١]

والحذف نوعان: الواجب والجائز[٢]، والواجب نحو حذف الفعل في التحذير والجائز فيما دل عليه دليل لفظي أو مقامي[٣].

ويعد الحذف (deletion) إحدى العمليات التحويلية، فالجملة لها بنيتان: عميقة وسطحية، والحذف يكون في البنية السطحية، لذا لابد من الرجوع إلى البنية العميقة؛ ويمثل التحويليون الحذف بالرسم الآتي :

أ + ب ⟵ .. + ب

أ + ب ⟵ (أو) أ + ..

ولو تساءلنا: لماذا كل ذلك الجهد الذي بذله النحاة في التعرف على الكلمة المحذوفة ثم تأويلها وتقديرها؟ ولماذا يبقي النحاة مكان الحذف شاغراً على الرغم من عدم وجود الكلمة؟ بل وماذا سيحصل لو أننا لم نقدّر المحذوف، وقبلنا بالجملة كما هي؟ ... لعل الجواب الذي يزيل عجبنا هو أن نظرية العامل عامةً وموضوع الإسناد وتحديد أركان الجملة خاصةً، هي العوامل التي يعتمد عليها موضوع الحذف، فلا يمكن للمبتدأ أن يستقيم دون خبره أو المفعول أن يكون دون فعله (عامل النصب)، ومن ذلك نستطيع أن نستخلص قسرية الإسناد التي جعلت النحاة يقدّرون المحذوف، وليحقّقوا النمط الشكلي للجملة العربية دون مراعاة للمعنى أو السياق العام، وهو أمر في غاية الأهمية، والذي أغفله النحاة، صارفين جهودهم إلى البحث عما حذف دون

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٤٤.

(٢) ابن هشام ، مغنى اللبيب ٨٥٣ ، و انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ١ / ٨٩ .

(٣) فاضل السامرائي ، الجملة النحوية ٨٩ .

الأخذ بالمعنى الدلالي أو السياقي للمتكلم، وهو الموضوع الذي أولاه علم الدلالة بعض العناية، وأمام تلك العناية نجد علم النحو ينظر إلى الجملة نظرة قاصرة، فعلم النحو (علم التراكيب)، لا يهمه معاني الجمل ودلالتها بقدر ما يهمه تركيب الجمل واكتمال عناصرها، على الرغم من تنبّه النحاة الأوائل لهذا الموضوع، فقد تنبه إليه سيبويه في تقسيمه للكلام من حيث معناه وفي ذلك يقول: " هذا باب الاستقامة من الكلام و الإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب ... ".[1]

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الباب، وتظهر فيه قسرية الإسناد، المبتدأ الذي له فاعل سدّ مسدّ الخبر، ويجيء في كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي نحو: " أقائمٌ الزيدان "؟ و " ما قائمٌ الزيدان "، فـ (الزيدان) في كلتا الجملتين فاعل[2] ،وليس خبراً، ويشترط في هذه الجملة أن يتم بها المعنى، وإلاّ لا يجوز أن يحل الفاعل محل الخبر، والمدقق في هذه المسألة يتوهم أن نمطية الجملة الاسمية – التي تتكون من ركني الإسناد –، لم تتحققْ، ولكني أرى أنها قد تحقّقت فالمشتق هنا، وإن كان في حكم المبتدأ (المسند إليه)، إلا أنه عمل عمل فعله، أي كأنه قام مقام المسند وعليه يرفع فاعلاً (مسند إليه)، ومما يوضح هذه القضية تنبّه النحاة إلى الاسم المبني للمفعول، إذ يرفع نائب فاعل، وهكذا يتبيّن الإسناد واضحاً في هذه المسالة، والرسم التوضيحي الآتي بين تلك التحولات:

قامَ الرجلان ← تحوّلت الجملة ← أقائمٌ الرجلان؟

الجملتان متماثلتان من حيث طبيعة الإسناد؛ فكلتاهما تحويان مسنداً ومسنداً إليه.

وخلاصة الأمر أن قسرية الإسناد على الجملة الإسمية وصفت نمطية الجملة الإسمية وهي (المبتدأ (المسند إلية) و الخبر (المسند)) والرابطة بينهما هي رابطة الإسناد الأمر الذي استدعى تقدير الركن الذي حذف من الجهة بعد تحديد رتبته.

ثانياً: النواسخ

النسخ (لغةً): إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه، أو هو تبديل الشيء من الشيء، والنسخُ أيضاً: نقل الشيء من مكان إلى مكان والنسخُ كذلك الإزالة.[١]

وسمّيت النواسخ بهذا الاسم للسبب الذي تقدم، إذ إنها تنسخ المعنى والإعراب فهي تأتي للازمة معنوية(نسخ المعنى)، أما الجملة الاسمية في اللغة العربية فتخلو من معنى الزمن[٢]، فهي جملة تصف المسند إليه بالمسند، ولا تشير إلى حدث، ولا إلى زمن؛ وذلك لاهتمامها بإسناد الموضوع للمحمول، وإذا ما قارنّا اللغة العربية بغيرها من اللغات العالمية نجد أن عدداً منها كالفارسية والفرنسية والإنجليزية والألمانية تتميز بوجود الرابطة التي تعقد الصلة معنوياً بين المسند إليه والمسند في جملتها الاسمية، وهو ما يسمى بفعل (الكينونة) والذي يستعمل –في تلك اللغات – كرابطة مثل: (be) في الإنجليزية، و(etre/) في الفرنسية و (أست) في الفارسية، و(sein) في الألمانية[٣]، أمام ذلك نجد أنّ اللغة العربية تخلو من تلك الرابطة في جملتها الاسمية ولعل السبب في هذا أننا نتكلم عن فصيلتين لغويتين مختلفتين، فنظام الجملة في اللغة العربية نظام مختلف عن أنظمة هذه اللغات الهندوأوروبية التي تعتمد على وجود الفعل المساعد الذي لم تصل إليه العربية، بل وصلت إلى نظام آخر، وهو اعتماد شكلين من الجمل لم يوجدا أبداً في اللغات المذكورة، لذلك فإنها تلجأ إلى فعل الكينونة وتصاريفه، لا للربط بين جزئي الجملة، الذي أشرت إليه فيما سبق في دور رابطة الإسناد في أداء تلك الوظيفة، ولكن لإظهار وظائفها من حيث النسخ في الجملة الاسمية، ومثل الاحتياج إلى تنويعها على الأوقات وغيرها، والتفريق بين الماضي والحاضر والمستقبل منها[٤]، فمثلاً إذا أردنا أن نضيف عنصراً زمنياً طارئاً إلى معنى هذه الجملة جئنا (بالأدوات المنقولة) عن الأفعال، وهي الأفعال الناسخة، فأدخلناها على الجملة الاسمية، فيصبح وصف المسند إليه منظوراً إليه من وجهة نظر زمنية معينة.[٥]

---

(١) ابن منظور، لسان العرب ١٤/ ١٢١ مادة (نسخ) .

(٢) تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها ١٩٣ .

(٣) أحمد ياقوت، النواسخ ٢٩ و ٤٥ .

(٤) برجستراسر، التطور النحوي ٨٧ .

(٥) تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها ١٩٣.

وقد اهتمّ النحاة العرب بالنواسخ، لما لها من أهمية كبيرة في عمليات تحوّل الشّكل والمعنى، داخل وحدات الجملة الاسمية، ونظر النحاة المحدثون إلى النواسخ كونها ظاهرةً نحويةً لغويةً عامة، تعبّر بوساطتها اللغات عن الكثير من الدلالات والمقاصد[١] وللسبب ذاته طالت النظرية التحويلية موضوع النسخ (copying)، وأولته أهميةً كبيرة، وعدّته إحدى الوظائف الرئيسة، التي تحوّل التركيب الباطني المجرد الذي يحتوي على معنى الجملة إلى التركيب الظاهري المحسوس، الذي يجسد مبنى الجملة وشكلها شبه النهائي، ومثّلوا للنواسخ بالرسم الآتي:

أ + ب ⟸ ب + أ + ب

فقد نسخ الرمز الثاني (ب) ووضع المنسوخ في أول الطرف الأيسر أي أن (أ+ب) في الطرف الأيمن موجودة أيضاً في الطرف الأيسر مسبوقة بالرمز (ب) وهو الرمز المنسوخ عن الرمز الأصلي (ب).[٢]

ونظراً لأنّ اللغة العربية لغة معربة فقد عمدت إلى نمطية أخرى في الصوغ مراعاة للقيم الخلافية، بين ما اقترن بالأداة، وما لم يقترن، ودخول الأدوات على الجملة الاسمية، يتطلب المخالفة في الحالة بين طرفي الإسناد، فيبدو أحدهما في حالة الرفع والآخر في حالة النصب، فمع (كان) و(كاد) و(ليس وأخواتهن) الأول مرفوع والثاني منصوب، ومع(أن) و(لا) النافية للجنس.[٣]

---

(١) المنصف عاشور، بنية الجملة ٥٤ .

(٢) محمد الخولي ، قواعد تحويلية للغة العربية ٣٨ – ٣٩ .

(٣) تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ٢٦٩ .

أولاً:- النواسخ الفعليّة

وهي الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمّى اسمها، و تنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول، ويسمّى خبرها، وقد جعلها ابن مالك ثلاثة أقسام:- **أولها:** ما يعمل هذا العمل مطلقاً وهي ثمانية: كان، أمسى، أصبح، أضحى، ظل، بات، صار، ليس، **والثاني:** ما يعمل بشرط أنْ يتقّدمه نفي أو نهي أو دعاء، وهي أربعة: زال (ماضي يزال)، برح، فتئ، انفك، أما النوع **الثالث:** فهو ما يعمل بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية، وهو (دام)،[1] نلحظ من تقسيم ابن مالك السابق أنه اعتمد فيه على قوة تلك الأفعال، فقد تدرّج بذلك المقياس من الأفعال الأكثر قوة، التي تعمل مطلقاً بغير شروط ثم إلى النوع الثاني الذي يعتمد على شروط عامة ثم النوع الثالث الذي يعتمد على شروط خاصة:

أولاً: كان وأخواتها

وتأتي كان على ثلاثة أقسام هي: الزائدة، والتامة، والناقصة،[2] أمّا الزائدة فتزاد بين الشيئين المتلازمين، كالمبتدأ وخبره، نحو: " زيدٌ كان قائمٌ " والفعل ومرفوعه، نحو: " لم يوجد – كان – مثلُك "، والصلة والموصول، نحو: " جاء الذي كان أكرمتُه "، والصفة والموصوف، نحو: " مررتُ برجلٍ كان قائمٍ " وكذلك تزاد بين (ما) وفعل التعجب، نحو: " ما كان أصحُ علمَ منْ تقدما " ولا تزاد في غير المواضع السابقة إلا سماعاً.

ومنه قول امرئ القيس[3]:

أرى أمّ عمرو دمعها قد تحدّرا بكاءً على عمرو و ما كان أصبرا[4]

و (كان) إذا كانت زائدة، فلدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان، أي إدخال الزمن الماضي إلى الجملة (تحويل الزمن)، ولا تدخل (كان) الزائدة في قضية الإسناد؛ إذ لا تؤثر في طرفي الإسناد.

أما (كان) التامة –التي تستغني بمرفوعها– فلها عدة معان، فتكون بمعنى (حضر)

---

(١) ابن هشام ، أوضح المسالك ١ / ٢٣١.

(٢) شرح ابن عقيل ١ / ٢٨٠.

(٣) ابن هشام،أوضح المسالك ١ / ٢٥٣ .

(٤) البيت من الطويل،وهو لامرئ القيس في ديوانه ٦٩،وخزانة الأدب ٢١١/٩،والمقاصد النحوية ٦٦٨/٣،وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٤٤٧.

وبمعنى (حدث) يقال: (كان أمرٌ) أي (حدث)، وبمعنى (كفل) يقال: (كنتُ الصبيَّ) أي (كفلته) وبمعنى (غزل) يقال: (كنتُ الصوفَ) أي (غزلته). [١]

ويشارك (كان) في هذه المسالة (أصبح، وأمسى، وأضحى) وتؤدي معنى الدخول في الأزمنة المذكورة[٢]، ومنه قوله تعالى: [فسبحان الله حين تمسون و حين تصبحون][٣] أي حين تدخلون في المساء، وحين تدخلون في الصباح، ومما يمكن أن يأتي تاماً من تلك الأدوات أخوات (كان) جميعاً باستثناء ثلاث منها؛ فإنها تلزم النقص. وهي: فتئ، وزال، وليس.

ومما تجدر الإشارة إليه أن (كان التامة) وأخواتها تستغني بالمرفوع بعدها ويعرب فاعلاً لها، فهي تمكنت لدلالتها على الحدث، والزمن معاً، لذلك ألحقت بالأفعال التامة وأصبحت في حكمها من حيث إنّه يكون لها ما لتلك الأفعال من أحكام، وعليه يكون الإسناد فيها كما في الجملة الفعلية، أي أن جملتها تتكون من مسند (الفعل التام) والمسند إليه (الاسم المرفوع بعدها فاعلاً لها) وعليه يكون الإسناد فيها كما في الرسم الآتي :

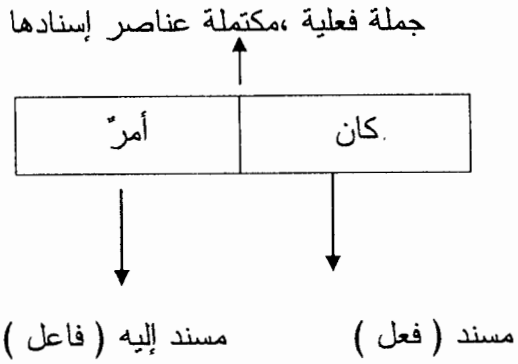

أما القسم الثالث من هذا النوع من النواسخ فهو الأفعال الناقصة، وتأتي عليه (كان وأخواتها) جميعاً أما سبب تسميتها ناقصة فلم يتفقْ النحاة على سبب لتسميتها، بل رفض فريق من النحاة تلك التسمية، أما الفريق الذي قال بتلك التسمية، فقد علّل سبب تلك التسمية، أن تلك الأفعال تحتاج إلى اسمين بعدها احتياجاً واحداً، أو هو يتمّ نقصه بالخبر الذي يشبه بمتممه ومفعوله[٤]، ويرى آخرون أن سبب التسمية مردّه إلى دلالة تلك الأفعال على الحدث وقد ذهب إلى هذا الرأي المبرد والفارسي وابن جني[٥]،إذ الحدث الفعلي لا يتحقق فقط بالأفعال بل هو

---

(١) ابن هشام ، أوضح المسالك ١ / ٢٥٣ .

(٢) ابن عصفور ، المقرب ١٠١ .

(٣) الروم / ٧١ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ١ / ٤٥ .

(٥) ابن هشام ، مغني اللبيب ٥٧ .

رهين تشابك أنظمة صرفية نحوية دلالية تمرّ به في الملفوظ التام.[١]

أما الفريق الآخر –و هم الكوفيون– فيرفض تسميتها بالأفعال الناقصة و يرى بأنه خطأ لا يساير معانيها واستعمالاتها، ويرى أن سبب تلك التسمية إما أن يكون ناشئاً من دلالتها على الزمن دون الحدث، وإما أنها لا تكتفي بمر فوعها، بل لابدّ من منصوبها لإتمام المعنى، ويرى هذا الفريق أن كلا السببين لا يؤخذ بهما.[٢]

وقد درس سيبويه النواسخ، وأفرد لها باباً، هو: " هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول " وبيّن سيبويه أقسام تلك النواسخ بقوله: " كان ويكون، صار، وما دام، ليس، وما كان نحو هن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر" ويعلّل سيبويه عمل تلك الأفعال وخصوصيتها، مقارنها مع باب (ظن وأخواتها) و يرى أن (ظن) لا يجوز فيها الاقتصار على المفعول الأول، لاحتياجها إلى المفعول الثاني لإتمام المعنى، ويذهب أيضاً إلى أن قولنا: " الأول كان عبدُ اللهِ أخاك، إنما أردنا به الإخبار عن الأخوة، وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى"[٣].

و للفعل (كان) وظائف من حيث النسخ كثيرة وأول تلك الوظائف هي نسخ الإعراب، وهو رفع المبتدأ ونصب الخبر، والوظيفة الأهم –التي ينصرف عنها الكثير من النحاة لاهتمامهم بالوظيفة الأولى– هي أثرها الكبير من حيث المعنى، فالمعروف أنها تدل على ثبوت خبرها لاسمها في الزمن الماضي، وهذه الدلالة على الزمن الماضي قد أكسبتها خاصية التحديد، الأكثر دقة للأفعال عندما تقترن بها.[٤]

ومما لاشك فيه أن الجملة التي تخلو من (كان) أو إحدى أخواتها تختلف عن الجملة التي تحوي واحدة منها، فالجملة وإن كانت مفيدة بنفسها إلا أن حالتها عند دخول الفعل عليها غيرها عن دخول الحرف عليها، فبالإضافة لتغيّر المعنى، وإضافة الزمن للجملة الاسمية، نلحظ أن التغيّر قد طال التركيب الإسنادي للجملة فإسناد الجملة يتغيّر كلياً، فالجملة الاسمية (محمدٌ قائمٌ) قبل دخول (كان) كانت تتكون من طرفي الإسناد فقط، ولكن بدخول (كان) عليها تصبح (كان

---

(١) المنصف عاشور ، بنية الجملة ، ٢٨٦ – ٢٨٧ .

(٢) الأنباري ، الإنصاف ٢ / ٨٢١.

(٣) سيبويه ، الكتاب ١ / ٤٥ .

(٤) أحمد ياقوت ، النواسخ ٥٨ .

محمدٌ قائماً)[1]، فالإسناد هنا بين (كان) و(محمد) أما قائماً فهي فضلة خارجة عن نطاق الإسناد بعد أن كانت عمدة، وهذا مذهب الكوفيين، الذين يرون أن ما بعد الناسخ فاعل، وأن ما اصطلح البصريون على تسميته بالخبر هو حال[2]،جيء به لبيان الحالة الخاصة التي عليها هذا الفاعل بعد إسناده إلى الفعل الذي قبله، وعلى ذلك فإن الإسناد –هنا– قد تم بين الفعل والفاعل، وعليه يخرج (قائماً) للحال كونها فضلة.

وأرى أن سبب ذلك التحليل ما كان لولا حرص أصحابه على تحقيق طرفي الإسناد وتحديد ركني الجملة، فالكوفيون الذين حاروا بين أمرين – تحقيق نمطية الجملة بتوافر ركني إسناد وتأويل النصب في (قائماً) وبيان موقع الناسخ من الإسناد – قد ذهبوا مذهباً توفيقياً، يرى أن الناسخ هو في مقام الفعل (مسند) والمبتدأ أصبح فاعلاً للناسخ بعد أن كان مبتدأ، ومما يقرّب هذا الرأي، هو أن رتبة المبتدأ الإسنادية لم تتغيّر، ففي كلتا الحالتين يبقى مسنداً إليه، ويقربه أيضاً أن حركة المبتدأ بقيت كما كانت عليه قبل دخول الناسخ، ولعدم دخول (قائماً) في طرفي الإسناد فقد خرجت من العمد لتضم إلى الفضلات، التي حقها النصب، ولكن لابُدّ من تحديد تلك الفضلة، وإدراجها في أحد أبواب الفضلات، ولعلّ أقرب الأبواب هو (الحال)؛ لذلك أعربها الكوفيون (حالاً)، وعلى الرغم من كون الرأي السابق يخرج الجملة الاسمية إلى الفعلية، ويلغي أيّ أثر للاسمية فيها إلاّ أنّ الدكتور أحمد ياقوت[3] يرى أنّ ذلك الرأي يتفق مع استعمالاتها، ويحفظ لهذه النواسخ أثرها الناتج عن كونها أفعالاً، و يرفض عدّها أفعالاً ناقصةً، وما بعدها مبتدأ وخبر، إذ لو كانت كذلك لكان معنى ذلك أن الجملة الاسمية ظلت كما هي من حيث الإسناد، وبذلك يكون هذا الفعل خارجاً عن الإسناد، وبذلك يتساوى مع الحرف، وعليه فالجملتان (محمدٌ قائمٌ) تتساوى في الإسناد مع جملة (هل محمدٌ قائمٌ؟) من حيث إن الجملة الأخيرة، الإسناد فيها بين (محمد) و (قائم) و (هل) خارجة عن طرفي الإسناد، ويرى بأن عملية تساوي الفعل مع الحرف عند دخول كلٍّ منهما على الجملة الاسمية هي أمر مناقض لطبيعة اللغة من حيث تفريقها بين الفعل والحرف.

---

(١) أحمد ياقوت ، النواسخ ٦٩

(٢) اعتمد البصريون في رأيهم ذلك على تشبيههم الجملة الاسمية بعد (كان) بالفاعل و المفعول به فاسمها شبيه بالفاعل و خبرها شبيه بالمفعول ، أما الكوفيون فقد عدوها كأنها تامة و الاسم المرفوع الذي يليها فاعل و المنصوب حال (انظر الأنباري ،الإنصاف ٨٢١/٢ وابن السراج ، الأصول ٨٢/١).

(٣) أحمد ياقوت ، النواسخ ٦٨.

وأذهب مذهب البصريين الذين عدّوا الإسناد في كلتا الجملتين واحداً، ويظهر ذلك من إعرابهم للجملة التي يدخل عليها الناسخ، وإبقائهم على ركني الإسناد كما هما، قبل دخول الناسخ وبعده، فـ (محمد) في الجملتين: (محمدٌ قائمٌ) و (كان محمدٌ قائماً) هو المسند إليه، و(قائم) في كلتا الجملتين هو (مسند) مع ملاحظة حركة النصب في الجملة الثانية، وهي مما تأثرت به الجملة الثانية من إسنادها إلى الناسخ، ويعلّلون سبب نصب الخبر بأنه يجيء ضميراً ويجيء معرفة ويجيء جامداً، وهو لا يستغنى عنه، فلا يمكن أن يعدّ حالاً، ولا مشبهاً به، لأن الأصل في الحال أن يكون نكرة، وأن يكون مستغنى عنه.[1]

وقد تنبّه البصريون في رأيهم السابق إلى الأثر الدلالي، الذي أضافه الناسخ بغض النظر عن الحركات الإعرابية – ودخول الناسخ لا يكفي كون الاسمين خرجا من دائرة الإسناد، وإذا ما تأملنا ملياً في إحدى الجمل، التي دخل عليها الناسخ نجد ما يلي:-

الجملة قبل دخول الناسخ (محمدٌ مجتهدٌ) ⟵ والجملة بعد دخول الناسخ (كان محمدٌ مجتهداً) إن كلتا الجملتين فيهما رابطة الإسناد، التي يراد بها الوصف للمسند إليه (محمد) موصوف بالاجتهاد، ولكن التغيّر الذي طرأ على الجملة الثانية بدخول الناسخ عليها – وهو عنصر تحويلي – يتلخص بتحويل تلك النسبة إلى الزمن الماضي، ونفي الحاضر ضمنياً، لا إزالة عملية الاجتهاد، وإذا ما استعرضنا كل نواسخ الباب يتبيّن لنا ذلك الأمر بوضوح:

- كان: في جملة " كان الرجلُ باكياً "[2] تعني هذه الجملة أن الرجل منسوب إليه شيء هو (البكاء)، وأن البكاء تحقق في زمنٍ ماضٍ، بدليل الفعل (كان)، ولو قلنا: (يكون الرجلُ باكياً) لكان المراد إفادة السامع أن الرجل منسوب إليه البكاء وأنه يتحقق في الزمن الحالي والأمر ذاته يجري في المستقبل بتغير الصيغة إلى(كن).
- ظلَّ: تفيد مع معمولها اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً يتحقق طول النهار غالباً، في زمن ماض أو حاضر أو مستقبل.

أصبح: تفيد مع معمولها اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً يتحقق صباحاً، في زمن

---

(١) انظر ابن هشام ، أوضح المسالك ١ / ٢٣٢ الحاشية .

(٢) انظر محمود نحلة ، مدخل إلى دراسة الجملة ١٠١ – ١٠٣ .

ماضٍ أو حاضر،أو مستقبل،بحيث يناسب دلالة الصيغة المذكورة في الجملة[1].

والأمر ذاته يكون في (أضحى) و (أمسى) و (بات) و (صار) وهذه الأخيرة – صار – هي من الأفعال التي تدلّ على صيرورة الشيء إلى شـــيء آخر، وهذه وظيفة معنوية أخرى للنواسخ، وجاء في كلام العرب من شاكلة (صار) أفعال أخرى وهي: آض، عاد، آل، رجع، استحال، تحوّل، ارتدّ، جاء، قعد.[2]

وفي معرض دراستنا للفعل الناسخ (صار) لابدّ من الوقوف عند رأي للدكتور مهدي المخزومي[3]، فقد ذهب إلى أن المنصوب بعد (صار) ليس خبراً ولا مفعولاً، وإنما هو تمييز، وظيفته إحاطة إبهام في نسبة الصيرورة إلى الفاعل، فإذا قيل: " تحوّل الطين أو صار ... "، كان في الأمر إبهام، وموضعه نسبة التحوّل إلى الطين، فأتى بكلمة (إبريقاً) لتزيل ذلك الإبهام –كما أزيل الإبهام عن النسبة بكلمة (عسلاً) في قولنا: امتلأ الوعاء عسلاً، فنسبة الامتلاء إلى الأناء مبهمة، تفتقر إلى ما يوضحها، ويميط الإبهام عنها، فإذا قيل: (عسلاً) بان المعنى و زال الإبهام.

ويرفض الدكتور أحمد ياقوت قول المخزومي السابق، ويردّ عليه بأنّ من القواعد المعروفة والمتبعة أن التمييز تدخل عليه (من) والمثال السابق، الذي أورده ياقوت ليس مقنعاً على إطلاقه، ولابد من التعمق فيما ذهب إليه المخزومي فهو لم يقلْ بذلك إلا بعد مقارنته للكثير من الجمل التي تحوي إبهاماً والتي تحتاج إلى ما بعدها، لذلك كانت كلمة (إبريقاً) هي التي تكمل الجملة وتزيل إبهامها، وهي مما يدخل في باب التمييز، وأظن أن المخزومي قد ذهب إلى ذلك الرأي ليتخلص من قيد الإسناد الاسمي بين المبتدأ وخبره، وليحوّله إلى الفعل وفاعله، وبذلك يحوّل الإسناد الاسمي إلى فعلي – كما أشرت سابقاً –.

وأرى أن رأي التحويليين في تلك المسالة يقربها إلينا، وهو رأي توفيقي، لأنه قائم على الوصف التفسيري، فقولهم: " كان الجوُّ ماطراً " تكون كلمة (الجو) هي المبتدأ وقد أخذت الضمة قياساً على الأصل اللغوي، وأخذ الخبر الفتحة مخالفةً للقياس، وذلك اقتضاءً لـــ (كان)، وعليه يكون تحليل الجملة الأولى على النحو الآتي:–

---

(١) عباس حسن ، النحو الوافي ١ / ٥٤٨ – ٥٥٦ .

(٢) أحمد ياقوت ، النواسخ ٧٩ .

(٣) مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد و توجيه ١٧٩ .

- كان: عنصر الإشارة إلى الزمن الماضي.
- عليٌ: مبتدأ مرفوع علامة رفعه الضمة.
- مجتهداً: خبر منصوب اقتضاءً لـــ (كان).[1]

وتتماشى النظرية التحويلية مع رأي البصريين، الذين لا يعدّون الناسخ طرفاً في عملية الإسناد، إنما هو عنصر لتحويل الزمن، وهكذا بقية عناصر الباب، ويرى التحويليون أن جملة الناسخ قد مرّت بعدة عمليات تحويلية إبتداءً من البنية العميقة وإنتهاءً بالبنية السطحية.[2]

وأرى أن الإسناد في هذا الباب كان واضحاً جلياً منذ بداية تقسيم هذه الأدوات إلى ثلاثة أنواع هي: الزائدة والتامة والناقصة، فأساس التقسيم هو الإسناد، فالجمل التي توفر فيها ركنا الإسناد عدّ الناسخ فيها تاماً، و التي تحوّلت عن نمطية الإسناد (المسند والمسند إليه) عدّ الناسخ فيها ناقصاً، وبني عليه عدة افتراضات، والزائدة هي التي خلت من أي عنصر إسنادي، وإنما جاءت لغرض تحويلي في الزمن.

فالنواسخ – إذن- لا تؤثر في طرفي الإسناد، وإنما تدخل لإضافة عنصر تحويلي – يغيّر في زمن الفعل- وعليه يبقى طرفا الإسناد (المسند والمسند إليه) على حالهما قبل دخول الناسخ –على الرغم من تغيّر الحركة الإعرابية التي تدل على تغيّر الحركة بدخول الناسخ عليها- ويكون ذلك في النواسخ الناقصة- أما التامة فيكون فيها الإسناد الفعلي (المسند (الفعل) والمسند إليه (الفاعل)).

ثانياً: أفعال المقاربة

وينضوي تحت هذا الباب ثلاثة أنواع[1]، أي هو مما يدخل في تسمية الكل باسم الجزء، أما النوع الأول: فهو ما وضع للدلالة على قرب الخبر، وهو ثلاثة: كاد وأوشك وكرب، والثاني: هو ما وضع للدلالة على رجائه وهو ثلاثة: عسى واخلولق وحرى والنوع الأخير: هو ما وضع للدلالة على الشروع فيه، وهو كثير، ومنه: أنشأ وطفق وجعل وعلق وأخذ.

---

(١) خليل عمايرة ، في نحو اللغة و تراكيبها ١٠٢.

(٢) أنظر محمد الخول ، قواعد تحويلية ١٩١ – ١٩٢.

وتلحق هذه الأفعال بـــ (كان) لتشابههما في العمل، إلا أن خبرهن يلزم كونه جملة، وشذَّ مجيئه مفرداً بعد (كاد) و (عسى) كقول " تأبّط شراً ":

فأُبتُ إلى فهمٍ و ما كِدْتُ آئباً وكم مثلها فارقْتُها و هي تصفرُ[٢]

والشاهد في البيت قوله: " وما كدت آئباً " حيث عمل " كاد " عمل " كان " فرفع بها الاسم ونصب الخبر، ولكنه أتى بخبرها اسماً مفرداً، والاستعمال جار على أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

وتدل أفعال المقاربة على إمكان قرب الفعل من الحدوث، ولكن لم يحدث بعد، وتدل أفعال الرجاء على أن الفعل لم يحدث ولم يبدأ به على الرغم من توقعه أما دلالة أفعال الشروع فهي تدل أن الفاعل قد بدأ بإيقاع الفعل.[٣]

والإسناد في هذه الأفعال يشابه الإسناد في النوع السابق من النواسخ، أما أفعال المقاربة، فالنسخ فيها واضح في المعنى وفي التكوين الإسنادي للجملة وفي العمل الإعرابي أيضاً ففي نحو قوله تعالى: [يكادُ زيتُها يضيء] [٤]. أن الأصل في الجملة زيتها يضيء، وبذلك تكون العلاقة بين المسند والمسند إليه علاقة إيجاب، أي أن الضياء مسند إلى الزيت، في حين أنّنا عندما أدخلنا (يكاد) على طرفي الإسناد صارت العلاقة بينهما علاقة سلب ففي [يكاد زيتها يضيء] نفهم منها أن الزيت لم يضيء بل هو قارب أن يضيء، فصارت العلاقة بين طرفي الإسناد علاقة سلب بعد أن كانت علاقة إيجاب في الأصل، وانتقلت هذه – أي علاقة الإيجاب–

---

(١) ابن هشام، أوضح المسالك ١ / ٣٠١ .

(٢) البيت من الطويل وهو لتأبط شراً في ديوانه ٩١، والأغاني ٢١ /١٥٩ ، وتخليص الشواهد ٣٠٩ ، والخصائص ٣٩١/١، والدرر ١٥٠/٢ ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٥٤٤/٢ وأوضح المسالك ٣٠٢/١ ،وشرح المفصل ١٣/٧

(٣) أنظر مهدي المخزومي، في النحو العربي (نقد وتوجيه) ١٨٥-١٨٦.

(٤) النور / ٣٥ .

بين يكاد و زيتها، وهي علاقة المقاربة فهذا إذن نسخ في المعنى[1].

ويترتب على النسخ في المعنى، كما يرى أحمد ياقوت نسخ في الإسناد، فبعد أن كان طرفا الإسناد قبل دخول (يكاد) هما (زيتها يضيء) انتقلت كلمة (زيتها) إلى (كاد) لتكون معها إسناداً جديداً، وأصبحت كلمة (يضيء) فضلة لا علاقة لها بالإسناد ويترتب على ذلك ما يلي:

قبل دخول الناسخ

زيتُها	يضيءُ
مسند إليه	مسند

تصبح بعد دخول الناسخ كالاتي :

يكاد زيتُها
مسند ومسند إليه

يضيءُ
فضلة

وعليه تعرب كلمة (زيتها) فاعلا لـــ (يكاد)، وجملة (يضيء) في محل نصب حال.

ولا أؤيد ما ذهب إليه أحمد ياقوت، -وأرى- ما رأيته -سابقاً- في (كان وأخواتها)، فالموضوع لا يتعدّى كونه إدخال ناسخ لغرض دلالي صرف ولا تأثير لذلك الناسخ في الإسناد، ولكن نمطية الجملة التي يتصورها النحاة، التي اعتمدت على طرفي الإسناد، والحركة الإعرابية، هما الكامنان وراء ذلك التأويل الذي لا يمكن اللجوء إليه إلا بتغير طرفي الإسناد عما كانا عليه قبل دخول الناسخ، وأرى أن ذلك الموضوع الذي ينصرف إلى الإعراب دون الاهتمام بالدلالة والمعنى، فيه انتقاص للنحو العربي، وجعله نحواً قاصراً يقف عند حد معين لا يتجاوزه، بل يجب ألا يتجاوزه، والحركة الإعرابية تؤكد ما ذهب إليه النحاة، الأمر الذي يجعلهم يتمسكون برأيهم، وأرى أن ما ذهب إليه أحمد ياقوت من عد الاسم، الذي يلي (كاد) فاعلاً، يزيل الفرق ببين (كاد) التامة و(كاد) الناقصة.

والأمر ذاته ينطبق على جميع أفعال الباب، مع اختلاف في المعنى الدلالي فـــ (أفعال المقاربة): (كاد)، (أوشك)، (كرب) تدل على التقارب بين زمن الخبر والاسم، وهو -كما نلاحظ- غرض دلالي خالص: أما أفعال الرجاء (عسى) و(اخلولق) و(حرى) فتدل على ترقب الخبر، والأمل في تحققه ووقوعه، وأفعال الشروع وهي: (أنشأ)، (طفق)، (جعل)، (تملّق)، (أخذ)، تدل على بدء دخول الاسم بالخبر[2].

---

(١) أحمد ياقوت ، النواسخ ١٠٢ .

(٢) عباس حسن ، النحو الوافي ١ / ٦٢٢ .

وإذا ما تبدّت لنا القيمة الدلالية التي يركّز عليها الدلاليون –و للأسف- يغفلها كثير من النحويين، اتضح لنا أن الإسناد لا يتغيّر في كلتا الجملتين، سواء احتوت على الناسخ أم لم تحتوِ. إلاّ أن المعنى بعد دخول الناسخ يتغيّر إلى المعنى الذي يحمله الناسخ.

ثالثاً: أفعال القلوب (ظن و أخواتها)

أوردها صاحب الكتاب في قوله: " هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى فهي: ظننتُ، وحسبتُ، وخلتُ، وأريتُ، ورأيتُ، وزعمتُ، وما يتصرف من أفعالهنّ "[١]، وهي نوعان: الأول: أفعال القلوب، وتضم ما يفيد يقيناً في الخبر، وهي أربعة: وجد، وألفى، وتعلّم، ودرى، والثاني: ما يفيد في الخبر رجحاناً، وهي خمسة: جعل، حجا، عدَّ، وهبْ، وزعم.[٢]

والنحاة يختلفون في قضية نصبها لمفعولين في مسألتين: الأولى: هل أصل مفعوليها مبتدأ وخبر، وهذا مذهب الجمهور، والمسألة الثانية: هل الاسمان المنصوبان بعد (ظن وأخواتها) مفعولان أول وثانٍ أم الأول مفعول والثاني شيء آخر؟، ورأي الجمهور هو: أن الأول مفعول أول والثاني مفعول ثانٍ، باستثناء الفراء الذي ذهب إلى أن المنصوب الأول مفعول، والمنصوب الثاني منصوب على تشبيهه بالحال.[٣]

وملخص العمل في الأفعال السابقة أنها تدخل على المبتدأ فيصبح مفعولاً أولاً لها، والخبر فيصبح مفعولاً ثانياً، ولما رأى النحاة أن هنالك نوعاً آخر من الأفعال يعمل العمل نفسه من جهة الإعراب ألحقوا هذا النوع أيضاً بتلك الأفعال للاشتراك في العمل على الرغم من أن هذا النوع الأخير لا علاقة له بالظن أو الشك أو اليقين، بل هو يدل على التحويل أو التصيير، ومن ثمّ فقد وضع النحاة هذه الأفعال جميعها تحت باب (ظن وأخواتها) وقسّموها قسمين:

أفعال القلوب –التي سبق الحديث عنها– وأفعال التحويل، نحو: صيّر، جعل، اتّخذ، ترك، ردّ، وتخذ، وهبْ .. "[٤]

وأفعال القلوب تختص بالتعليق دون غيرها، وذلك لضعفها في العمل في المفعولين ولكونها غير مؤثرة، ولا نافذة منك إلى غيرك[٥]، ويبين سيبويه حالة التعليق أو إلغاء العمل بقوله: " فإن ألغيت قلت: عبدُ اللهِ أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخالُ أخوكَ، وكلما أردت الإلغاء، فالتأخير أقوى ".[٦]

---

(١) سيبويه، الكتاب ١ / ١١٨ .

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك ٢ / ٣٠ – ٣٣ .

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك ٢ / ٣٠ الحاشية .

(٤) أحمد ياقوت، النواسخ ١١٩ .

(٥) أحمد ياقوت ، النواسخ ١٢٧ .

(٦) سيبويه ، الكتاب ١ / ١١٩ .

أما فيما يخصّ الإسناد في أفعال القلوب فهي – في الحقيقة– تحوي إسنادين: الأول: إسناداً فعلياً، والآخر اسمياً، فالفعل وفاعله يشكلان إسناداً فعلياً، وهو إسناد كامل، والمفعولان يكوّنان جملة اسمية، وهما عمدتان على الرغم من موقعهما الإعرابي، وحركتهما، لأن أصلهما مبتدا وخبر، ولكن يجب أن نتنبّه إلى قضية، وهي أن المفعولين هما أصل الجملة، وأن الفعل الناسخ هو فرع، جاء ليؤدي معنىً، أو ليحوّل المعنى السابق، فظنّ – مثلاً– تحوّل المعنى القائم بين طرفي الإسناد – الذي تثبت فيه رابطة الإسناد – إلى أمر معنوي، هو إدخال الشكّ والظنّ، أوعدم اليقين من تلك النسبة، وعليه أرى أن الجملة الاسمية، تبقى جملة إسنادية، كذلك الجملة الأولى وهي جملة إسنادية تحوي معنى وتؤدي وظيفة دلالية لا يمكن الاستغناء عنها، وأرى أن حركة النصب لا تخرج الاسمين من رابطة الإسناد، وأن كلا الإسناد ين السابقين مستقل عن الآخر، وأن العلاقة التي تربط بين الجملتين –إذا ما استثنينا تمام المعنى– هي علاقة ضعيفة، ومما يؤكّد ذلك إلغاء ذلك العمل، إذا ما تغيّرت الرتبة، لذلك يحسن عدم عدهما من الفضلات، بل هما عمدتان على الرغم من موقعهما الإعرابي.

ونستطيع تبين ذلك من خلال الرسم الآتي في الجملتين الآتيتين:

محمدٌ مجتهدٌ ⟸ أظنّ محمداً مجتهداً.

إن (محمد) في كلتا الجملتين هو مسند إليه من الناحية الدلالية، على الرغم من تغيّر موقعه الإعرابي وحركته، و (مجتهد) في كلتا الجملتين (مسند) على الرغم من تغيّر الموقع والحركة الإعرابية، وأن الجملة الثانية (أظن) هي جملة إسنادية مستقلة تتكون من (مسند ومسند إليه) وأنها لا دخل لها في الجملة التي تليها سوى إدخال عنصر تحويلي للمعنى، وهو إدخال الشك إلى علاقة الإسناد الموجودة أصلاً قبل دخول، وما يؤكد هذا القول أننا لو حذفنا جملة (أظنّ) فإن الجملة الإسنادية (محمد مجتهد) تبقى قائمة، أما لو حذفنا جملة (محمد مجتهد) فإن ظن لا يمكن أن تؤدي معنى تاماً يحسن السكوت عليه، لذلك فهي – من وجهة نظري – خارجة من طرفي الإسناد.

ولا يمكن أن تُعّد جملة إسنادية تامة –على الرغم من– احتوائها على ركني الإسناد، إذ إنها لا تؤدي معنىً، ولعلّ مما يؤكد ذلك أن مفعوليها أصلهما مبتدأ وخبر.

ثانياً: النواسخ الحرفية

سميت نواسخ لأنها تنسخ المعنى والإعراب، أما كونها حروفاً فذلك عائد إلى صيغتها وتركيبها البنائي، فهي ليست أفعالاً ولا أسماء، بل حروفاً، وإن عملت عمل الفعل وتضمنت معناه، ومما لا شك فيه أن هنالك فرقاً كبيراً بين هذه النواسخ والنواسخ الفعلية على الرغم من اقتراب هذه الحروف من الأفعال في بعض خصائصها.(١)

وتقسم موضوعات هذا الباب –بحسب الأثر الإعرابي– إلى ثلاثة أنواع: الأول: إن وأخواتها، الثاني: ما ألحق بـــ (إن) وهو لا النافية للجنس، والنوع الأخير: الحروف المشبهة بـــ (ليس) في العمل، وهي:(ما، لا، لات، إنْ).(٢)

أ- **إنّ وأخواتها:** وهي ستة حروف (إنّ، أنّ، لكنّ، ليت، لعلّ، كأنّ)، وهي من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، فتنصب ما كان مبتدأً، وترفع ما كان خبراً، ويعلّل ابن يعيش(٣) سبب عملها لشبهها بالأفعال، وذلك من وجوه منها: اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء، والثاني: أنها على لفظ الأفعال إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال، والثالث: أنها مبنيّة على الفتح كالأفعال الماضية، و الرابع: أنها يتصل بها المضمر المنصوب،ويتعلق بها كتعلقه بالفعل.

والجملة المبدوءة بالحروف المشبهة بالفعل –إن وأخواتها– دالة لإثبات المبتدأ، وهي حروف تعمل عمل الفعل، الذي يطلب تقديم المفعول به المنصوب في الجملة التي تستعمل فيها، فكأنها جملة فعلية، تقدّم فيها المفعول به المنصوب(٤) وتأخّر الفاعل، ولكن تلك الحروف دالة أيضاً على فويرقات فعلية هامة في المقامات الزمانية والحديثة التي تبدو الجملة الاسمية خالية منها مثل التمني والترجي والتشبيه والاستدراك وغير ذلك من الدلالات المتعاقبة(٥).

ويرى إبراهيم مصطفى أن (إنّ) لا تعمل في اسمها، بل هو مسند إليه، ودل على هذا الإسناد الضمة عليه، إذ الأصل في اسم (إن) الرفع، ويستدلّ لإثبات رأيه بقوله تعالى:﴿إن

---

(١) الأنباري ، الإنصاف ١ / ١٧٧

(٢) عباس حسن ، النحو الوافي، ٢ / ١٧٩ الهامش .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ١ / ١٠٢ .

(٤) ابن جني ، الخصائص ٢ / ٣٣ .

(٥) المنصف عاشور، بنية الجملة ٢٨٧.

هذان لساحران][1] والعطف على اسمها بالرفع[2] في الآية: [إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون][3]، ولكن غلب على اسم (إنّ) النصب، وذلك لأن الاستعمال الغالب على اسمها كونها ضميراً متصلاً بها نحو: " إنّا، إنّك، و إنّي، وإنه... ".[4]

أما الإسناد في (إنّ وأخواتها) فداخل فيه اعتبار أنها حروف، وفي الوقت ذاته لها تأثير الفعل في ما بعدها مباشرة دون غيره، فقولنا: " زيدٌ قائمٌ " جملة اسمية من مبتدأ وخبر، وهما طرفا الإسناد، ودخول (إنّ) عليها لم تغيّرها إلى فعلية، وبقي طرفا الإسناد كما هما، قد يكون معنى الحرف بالنسبة لـــ(إنّ) ولغيرها من أخواتها منصباً على ما بعدها مباشرة، أي على مبتدأ الجملة الاسمية، ولكن بمرور الزمن أصبح منصباً على الجملة الاسمية بأسرها، أو على نسبة الإسناد بين المبتدأ أو الخبر، وإن ظلّ المبتدأ وحده هو المنصوب.[5]

ويمكن القول إن طرفي الإسناد لا يتغيّران بدخول (إن) أو إحدى أخواتها على الرغم من تغيّر الحركة، وإن تلك الأدوات جيء بها لإضفاء قيمة دلالية تحويلية في المعنى، تلك القيمة التي أشار إليها النحاة في الحديث عن معاني الأفعال في تلك الأدوات، والتي هي كالآتي :

(إنّ،أنّ): بمعنى أؤكّد.

(كأنّ): أشبّه.

لكنّ: أستدرك.

لعلّ: أترجّى.

ليت: أتمنّى.

ولكن ذلك المعنى –الذي تحمله تلك الحروف– لا يمكن أن يغيّر الجملة إلى فعلية بحكم المعنى الذي يحويه؛ لأن ذلك يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية، لذلك أرى بأن نبقي على تلك الحروف، ونقرّ بذلك، ونحتفظ بمعانيها كأفعال لا بعملها، وأن لا نعرب اسمها مفعولاً به مقدماً، وخبرها فاعلاً مؤخراً.

---

(١) طه /٦٣.

(٢) الأنباري، الإنصاف ١ / ١٨٥.

(٣) المائدة / ٦٩.

(٤) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ٦٤.

(٥) أحمد ياقوت، النواسخ ٢٥٥.

وعليه تكون الجملتان الآتيتان كما يلي:

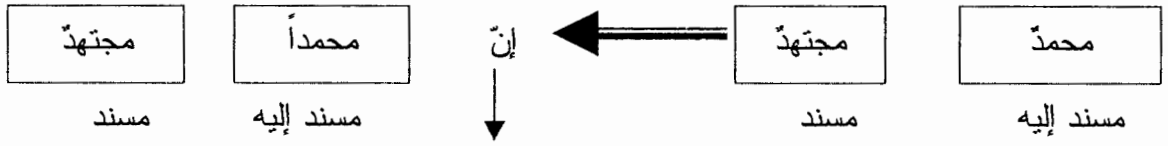

عنصر تحويلي (لتأكيد المعنى)

فركنا الإسناد لم يتغيرا، ولم يتأثرا بدخول الناسخ الحرفي –ولكن علم النحو– الذي لا يعنى بالمعنى عنايته بالتركيب ولم ينظر إلى القيمة الدلالية التي أضافها الناسخ على الجملة، بل كانت عنايته منصبة على الأثر الإعرابي لهذا الناسخ مع إشارة سريعة للمعنى، أما علوم البلاغة فقد طالت هذا الموضوع دراسةً وبحثاً.

ب- **(لا) النافية للجنس:** وهي حرف يفيد النفي مطلقاً، ولكن يؤتى به في هذا السياق ليدل على أنّ النفي يقع على كل فرد من أفراد اسم (لا) أي يقع على أفراد الجنس واحداً واحداً من غير احتمال آخر أتينا بالحرف الذي يدلّ على ذلك، وهو " لا " النافية للجنس، بشرط أن يكون اسمها مفرداً، لا مثنىً ولا جمعاً، فإن لم يكن اسمها مفرداً بأن كان مثنىً أو جمعاً كانت فيما هي و"لا" العاملة عمل "ليس" سواء، وعليه فإنه يقع الاحتمال بين أن يكون الخبر منفياً عن الاثنين فقط، أو عن الجماعة فقط، وأن يكون منفياً عن كل فرد من أفراد الجنس[1]. وقسّمها ابن يعيش إلى ضربين عاملة وغير عاملة[2].

والذي طرأ على الجملة الاسمية التي دخلت عليها (لا) أمر معنوي دلالي يختص بنفي وجود جنس المسند إليه، فجملة (كتابٌ جديدٌ) جملة اسمية مكونة من ركني الإسناد، وبدخول (لا) تصبح الجملة (لا كتابَ جديدٌ) فإن (لا) قد حوّلت المعنى من الإثبات إلى نفي وجود جنس الكتاب، الذي يتصف بأنه جديد، أما إسنادها ذلك لأنهما أصبحا كالاسم الواحد؛ لشبههما بالأعداد المركبة (أحدَ عشرَ) والتي تبنى على فتح الجزأين، وخبرها مسنداً وحده، أما إذا كان اسمها معرفة، أي لم تعمل في اسمها النصب، بل كانت للنفي وحده، فهي في هذه الحالة منفصلة في الإسناد عن اسمها، فهو وحده المسند إليه وما بعده مسند، لذلك كان اسمها معرباً وليس مبنياً.

---

(١) عباس حسن ،النحو الوافي ١ / ٦٠١ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ١ / ١٠٥ .

ج – **الحروف التي تعمل عمل (ليس):** جاء في الكتاب[1]: " هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز[2]، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما) تقول: ما عبدُ اللهِ أخاك، وما زيدٌ منطلقاً ...[3]، كما شبّهوا بها (لات) في بعض المواضع وذلك مع الحين خاصة".

ومما لا شك فيه أن من أعمل (ما) عمل ليس من العرب، ولم يفعل ذلك لولا إدراكه للشبه الكبير بينهما، ومما يمكن أن تتشابه فيه كل منهما ثلاثة أمور هي: أنهما تدلان على النفي في الحال. تدخلان على المبتدأ والخبر، ثم اقتران خبريهما بالباء، كما في نحو قوله تعالى:[ما أنت بنعمةِ ربِك بمجنون][4]و قوله تعالى: [أليس اللهُ بكافٍ عبدَه].[5]

ولكن على الرغم من ذلك التشابه الكبير بينهما، إلا أن (ما) تعدّ أضعف في العمل من (ليس) لذلك أعملت بشروط أربعة هي[6]:

الأول: أن لا يقترن اسمها بإنّ الزائدة.

ومنه قول الشاعر:-

بني غُدانةَ ما إنْ أنتم ذهبٌ ولا صريف ولكن أنتم الخزفُ[7]

فهنا لا تعمل عمل (ليس) لدخول إن الزائدة عليها.

الثاني: أن لا ينتقض نفي خبرها بإلا، فلذلك وجب الرفع –أي عدم إعمالها عمل ليس– كما في قوله تعالى: [و ما محمدٌ إلا رسولٌ][8].

الثالث: أن لا يتقدم الخبر، كقولهم: " ما مسيءٌ منْ أعتبَ ".

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١ / ٥٧ ، و انظر ابن عصفور ، المقرب ١١٢ .

(٢) أما التميميون فلا يعملونها ، فالاسمان بعدها مرفوعان ، (انظر الأنباري ، الإنصاف ١ / ١٦٥ ، و ابن جني ، اللمع ٣٩) .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٥٨/١

(٤) القلم /٢ .

(٥) الزمر /٣٦.

(٦) ابن هشام ، أوضح المسالك ٢٧٤/١ الهامش

(٧) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبه في الأشباه والنظائر٣/٣٤٠، وأوضح المسالك ٢٧٤/١ ،والدرر ١٠١/٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٥٢، وهمع الهوامع ١٢٣/١

(٨) آل عمران /١٤٤

الرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها كقول الشاعر:-[1]

وما كلٌّ منْ وافى منىً أنا عارفُ

أما (لا) فإنها لا تعمل إلا في النكرات، بشرط أن يكون الخبر أيضاً مؤخراً منفياً نحو قولك: " لا رجلٌ أفضلَ منكَ " فإن كان موجباً أو مقدماً لم تعمل نحو قولك: " لا أفضلَ منك رجلٌ ولا امرأةٌ " وسبب ذلك أنها تعمل إذا كانت خاصة بالاسم[2].

أما (لات) فهي مركبة من (لا) النافية وتاء التأنيث المفتوحة، ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم، وتنصب الخبر، لكن اختصت بأنها لا يذكر معها الاسم والخبر معاً، بل يذكر معها أحدهما، والأغلب أن يحذف اسمها كما في قوله تعالى: ﴿ولاتَ حينَ مناصٍ ﴾[3] بنصب الحين؛ فحذف الاسم وبقي الخبر، والتقدير " ولات الحينُ حينَ مناصٍ " فالحينُ: اسمها، وحينَ مناص: خبرها.[4]

أما (إن) النافية فمذهب أكثر البصرين والفراء أنها لا تعمل شيئاً ومذهب الكوفيين- خلا الفراء – أنها تعمل عمل "ليس" وذهب إليه بعض البصريين من أمثال المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني[5]، ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين بل تعمل في النكرة والمعرفة، فتقول: " إنْ رجلٌ قائماً " و" إنْ زيدٌ القائمَ ".[6]

أما إسناد تلك الأدوات فيجري عليه ما يجري على إسناد (كان وأخواتها) فهذه الحروف ليست طرفاً في الإسناد، إنما هي عناصر تحويلية، جاءت لتحويل معنى الجملة إلى معنى آخر، لم يكن حاصلاً قبل دخول هذه الأدوات، وعليه يبقى طرفا الإسناد كما هما قبل دخول هذه الحروف، والرسم الآتي للجملة الآتية يوضح ذلك:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي في ديوانه ٢٨، وشرح أبيات سيبويه ٤٣/١ ، والكتاب ٨٢/١ ، ١٤٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٣٣/٢، والخصائص ٣٥٤/٢ – ٣٧٦ ، ومغني اللبيب ٦٩٤/٢.

(٢) ابن عصفور ، المقرب ١١٤ ، و انظر شرح ابن عقيل ١ / ٣٠٠ .

(٣) سورة ص / ٣.

(٤) شرح ابن عقيل ١ / ٣٢٠ .

(٥) الأنباري ، الإنصاف ١ / ٢٠٥ .

(٦) شرح ابن عقيل ١ / ٣١٩ .

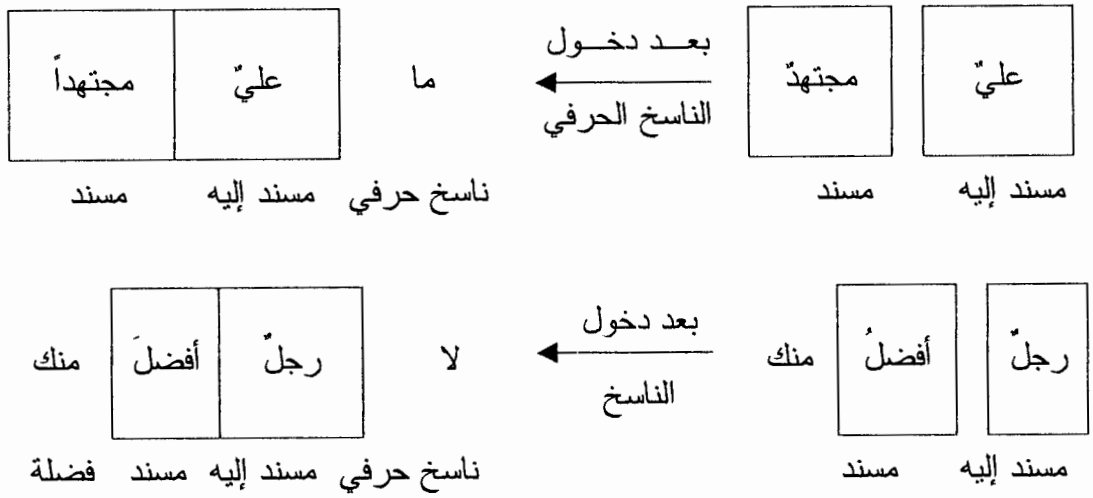

يتبين من الجمل السابقة أن ركني الإسناد لم يتأثرا ولكن المعنى تغيّر، وأفادت الجملة المحوّلة عن الأولى (ما عليٌ مجتهداً) نفي نسبة المسند إلى المسند إليه (معنىً فقط)؛ وفي الجملة المحوّلة الثانية (لا رجلٌ أفضلَ) فقد أفاد دخول الناسخ الحرفي نفي نسبة المسند إلى المسند إليه، وقد أجريت بعض التغيرات في الحركة الإعرابية لتبيّن العلاقة السابقة، ولتميّز بين الجمل قبل دخول الناسخ وبعده.

الفصل الثاني: الإسناد و الجملة الفعلية : المرفوعات.

- الفعل و الفاعل.

- نائب الفاعل.

الفصل الثاني: الإسناد والجملة الفعلية

عرّف صاحب الكليات الجملة الفعلية: " بأنها الجملة الموضوعة لإحداث الحدث في الماضي أو الحال فتدل على تجدّد سابق أو حاضر، وقد يستعمل للاستمرار بلا ملاحظة التجدد وفي مقام خطابي ".[١]

ولا يختلف تعريف فندريس للجملة الفعلية عن التعريف السابق، فهي –عنده– الجملة التي يعبّر بها عن حدث مسند إلى زمن، منظور إليه باعتبار مدة استغراقه، منسوباً إلى فاعل موجهاً إلى مفعول، إذا لزم الأمر... "[٢] وهو تعريف له أصوله عند ابن السراج من القداماء وإبراهيم أنيس من المحدثين ومن النحاة من عرّفها بأنها الجملة التي يكون فيها المسند فعلاً، لأن الفعل بدلالته على الزمان هو الذي يدل على تجدد الإسناد و تغيرّه.[٣]

نستخلص من التعريفين السابقين أن الجملة الفعلية لا تخلو من الحدث الذي يرتبط بأحد الأزمنة الثلاثة، وإذا نظرنا إلى طبيعة الإسناد في الجملة الفعلية نجده يرتكز على الفعل، ولا يعني ذلك أن تخلو الجملة الاسمية من الفعل، فكثير من الجمل الاسمية تحتوي على أفعالٍ، لذلك عُدّت الرتبة هي الطريقة التي الأكثر تمييزاً بين كلا النوعين من الجمل، إذ ينظر إلى صدر الجملة، فالتي يكون صدرها اسماً فهي اسمية والتي صدرها فعل فهي فعلية،[٤] وعليه مُنع تقديم الفاعل على فعله لأن ذلك يغيّر نوع الجملة – كما اسلفنا – ويفقدها صفتها الفعلية، وبناءً على هذا الأساس عُدّت الجملة بأنها تتصف بالقصور من حيث طاقتها التعبيرية، إذ لا يمكن في نطاقها إبراز الفاعل بتقديمه.[٥] وقد عُدّ ذلك أصلاً لا يخرج عليه إلا لسبب، أو حالات معينة حصرها النحاة في عدد من الحالات التي يتقدم فيها المفعول على الفعل والفاعل أو تقدمه على الفاعل،[٦] وإذا ما نظرنا في موضوع الرتبة نجد الصدارة – في أغلب الأحيان – للعمد، ثم تأتي الفضلات بعدها.

---

(١) أبو البقاء الكفوي،الكليات ١٤٠ و انظر ٤٠١ .

(٢) ابن السراج ، الأصول ٦٤/١، و انظر فندريس ، اللغة ١٦٣، ، و إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ٣٠٦ .

(٣) مهدي المخزومي ، في النحو العربي ٨٦ .

(٤) انظر ابن هشام ، مغنى اللبيب ٤٩٣ ، و السيوطي ، الهمع ٣٨/١ ، و فاضل السامرائي ، الجملة العربية ٣٣ ، و أحمد الجواري ، نحو الفعل ٨٠ – ٨١ .

(٥) انظر عبد القادر المهيري ، نظرات في التراث ٣٧ .

(٦) ابن الحاجب ، الكافية ١ / ٧٢ .

ويُحدّد ابن يعيش رتبة مكونات الجملة الفعلية فالفعل يجب أن يكون أولاً، ثم يليه الفاعل ثم المفعول الذي يلزم تأخيره[١].

وقد درس سيبويه الجملة الفعلية معتمداً على الفاعل (المسند إليه) لأنه أصل الإسناد، وذلك في قوله: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول ..."[٢]

وعُدّ إسناد الجملة الفعلية نظيراً للإسناد في الجملة الاسمية؛ فكلتا الجملتين تتكون من مسند ومسند إليه، فالفعل (المسند) في الجملة الأولى يقابل الخبر (المسند) في الثانية والفاعل (المسند إليه) في الأولى يقابل (المبتدأ) في الثانية، فالنمطان السابقان هما الشكلان اللذان تأتي عليهما الجملة العربية، وهذا يدخل في معيارية الجملة العربية، التي ترتكز إلى الأمور السابقة – وفقاً لنوعها– وعلى تلك التعادلية اعتمد ابن يعيش في تغيّر هيئات الجمل، فقد علّل امتناع إتيان الجملة من فعلين متتاليين وتكوّنها منهما، لأن الفعل نفسه خبر، ولا يفيد حتى تسنده إلى محدّث عنه[٣]. ويرى الدكتور أحمد الجواري وفقاً لذلك الأمر أن معاني الإعراب في الفعل توافق –من حيث الأساس – معاني الإعراب في الإسم،فالرفع للإسناد في الأسماء،وهو كذلك في الأفعال فإنها ترتفع إذا تجردت للإسناد،كما يتجرد الخبر للإسناد فيرتفع.[٤]

فالجملة الفعلية في اللغة العربية تتكون من ركنين أساسيين لا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخر، وتربط بينها رابطة الإسناد، أي أنها مما يخضع للتلازم؟ وسيبحث هذا الفصل موضوعين يجمع بينهما الإسناد الفعلي هما: الفعل والفاعل، ونائب الفاعل.

---

(١) ابن يعيش،شرح المفصل ١ / ٧٦ .

(٢) سيبويه،الكتاب ١ / ٣٣ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ٣/١

(٤) أحمد الجواري،نحو الفعل ٢٣ .

أولاً: الفعل والفاعل

لقد عُدَّ الفعل وفاعله جملة مفيدة يحسن السكوت عليها، وجعل الفاعل محور الجملة وأساس الإسناد فيها، فهو إجباري لايمكن الاستغناء عنه، وقد أقرّ ذلك ابن السراج بقوله: "فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت وتمت بها الفائدة للمخاطب، ويتم الكلام به دون مفعول، والمفعول فضلة في الكلام ... فأمّا الفعل فلا بُدّ له من فاعل، وما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء والخبر".(١)

نتبيّن من كلام ابن السراج السابق أنه -كما ذهب سيبويه سابقاً- يقدّم المسند إليه (الفاعل)، ويبدأ في تعريف الجملة الفعلية من الاسم (المسند إليه) ويجعل أساس اكتمال الجملة إفادة المعنى، الذي يحسن السكوت عليه، دونما إبهام أو غموض، ولأهمية الفاعل على سائر المرفوعات، سُمّي الرفع -علامة الفاعلية- باسمه.(٢)

وقبل استكمال الحديث عن علاقة الترابط بين الفعل الفاعل لابُدّ من تعريف سريع لكلٍّ منهما: فقد عُرّف الفعل عدة تعريفات، لكنها تشترك جميعها في أمور عديدة أساسها الإسناد وإفادة المعنى، فقد عُرّف بأنه كلمة تدل على أمرين معاً هما: معنى (أي حدث) وزمن يقترن به، والفعل ركن أساسي في معظم لغات البشر.(٣)

وعرّفه ابن الحاجب تعريفاً يقترب تقريباً من التعريف السابق، ولكنّه أكثر دقة وهو: "ما أسند إليه الفعل أو شبهه وُقدّم عليه على جهة قيامه به مثل: قامَ زيدٌ وزيدٌ قائمٌ أبوه ".(٤)

ويمكن أن نخلص إلى تعريف جامع مانع يدخل فيه التعريفان السابقان، وهو تعريف ابن هشام، فالفاعل -عنده-: "اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدّم، أصلي المحل والصيغة ... ".(٥)

---

(١) ابن السراج ، الأصول ١ / ٧٤ – ٧٥ .

(٢) ابن الحاجب ،الكافية ٧١/١

(٣) انظر شرح الاشموني على حاشية الصبان ٤٢/٢ ابن هشام،شرح شذور الذهب،وانظر عصام نور الدين ،الفعل والزمن ٢٣ . وإبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ٢٩٣ .عباس حسن النحو الوافي ٤٦/١.

(٤) ابن الحاجب ، الكافية ٧٠/١ وانظر ابن السراج ، الاصول ٧٤/١-٧٥ وابن عصفور المقرب ٥٥ ، انظر فاضل السامرائي ، معاني النحو ٤٦٤/٢ .

(٥) ابن هشام ، أوضح المسالك ٨٣/٢ .

ويقترب من هذا التعريف تعريف السيوطي، فقد عرّف الفاعل: "بأنه ما أسند إليه عامل مفرّغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به "[1]

ولم يكتفِ النحاة بتلك التعريفات، بل وضعوا ضوابط مستمدة منها، يُعرف بها كلٌّ من الفعل والفاعل، أما ضوابط الفعل فهي: تاء الفاعل (في حالة التكلم أو الخطاب) وتاء التأنيث الساكنة، وياء المخاطبة، ونونا التوكيد الثقيلة والخفيفة.[2] أما أحكام الفاعل فهي: الرفع (وقد يجرّ لفظاً بإضافة المصدر، نحو قوله تعالى:﴿ولولا دفْع الله الناسَ﴾[3] أو اسم المصدر نحو: "من قُبْلَة الرجل امرأتَه الوضوءُ" أو بمن أو بالباء الزائدتين نحو قوله تعالى: ﴿أن تقولوا ما جاءنا من بشير﴾[4] وقوله تعالى: ﴿كفى بالله شهيداً﴾ [5] والحكم الثاني -سبقت الإشارة إليه- الرتبة إذ يجب وقوعه بعد المسند [6] والثالث: أنه لابُدّ منه، فإن ظهر في اللفظ فذلك ما يجب، وإن لم يظهر فهو ضمير مستتر، والرابع: أنه يصحّ حذف فعله، إن أُجيب به نفي أو استفهام محقّقٌ، والخامس-تقدمت الإشارة إليه- هو التوحّد مع فعله في إفراده وتثنيته وجمعه، وهي قاعدة مطردة في العربية الفصحى شعراً ونثراً [7] وعليه جاءت معظم الجمل الفعلية في القرآن الكريم ومنها قولة تعالى: ﴿وكأيّن من نبي قاتل معه ربيون كثيرٌ﴾[8] ولم يقل قاتلوا معه، وعلى الحكم السابق عُدّت بعض لغات العرب ضعيفة، ومنها لغة بعض طيء وأزد شنوءة نحو: " ضربوني قومك "[9] ومنه قول عمرو بن ملقط :[10]

ألفيتَا عيناكَ عند القفا أولى فأولى لك ذا واقيَهْ

---

(١) السيوطي، همع الهوامع ٣٨/١

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك ٢٢/١-٢٤ .

(٣) البقرة /٢٥١ .

(٤) المائدة /١٩

(٥) الفتح / ٢٨

(٦) على مذهب البصريين الذين لا يجيزون تقدم الفاعل،على أن بعضهم يعربه فاعلاً لفعل محذوف،أما الكوفيون يجيزون تقدم الفاعل على فعله(انظر شرح ابن عقيل٢ / ٧٦ –٧٧).

(٧) رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ٢٩٩.

(٨) آل عمران /١٤٦

(٩) ابن هشام ، أوضح المسالك ٨٤/١.

(١٠) البيت من السريع وهو لعمرو بن ملقط في تخليص الشواهد ٤٧٤، وشرح التصريح ٢٧٥/١ ،شرح شواهد المغني ٣٣١/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٨/٢ ،وسر صناعة الأعراب ٧١٨/٣

ومنه الحديث النبوي الشريف: (يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنهار)[1]، ففي القول الأول تعدد الفاعل، فللفعل فاعلان هما (واو الجماعة) و(قومك) وفي قول الشاعر فاعلان أيضاً هما (ألف الاثنين) و(عيناك) وفي الحديث النبوي السابق فاعلان أيضاً هما(واو الجماعة) و(ملائكة)، وقد دار خلاف كبير بين النحويين حول تلك الضمائر المتصلة فقد ذهب فريق إلى أن الفعل ووفقاً لعدد من لغات العرب – ليس مسنداً لهذه الأحرف، بل هو للظاهر بعد مسند، وهذه الأحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء في " قامت هند " على تأنيث الفاعل، ومن النحويين ما يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، ومنهم من يحمله على إبدال الظاهر من المضمر.[2]

وقد فسّر القرطبي الآية الكريمة الآتية: [ثم عمُوا و صمّوا كثيرٌ منهم][3] أي عَميّ كثير منهم و صُمّ بعد تبيّن الحق لهم بمحمد عليه السلام، فارتفـــع (كثـــير) كما نقول: " رأيتُ قومَكَ ثَلْثهم " وإن شئت كان على إضمار مبتدأ، أي العُمْيُ والصُمّ كثيرٌ منهم، ويجوز أن يكون على لغة أكلوني البراغيثُ.[4]

ولعلّ مصطلح (الفاعلية) مما يمكن أن يُعَدّ مرادفاً للإسناد، فالرفع على الفاعلية معناه الرفع على الإسناد،ولم يتأتّ ذلك لولا ملاحظة النحاة وتنبهّهم للصفة المشتركة بين الأسماء المرفوعة، وينفي الدكتور أحمد الجواري قول النحاة السابق –الرفع على الفاعلية– ويرى أن ذلك قول تنقصه الدقة، بل هو لا يصدق على حقيقة الرفع كُلِّها، إذ إنّ من الأسماء ما يرفع دون أن يكون فيه معنى الفاعلية.[5]

ولا بُدّ لبيان أثر الإسناد في الفعل والفاعل أن نورد أقوال النحاة في رافع الفاعل، الذي –وإن بدا بعيداً عن موضوع الدراسة – يُعدّ أساساً في توضيح الإسناد وعلاقته بالفاعل.

وفي حقيقة الأمر لم يتّفق النحاة على تحديد رافع الفاعل، فمنهم من ذهب إلى أنه لم يرفع بفعله، لأنه قد يُنفى الفعل أو يُستفهم عنه، فلا ينسب إليه فعل مثل: "ما قامَ زيدٌ "، و "مثل أقامَ

---

(١)الحديث في صحيح البخاري،كتاب المواقيت١٦،وصحيح مسلم،كتاب المساجد ٢١٠،وسنن النسائي ،كتاب الصلاة ٢١.

(٢) حاشية الصبان ٨٤/٢

(٣) المائدة ٧١.

(٤) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ٢٢٨/٤

(٥) أحمد الجواري ، نحو التيسير ٧٤.

زيدٌ "؟ وقد لا يكون له فعل في الشيء الممتنع عليه مثل: ماتَ زيدٌ، وسقطَ الحائطُ، وعليه يكون الفاعل قد ارتفع بإسناد الفعل إليه، وهو ما ذهب إليه ابن جني.[1] فقد قسم الفاعل إلى نوعين: الواجب نحو: " قامَ زيدٌ " والآخر غير الواجب نحو: " ما قامَ زيدٌ "، " وهل يقومُ زيدٌ ؟ " – في ذلك سواء – المقدم عليه فاعلاً كان في الحقيقة أو لم يكن، وذهب هشام الضرير إلى أن رافعه الإسناد –أي النسبة– كما ذهب قوم إلى أن رافعه شبهه بالمبتدأ من حيث أنه يخبر عنه بفعل كما يخبر عن المبتدأ بالخبر، وذهب قوم من الكوفيين إلى أنه يرتفع بإحداثه الفعل، ونقل عن خلف أن العامل فيه هو تضمّنه معنى الفاعلية أي كونه فاعلاً في المعنى[3].

وقد رُدَّ على هذا الرأي الأخير أنه لو كان الفاعل يرتفع بالفاعلية لما ارتفع ما لم يسمع أو يسمَّ فاعله، في نحو قولنا: "ضُرِبَ زيدٌ" لعدم معنى الفاعلية.[3]

وأرى أن أقوى المذاهب هو ما رآه ابن جني في أن رافع الفاعل هو إسناد الفعل إليه، ولعل ما يؤيد ذلك هو علامة الرفع التي أعطيت للعمد، وكذلك المعنى الذي لا يمكن أن يتم ويحسن السكوت عليه إلاّ بتلازم عنصري الإسناد السابقين، وعليه فإن تلك الرابطة كفيلة بأن تجعل الفاعل مرفوعاً بإسناده إلى فعله.

ومما تجدر الإشارة إليه أن معنى الفاعلية هو وظيفة نحوية لا تنشأ إلاّ مع تركيب الجملة، ولقيام علاقة نحوية سياقية معينة، هي علاقة الإسناد بطريق الجملة الفعلية،[4] ويشبّه النحاة تلك العلاقة، التي تربط بين الفعل والفاعل، بأن الفعل والفاعل –كجزئي كلمة واحدة– أو هما بمنزلة الشيء الواحد، وعليه لايجوز أن يتقدم عجز تلك الكلمات على صدرها.[5] ويستدلون على ذلك بأننا لو قلنا: " قُمْتُ " وجب أن تكون (التاء) هي الفاعل وفي موضعها بعد الفعل، فلا يجوز أن تتقدم عليه، و يدّعون –بعد ذلك– أن تقديم الفاعل يؤدي إلى التباسه بالمبتدأ.

وفي ثنايا الحديث عن الفاعل (المسند إليه) تظهر لنا مسألة خلافية، وهي جواز مجيء المسند إليه (الفاعل) جملة، فقد منع كثير من النحاة ذلك، وأجازه بعضهم في موضع القول،

---

(١) ابن جني ، اللمع ٣٣

(٢) ابن الأنباري ، الإنصاف ١ / ٧٩ .

(٣) محمد الحربي ، العوامل المعنوية ٧٩ .

(٤) مصطفى حميدة ، نظام الارتباط ، ١١٩ .

(٥) ابن الأنباري ، الإنصاف ، ١ / ٧٩ .

ويبنى على الرأي السابق أنه ما امتنع أن يكون فاعلاً لا يمكن أن يقع مكانه، إلا إذا كانت محكيةً جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد، أي اللفظ نحو قوله تعالى: [قِيلَ يا أرضُ ابلعي ماءَكِ][1] أو إذا كانت مؤوّلة بالاسم الذي تضمنته كقوله تعالى: [و تبيّن لكم كيف فعلنا بهم][2] وقوله تعالى: [أو لم يهدِ لهم كم أهلكنا][3] أي تبيّن لكم ما فعلنا بهم، وأو لم يهد لهم إهلاكُنا ومنه قوله تعالى:[ثُم بّدا لهم من بعد ما رأوا الآياتِ ليسجنّنَه حتى حين ...][4] وقد طال اختلاف النحاة في تحديد فاعل (بدا) في الآية السابقة[5]، وأشاروا إلى أن الفاعل له ثلاثة أوجه هي:-

أولها: أن يكون الفاعل مصدراً مقدّراً دلّ عليه (بدا) وتقديره ثم بدا لهم بداءٌ.

ثانيها: أن يكون الفاعل ما دلّ عليه (ليسجنه) وقام مقامه، وإليه ذهب سيبويه.

ثالثها: أن يكون الفاعل محذوفاً، وإن لم يكن في اللفظ ما يقوم مقامه وتقديره ثم بدا لهم رأي.[6]

إننا إذا ما أمعنا النظر في الآراء الثلاثة السابقة، نجد الرأيين الأول والثالث قد منعا مجيء المسند إليه جمله لذلك لجيء إلى أمرين -للتخلص من هذا الأمر، وإن كانا محتملين إلاّ أنهما أُعتمد فيهما على التأويل والتقدير- يكادان يخضعان إلى قسرية تطبيق قاعدة الإسناد، التي ترفض مجيء المسند إليه جملة، أمّا الرأي الثاني، فقد أجاز مجيء المسند إليه جملة على الرغم من إقرار أتباعه بالإسناد فهذا الأمر -إذن- ما هو إلاّ وسيله لإثبات موضوع الإسناد ودوره في تحديد أركان الجملة، وهو ذات الأمر الذي جرى للمسند في الجملة الاسمية (المبتدأ) وذلك لأن المسند إليه هو محور الكلام، وهو الجزء الأهم في الجملة وأرى أن كلَّ ما ذُهب إليه من معايير سابقه، ابتداءً من تحديد أركان الجملة الفعلية (الفعل والفاعل) وتحديدهما وبيان ضوابطهما ثم إعطائهما الرتبة المتقدمة في صدارة الجمل، وإعطائهما الحالة الإعرابية العليا (الرفع)، ما كل ذلك إلا تأكيد للإسناد وإقرار بقسرية قاعدته وتطبيقها على الجمل، ليخرج كل ما دون الإسناد (العمد) إلى وظائف أخرى، ويطلق عليه اسم (الفضلة).

---

(١) هود / ٤٤ .

(٢) إبراهيم / ٤٥ .

(٣) السجدة / ٢٣ .

(٤) يوسف / ٣٥ .

(٥) انظر ابن الحاجب ، الكافية ، ١ / ٨٣ .

(٦) محمود ياقوت ، المبني للمجهول ٣٧ – ٣٨ .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الفاعل نوعان: فاعل نحوي، وفاعل معنوي، وهذا هو الموضوع الذي درسه بعض نحاة العربية، فجملة " أعطى زيدٌ عمراً كتاباً " تحتوي على فاعلين، الفاعل النحوي، وهو في الجملة السابقة (زيدٌ) ثم الفاعل المعنوي وهو (عمروٌ) لأن هذه الجملة تتساوى من حيث المعنى مع جملة أخرى هي: " أخذ عمروٌ كتاباً من زيد " ومعنى هذا أن "عمراً" في الجملة الأولى هو الآخذ، أي الفاعل في المعنى مقابل الفاعل الحقيقي أو النحوي وهو (زيد)[١].

ومن هنا يتّضح لنا سر اهتمام النحاة بالرتبة وتحديد موضع الفاعل من فعله، فالأصل في الفاعل أن يلي فعله، وقد يفصل بمفعول، في حالات عديدة حدّدها النحاة،[٢] و يجب الإبقاء على الأصل إذا حصل لبس كأن يخفى الإعراب ولا قرينة نحو: ضَرَبَ موسى عيسى، إذ لا دليل حينئذٍ على تعيين الفاعل من المفعول.

والفاعل النحوي ما كان ليكون لولا الإسناد، إذ إن منطق الأشياء يجعل الفاعل لمن أوقع الفعل وهذا صائب أيضاً من حيث المعنى، فالذي أوقع الفعل هو الفاعل، أمّا الذي لم يوقعه أو حتى أُوقع عليه الفعل، فلا يصحّ أن يكون فاعلاً، ولكننا نجد هذا الأمر مغايراً في النحو ففي جملة: " ماتَ الرجلُ " يُعرب الرجل فاعلاً، على الرغم من أنه لم يوقع الفعل بل وقع عليه الفعل، وفي جملة: " لم يأتِ زيدٌ " يُعرب (زيدٌ) فاعلاً على الرغم من عدم وقوع الفعل.

يتضح لنا من كل ذلك أن الأساس الذي اعتمد في تحديد الفاعل –نحوياً– وبالتالي جعله عمدةً و إعطائه علامة الرفع، هو الإسناد –وهو ما أشار إليه ابن جني في تعريفه سابق الذكر[٣]– الذي أصبح فرضاً نحوياً يتجاوز المعنى والمنطق اللغوي أحياناً.

وقد عرف التحويليون النوعين السابقين للفاعل، فقد فرّق تشومسكي بين الفاعل المنطقي في البنية العميقة[٤] والفاعل النحوي في البنية السطحية، وقد ذهب النحاة العرب إلى رفع المفعول به، كونه فاعلاً منطقاً وذلك عند أمن اللبس في مثل قولهم: " خَرَقَ الثوبُ المسمارَ " و يورد ابن عقيل رأيه في ذلك: "وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول بإعراب الآخر كقولهم: "خرقَ الثوبُ المسمارَ" و "كسرَ الزجاجُ الحجرَ"[٥] ومنه قول الأخطل:

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ١ / ٤٧١ .

(٢) انظر السيوطي ، همع الهوامع ٢ / ٢٥٩ .

(٣) ابن جني ، اللمع ، ٣٣ .

(٤) جون ليونز ، نظرية تشومسكي ، ١٦٣ .

(٥) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ١٤٧/٢ ،و انظر السيوطي ، همع الهوامع ٢٦١/٢.

مثلُ القنافذِ هدّاجون قد بَلَغَتْ نجرانَ أو بلغت سوآتِهم هَجَرُ[1]

فـ(السوآت) هي البالغة فهي الفاعل مع كونها منصوبة، وذلك وفقاً للمعنى ونستطيع التعرّف على الفرق بين النوعين السابقين للفاعل عن طريق النظرية التحويلية -كما أسلفت سابقاً- وذلك بالمقارنة بين البنية العميقة والبنية السطحية، وسأتناول الجملة الفعلية الآتية ولنرَ بطريقة الرسم التحولات التي مرّت بها الجملة:[2]

انقطَعَ الحبلُ

جملة ⟵ مساعد + فعلية + محور .

⟵ مساعد + فعلية + [جار + معرف + اسم]

⟵ انقطع + ل + ال + حبل

بالقانون التحويلي (حذف جار الفاعل أو المبتدأ) لأن المراد في هذه الجملة صوغها فعلية

⟸ انقطع + :. + ال + حبل

بالقانون التحويلي (توافق الفعلية و الاسم) :-

⟸ انقطع + :. + ال + حبل

بالقانون التحويلي (قانون الحركات) :-

⟸ انقطع + :. + ال + حبل

بالقوانين المورفيمية الصوتية :-

انقطعَ الحبلُ

وهذا يعني أيضاً أنّ الحركات الإعرابية لم تعد ذات قيمة دلالية للدلالة على العمد والفضلات، بل أصبحت قرينة المعنى هي المؤشر الإعرابي النهائي، وهذا مما يمكن أن يعمل به عند نقد النظرية التركيبية التي تعتمد على الشكل في تحديد المعاني النحوية، وهذا أساس مهم من الأسس التي اعتمدوا عليها في عملية فهم اللغة وتحديد عناصرها النحوية.

---

(١) البيت من البسيط وهو للأخطل في ديوانه ١٧٨، وتخليص الشواهد ٢٤٧، والدرر ٣/٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٣٧/١ وهمع الهوامع ١٦٥/١.

(٢) محمد الخولي ، قواعد تحويلية ١٧٩ – ١٨٠ .

ثانياً: نائب الفاعل

أورد سيبويه هذا الموضوع في سياق عرضه للفاعل والمفعول فقد عدّ نائب الفاعل مفعولاً وذلك في قوله: "والمفعول الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعدّ إليه فعل فاعل، فقولك: ضُرِبَ زيدٌ، ويُضرَبُ عمروٌ ..."[١] ولم يتفق النحاة على مسمّى واحد لهذا الباب سواء لما يتعلق بالفعل أو ما يتعلق بنائب الفاعل فقد سمّي الفعل بأسماء عديدة منها: ما لم يذكر فاعله[٢]، وآخرون سموه "ما لم يسّم فاعله"[٣] وفريق آخر سماه: "المفعول الذي لا يذكر فاعله"[٤] ومن أسمائه الأخرى: الفعل المبني للمفعول[٥] وفعل الغائب[٦] ثم أخيراً جاء مصطلح المبني للمجهول.[٧]

أما فيما يخص نائب الفاعل فمن أسمائه التي أطلقها النحاة: "المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول "[٨] أو "ما أقيم مقام الفاعل".[٩]

وعلى الرغم من الاختلاف في تسمية عنصري هذا الباب، إلاّ أنّ هنالك أموراً كثيرة اتفق عليها النحاة في هذا الباب، وما سببُ الاختلاف إلاّ لتعدد زاوية الرؤية لدى كلٍّ منهم، ومن الأمور التي اجتمع عليها النحاة ما يتعلق بالتغيرات الصرفية التي تطرأ على الفعل عند بنائه للمجهول، وكذلك لا نكاد نجد أي اختلاف في بيان سبب حذف الفاعل وإنابة المفعول مكانه، ولكن نجد بعض الخلاف فيما يتعلق بما يصلح أن ينوب عن الفاعل عند حذفه وبناء فعله للمجهول.

أما الأسباب التي لأجلها يحذف الفاعل، فقد قسّمها النحاة قسمين: لفظية ومعنوية[١٠]، فإما أن يحذف الفاعل لعلم المخاطب أو لجهله به، وإمّا أن يخاف من المحذوف أوعليه، أولتعظيمه

---

(١) سيبويه، الكتاب ٣٤/١، وانظر ابن السراج، الأصول ٧٦/١، وابن جني، اللمع ٣٥، وابن عصفور، المقرب ٨٥، والاستراباذي، شرح الكافية ٨٣/١ .

(٢) الخليل ، الجمل في النحو ١١٨ .

(٣) الفراء ، معاني القران ٢ / ٢١٠ .

(٤) المبرد ، المقتضب ٤ / ٥٠ .

(٥) ابن السراج ، الأصول ١ / ٧٦ .

(٦) ابن مالك ، شرح التسهيل ٧٧ .

(٧) محمود ياقوت ، المبني للمجهول ١٣ .

(٨) سيبويه ، الكتاب ١ / ٣٤ .

(٩) المبرد ، المقتضب ٤ / ٥٠ .

(١٠) انظر حاشية الصبان ٢ / ٦١ .

إذا كان حقيراً أو العكس، وإمّا أن يحذف الفاعل لإثارة السامع أو لإقامة الوزن أو لتوافق القوافي، أو لتقارب الأسجاع.[١]

أمّا ما ينوب عن الفاعل، فقد أثير حوله بعض الخلاف، فالأصل أن ينوب عنه المفعول به، ولا يتأتى هذا إلاّ إذا كان الفعل متعدياً، وإذا كان متعدياً لأكثر من مفعول فإمّا أن يكون من باب "أعطى" أو من باب "ظن" فإن كان من باب "أعطى" فقد أجاز ابن مالك إقامة أيٍّ منهما فنقول: "أُعطِيَ عمروٌ درهماً" وإن شئنا نقول: "أُعطيَ عمراً درهمٌ" ولكن بشرط أمن اللبس، فإذا حصل اللبس امتنع ذلك ووجب إقامة الأول نحو قولنا: "أُعطيتُ زيداً عمراً"، أما في باب "ظن" والأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، فالأشهر عند النحويين إقامة الأول.[٢]

ولكن ذلك الأمر لا يتأتى في جمل اللغة كلّها، لذلك نُظر إلى العناصر الأخرى، التي تكُون في الجملة كالمصدر وظرفي الزمان والمكان والجار والمجرور، فإذا اجتمعت تلك العناصر يكون بعضها أولى بالإنابة من الآخر، إذ جعل الجار والمجرور في المرتبة الأولى[٣]، فإن لم يكن موجوداً، فيجوز لنا أن نقيم أيّاً من العناصر الأخرى.[٤]

وقد اشترط النحاة لتلك العناصر التي أجازوا نيابتها عن الفاعل عدة شروط تختلف من عنصر لآخر، فقد اشترط في الظرف لإنابته عن الفاعل شرطان: أولهما أن يكون متصرفاً، ويقصد بالتصرف الخروج عن الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها، وعليه يصح قولنا: "صيْمَ رمضانُ" وأصله: "صَامَ الناسُ رمضانَ" ومن أمثلة ظرف المكان قولنَا: "جُلِسَ أمامُك" وقد استدلوا على أن الظرف (أمام) ظرفٌ متصرفٌ يجوز أن يرفع كما في قول لبيد بن ربيعة العامري:[٥]

---

(١) ابن عصفور ، المقرب ، ٨٦ .

(٢) انظر ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٢ / ١٢٣ – ١٢٥ .

(٣) ابن عصفور ، المقرب ٨٧ .

(٤) لابد من الإشارة إلى أنّ النحاة لم يكونوا متساوين في تحديد أفضلية ما ينوب عن الفاعل فقد ذهب البصريون –إلاّ الأخفش– أنه إذا وُجد بعد الفعل المبني لما لم يسمّ فاعله : مفعول به و مصدر و ظرف ،و جار و مجرور، تعّين إقامة المفعول به مقام الفاعل ،و لا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده ،ويعدّون ما ورد على غير ذلك شاذاً لا يقاس عليه أمّا الكوفيون فقد أجازوا إقامة غير المفعول به و هو موجود سواء أكان متقدماً أم متأخراً (انظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٢١) .

(٥) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ١٥٨ .

ففدت كلا الفرجين تحسبُ أنه مولى المخافة خَلْفُها وأمَامُها[1]

أمّا إذا كان الظرف غير متصرف فلا يصح لأن يكون نائباً عن الفاعل[2] ومنه قول طرفة:

فيا لكَ من ذي حاجةٍ حيِّلَ دُونَها وما كلُّ ما يهواه امرؤٌ هو نائلُه[3]

فكلمة (دونها) لم يصح أن تنوب عن الفاعل لأنها ظرف غير متصرف، لذا لابُدّ من تقدير ما ينوب عن الفاعل، ويعلّل ابن عقيل امتناع إنابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل لألاّ تخرج عمّا استقّر لها في لسان العرب من لزوم النصب.[4]

وقد اشتُرط في المصدر لإنابته عن الفاعل أن يكون مختصّاً لفظاً أو تقديراً ومتصرفاً[5]، والمصدر المختص هو المُقّيد غير المبهم، ويكون التقييد بالوصف نحو: "رُسِمَ رسمٌ جميلٌ" أو بيان العدد نحو: "رُسِمَ رسمانِ" أو بيان النوع نحو: "سِيْرَ سيرُ الأبطالِ" أما المصدر المتصرف فهو ما صحّ وقوعه مسنداً إليه نحو: "إكرام" و"كتابة" وغير المتصرف منها ما لا يصح أن يقع مسنداً إليه، لأنه لا يكون إلا منصوباً على المفعولية المطلقة، نحو: "معاذَ الله " و "سبحانَ اللهِ"[6] ومن أمثلة المجرور الذي ينوب عن الفاعل، قوله تعالى: ﴿و إن تعدل كُلَّ عدل لا يُؤخَذُ منها﴾[7] فالفعل (يُؤخَذُ) فعل مبني للمجهول، حذف فاعله ولا يوجد ما ينوب عنه إلاّ الجار والمجرور وتقدير الجملة (لا يكنْ اخذٌ منها)[8] ومما يمكننا أن ندخله في باب ما ينوب عن الفاعل، الجملة وصلاحياتها للإنابة أو عدمه، وقد اختلف النحاة في ذلك بين مجيز له ومانع، منطلقين في ذلك من موضوع الفاعل –الذي درسته سابقاً– فذهبوا إلى أن الفاعل ونائبه –في هذه المسألة– مستويان وقد منع ابن هشام أن يكون كلٌّ من الفاعل ونائبه جملة، وعدّوا ذلك هو المذهب الصحيح.[9] وردّوا على من جوّز ذلك بأنه زعمٌ، وأن قوله تعالى: ﴿وإذا قِيلَ لهم

---

(١) البيت للبيد بن ربيعه في ديوانه ٣١١، وإصلاح المنطق ٧٧، والدرر ١١٧/٣، وشرح شواهد الإيضاح ١٧٠ ، وشرح المفصل ١٢٩/٢، والكتاب ٤٠٧/١، وبلا نسبه في جمهرة اللغة ٤٦٣، ولسان العرب ٣٤٢/٢.

(٢) حاشية الصبان ٢ / ٦٥.

(٣) البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٧٨، وشرح التصريح ٢٩٠/١، والمقاصد النحوية ٥١٠/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٤/٢.

(٤) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢ / ١٢٠ .

(٥) ابن عصفور ، المقرب ٨٧ .

(٦) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ١٥٧ .

(٧) الإنعام / ٧٠ .

(٨) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ١٥٩ .

(٩) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ١٦٢ .

لا تفسدوا في الأرض﴾[1] الذي جُعلت فيه جملة (لا تفسدوا في الأرض) قائمة مقام نائب الفاعل، وقد ذهب –ابن هشام– إلى أنّ الإسناد في هذه الآية ليس إسناداً معنوياً –الذي هو محل الخلاف– وإنّما هو من الإسناد اللفظي، وأصل التقدير: "وإذا قيلَ لهم هذا اللفظ "[2] ولا بُدّ من الإشارة السريعة إلى ما يطرأ من تغيرات صرفية وصوتية على بناء الفعل عند بنائه للمجهول، فالفعل يجب أن يُضمَّ أوله سواء أكان ماضياً أم مضارعاً، ويكسر ما قبل آخر الماضي نحو: (وُصِل) ويفتح ما قبل آخر المضارع نحو (يُشترَى) ويضم أول الفعل وثانيه إذا كان مفتتحاً بتاء المطاوعة نحو: (تُدُحرج)، وإن كان مفتتحاً بهمزة وصل يضم أوله وثالثه نحو: (أُقتُدر) إذا كان الفعل ثلاثياً معتل العين، أُجيز في فائه ثلاثة أوجه هي: إخلاص الكسر نحو: (قِيْل) و(بِيْع) وإخلاص الضم نحو: (قُول) و(بُوع) والإشمام، وهو الإيتان بالفاء بحركة بين الضم والكسر وهذه الأخيرة لا تظهر إلا في اللفظ، ولا تظهر في الخط[3] أما الفعل الثلاثي المعتل العين (الأجوف) فإذا أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب أوغائب، فإما أن يكون واوياً أو يائياً، فإن كان واوياً نحو: (سَامَ) من السوم وجب كسر فائه أو الإشمام فنقول: (سِمْت) ولا يجوز الضم، فلا نقول (سُمْتُ) لئلاّ يلتبس بفعل الفاعل أي المبني للمعلوم فإنه بالضم ليس إلاّ، نحو: (سُمْتُ العبدَ)، وإن كان يائياً، نحو (باعَ) من البيع وجب ضمّه أو الإشمام، فنقول: (بُعْتَ يا عبدُ) ولا يجوز الكسر، منعاً للأمر السابق.[4]

وتظهر أهمية تلك التحولاّت في الصيغة من التغير الذي يطرأ على المعنى، وفي الأسلوب وما يترتب عليه، ولولا تلك العملية لما مُيّز فاعل من مفعول، ولم يجز –أصلاً– أن يقوم المفعول مقام الفاعل[5] وعليه لابُدّ من إجراء تلك التغيرات، التي تُعدّ انحرافات بنائية تطرأ على الصيغ، وهي ليست حكراً على لغة دون أخرى، وقد عُلّل سبب ضم أول الفعل، الذي بُني للمفعول، لأن الضم من علامات الفاعل، فكان هذا الفعل دالاً على فاعله، فوجب أن يحرك ما يدل عليه.[6]

---

(١) البقرة / ١١.
(٢) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ١٦٣ .
(٣) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢ / ١١٥ – ١١٧ .
(٤) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢/ ١١٨.
(٥) انظر ابن السراج ، الأصول ٧٧/١.
(٦) محمود ياقوت ، المبني للمجهول ٥١.

وقد أولى التحويليون المبني للمجهول جلّ عنايتهم، لاسيما بعد أن أهمله الوصفيون لارتباطه بقضية (الأصلية والفرعية) التي رفضوا بحثها أو دراستها،[1] ويدرس التحويليون المبني للمجهول في إطار الوظائف النحوية(grammatic alfunctions)على سبيل الاختصار.

إنّ الدارس لموضوع المبني للمجهول يجده لا يخلو من تغيرات عديدة بعضها لها علاقة بالصيغة، وبعضها الآخر متعلق بالرتبة والوظيفة النحوية ويرتبط بهذين الأمرين الغرض الدلالي، وفي الحقيقة في هذا الموضوع ما يثير بعض التساؤلات التي تلحّ عليّ في هذا الباب، ومنها –إذا ما سلّمنا بالأسباب التي يُلجأ إليها لإجراء البناء للمفعول– لماذا عُدّ المفعول أو ما يمكن أن ينوب عن الفاعل بحكم الفاعل؟ ولماذا أُعطي ما للفاعل من رفع ورتبة؟ أعتقد أن ذلك كلّه متعلق بالإسناد، فقد تنبّه ابن جني إلى ذلك مشيراً إلى أهمية الإسناد، ويظهر ذلك في قوله: "فإن لم يكن الفعل متعدياً، لم يجزْ إلاّ أن تذكر الفاعل لئلاّ يكون الفعل حديثاً عن غير محدث عنه"[2] فكما أن لكل فعل فاعلاً، أو بعبارة أخرى لابدّ للحدث من محدث، فإذا ما حذف الفاعل، وهذا ذو قيمة دلالية ومعنوية –فإنّ الجملة تكون قد فقدت جزءاً لا يتجزأ منها، وبالتالي يكون إسنادها قد فقد أحد ركنيه الأكثر أهمية –المسند إليه– لذا لا بُدّ لإكمال نمطية الجملة من الإتيان بما يسدّ مسدَّ ذلك المحذوف، لذلك يلجأ إلى الفضلات التي عُدّت تكملة في الجملة، ولا بُدّ لذلك الأمر من تغيّرات، فالتغيّرات الأولى هي التغيرات الصرفية والبنائية التي تتم بإجراء تغيرات على المسند (الفعل) تجعله يتلاءم والعنصر التحويلي الجديد الذي سيحلّ محل المسند إليه (الفاعل)، والشكل الآخر من التغيّرات التي تطرأ على التركيب الجديد هو التغيّر النحوي الذي يطرأ على الفضلة، وينقلها من حالة النصب –التي تختص بالفضلات– إلى حالة الرفع التي تختص بالعمد، لذلك سيتبدّى لنا سبب رفع ما ينوب عن الفاعل وإعطائه ما للفاعل من مزيّات، لذلك يمكن لنا القول: إنّ سبب رفع ما ينوب عن الفاعل هو شبهه بالفاعل وحلوله مكانه، أي بعبارة أخرى نستطيع القول:

إنّ السبب هو الإسناد، فلما أسندت الفضلة إلى الفعل استحقت الرفع.

---

(١) محمود ياقوت ، المبني للمجهول ٦٧.

(٢) ابن جني ، اللمع ٣٥ .

وتظهر حقيقة قضية الإسناد في هذا الباب جليّة، والذي يجعلنا نذهب إلى ذلك هو الأمثلة سابقة الذكر، التي يظهر لنا فيها أن نائب الفاعل هو مفعول معنىً وليس فاعلاً، ولا يمكن أن يحلّ محلّ الفواعل فهو، وإن قُدّم وحلّ مكانه وأخذ حركته إلاّ أن معناه لن يتحوّل إلى من أوقع الفعل بدلاً من الذي يوقع عليه الفعل.

الفصل الثالث الإسناد والفضلات (المنصوبات):

- المفعول به – القياسي – السماعي
- الاشتغال
- المفعول المطلق – القياسي – السماعي
- المفعول لأجله
- المفعول معه
- المفعول فيه
- الاستثناء
- الحال
- التمييز

الفصل الثالث: الإسناد والفضلات

الفضلة (لغةً) البقية من الشيء، وأفضل فلان من الطعام وغيره إذا ترك منه شيئاً، وبقية الماء في المزادة فضلة، وبقية الشراب في الإناء فضلة، والفَضْلَةُ: الثياب التي تبتذل للنوم لأنها فضلت عن التصرف.(١)

والفضلة في اصطلاح النحويين ما زاد عن ركني الإسناد في الجملة أو ما جاء بعد تمام الكلام، والكلام التام في عرفهم ما استوفت فيه الجملة ركنيها الأساسيين -المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية- فتمام الجملة -عندهم- هو تمام في المبنى.(٢)

ووفق ذلك التقسيم الذي يعتمد اعتماداً كلياً على موضوع الإسناد، عدّ كل عنصر في الجملة غير أركان الإسناد السابقة عنصراً مكملاً، أُطلق عليه اسم فضلة كما أطلق على الأول عمدة أو ركناً، ومما تجدر الإشارة إليه أن ما عني بالفضلة أنه يمكن الاستغناء عنها، على الرغم من أن كثيراً من الجمل المحتوية على فضلات، قد توقّف المعنى فيها على الفضلة، ومنه قوله تعالى: ﴿و إذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى﴾(٣) فلا يمكننا الاستغناء عن كلمة (كسالى) في الآية السابقة، لأن المعنى لم يكتمل بعد(٤)، ومنه قوله تعالى: ﴿وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين﴾.(٥)

وهذا الأمر يفسّر لنا سبب نصب تلك الأسماء، وأنها تجيء في مرتبة من الكلام هي أدنى من الرفع وأعلى من الخفض أو الجزم.(٦) وهذا يفسّر لنا موقف النحاة القدامى من الفضلات فقد عدّوا الفتحة علم المفعولية،كما أن الضمة علم الإسناد و الكسرة علم الإضافة وقد أورد ذلك الرضي الإستراباذي في شرحه،فقد علّل سبب جعل النصب للفضلات لأن النصب

---

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (فضل) .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢/١٥٥-١٥٦ ، و سليمان القضاة ، هل الحال فضلة ١٢١-١٢٢ ، انظر مصطفى حميدة ، نظام الارتباط ١٧٢ ، و انظر فاضل السامرائي ، معاني النحو ١/١٤

(٣) النساء / ١٤٢ .

(٤) انظر فاضل السامرائي ، الجملة العربية ٧ .

(٥) الأنبياء / ١٦ .

(٦) أحمد الجواري ، نحو التيسير ٨٨ .

هو أخف الحركات وأخفها كون الفضلة أضعف من العمد و أكثر منها.[1]

ويبيّن أحمد الجواري أن معنى المفعولية الذي تنبّه إليه النحاة هو الذي ينتج عن قيام الفاعل للفعل، مثل قولنا: كتبَ زيدٌ رسالةً، فالرسالة هي التي نتجت عن قيام زيد بالكتابة، فالرسالة هي مكتوبة والكتاب هو المقروء، ومن هذا المفهوم حرص النحاة البصريون على أن يسمّوا كل هذه الأسماء أو أغلبها مفاعيل، فقد سموا المصدر المؤكد أو المبيّن مفعولاً مطلقاً، والظرف مفعولاً فيه، والسبب مفعولاً له والمصاحب مفعولاً معه، ولم يجدوا تسمية للثلاثة الباقية وهي الحال والتمييز والمستثنى، وزعموا إنما تنصب بـــ الأفعال، فقالوا: إن في الحال معنى الظرفية وإن المستثنى منصوب بالفعل الذي يسبقه، وألحقوا التمييز بالمفعول الذي ينصب بنزع الخافض.[2]

لذا سيدرس هذا الفصل الموضوعات الآتية: المفعول به، الاشتغال، المفعول المطلق، المفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه، والاستثناء والحال والتمييز.

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١/٢٤ – ٢٥ . و انظر الصاحبي في فقه اللغة ٦٩ .

(٢) انظر أحمد الجواري نحو التيسير ٨٤ و نحو المعاني ٤٤ .

أولاً: المفعول به

إن معنى المفعولية هو التأثّر بالفعل، والمفعول هو الذي نتج عن قيام الفاعل بالفعل.[١] وقد ذكر سيبويه المفعول به تحت باب "الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول"[٢] ولا يكون إلا للفعل المتعدي، فالعلاقة بين الفعل والمفعول به هي علاقة التعدي، فالفعل المتعدي هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر نحو: "ضربتُ زيداً" وعلامة الفعل المتعدي أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به.[٣]

والفعل المتعدي على ثلاثة أضرب: متعدٍّ إلى مفعول واحد، نحو قولك: ضربتُ زيداً، وكلّمتُ عمراً، والمتعدي إلى مفعولين وهو على ضربين: متعدٍ إلى مفعولين، يصح الاقتصار على أحدهما دون الآخر، نحو قولنا: أعطيتُ زيداً درهماً، وكسوتُ محمداً ثوباً، إذ يصح لنا أن نقول: أعطيتُ زيداً وكسوتُ محمداً. أما النوع الثاني: فهي أفعال الشك واليقين مما كان داخلاً على المبتدأ و خبره، فكما لابّد للمبتدأ من خبر،فكذلك لابّد للمفعول الأول من المفعول الثاني.

وهنا يتضح لنا أن الإسناد هو الأساس المتبع في هذه القضية؛ إذ إن المفعولين اللذين أصلهما مبتدأ وخبر –أي عمدتان– وهما يكوّنان جملة اسمية كاملة، لا يمكن لنا أن نحذف أياً من جزأيها، أمّا المفعولان اللذان أصلهما ليس مبتدأ وخبراً فيجوز الاكتفاء بأحدهما وهذا أيضاً يوضّح لنا بعد النظر لدى النحاة، إذ استطاعوا إدراك أصل الجمل، وتحديد كلّ من البنية العميقة والبنية السطحية.

أما المتعدي إلى ثلاثة مفعولين، فمنه قولنا: أعلم اللهُ زيداً عمراً عاقلاً.[٤] ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، موضوع الاسم المنصوب بنزع الخافض فالفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر، نحو: "مررتُ بزيدٍ" وقد يحذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه، نحو: "مررتُ زيداً" ونحو قول جرير :

---

(١) انظر ابن عصفور، المقرب ١٢٥ ،وانظر ابن هشام ، شرح شذور الذهب ١٩٩ ، و انظر أحمد الجواري ، نحو التيسير ٨٤ – ٨٥ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ١ / ٣٤ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢ / ١٤٦ .

(٤) انظر سيبويه ، الكتاب ٣٧/١ ، و انظر ابن جني ، اللمع ٤٦ .

تمرّون الديارَ و لم تعوجوا كلامكم عليّ إذاً حرامُ[1]

فالشاهد في قوله: "تمرّون الديارَ" حيث حذف الجار، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه، وأصل الكلام "تمرّون بالديارِ"،[2] وقد اختلف النحويون في هذا الباب، فهل يعدّون هذه الأفعال متعديةً أم لازمةً؟ ولعل مردّ ذلك الالتباس إلى استعمال العرب تلك الأفعال بغير حرف الجر في كثير من المواضع[3]، ويخرج ابن هشام هذا النوع من باب المفعول به؛ لعدم المباشرة بينه وبين الفعل.[4]

والأصل في المفعول به أن يتأخر على الفعل والفاعل، ولكنه يتقدم في حالات عدة، ويرى النحاة أن تقديم المفعول به إذا كان اسماً ظاهراً جائزٌ، وإذا كان ضميراً متصلاً فهو واجب، وكذلك يوجبون تقديمه إذا اتصل بالفاعل المؤخر ضمير يعود عليه، وفي حالات أخرى عديدة بيّنها النحاة[5]، وقد اشترط ابن السراج لتقديم المفعول به أن يكون فعله متصرفاً.[6]

والمفعول به نوعان: قياسي وسماعي، أما القياسي فهو الذي يجري على نمطية الجملة، أي الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل، ولا يتأتّى هذا إلاّ مع الأفعال المتعدية، ويرتبط المفعول مع فعله برابطة التعدية، فالفعل وفاعله لا يتمّان معنىً يحسن السكوت عليه، فإذا قلنا: "ضربَ زيدٌ عمراً"، فإن إسناد الضرب إلى المسند إليه، مخصص بوقوعه على عمرو، أي أن الوقوع على عمرو كان قيداً في إسناد الضرب إلى من أسند إليه، فالتعدية –إذن– تخصيص لعلاقة الإسناد التي بين الضرب ومن أسند إليه.[7]

ولابّد للتعرف على علاقة المفعول به بالإسناد من معرفة العامل في نصب المفعول به، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ العامل في المفعول النصب، الفعل والفاعل جميعاً، وذهب بعضهم إلى أنّ العامل هو الفاعل، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أنّ العامل في المفعول معنى

---

(١) البيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه ٢٧٨ و خزانة الأدب ٩/١١٨-١١٩-١٢١و الدرر ١٨٩/٥ وبلا نسبة في الأشباه ٦/ ١٤٥و٢٥٢/٨ ، و شرح ابن عقيل ٢٧٢ ، و شرح المفصل ٨/٨ و ١٠٣/٩ و مغنى اللبيب ١٠٠/١ و المقرب ١١٥/١ .

(٢) شرح ابن عقيل ١٥٠/٢ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣٥/١، و ابن السراج ، الأصول ١٧٠/١ .

(٤) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ١٩٩ .

(٥) المبرد ، المقتضب ٥٣/٤ و انظر السيوطي ، همع الهوامع ٣/ ٩ .

(٦) ابن السراج ، الأصول ١٧٤/١ .

(٧) تمام حسان ، اللغة العربية مبناها و معناها ١٩٥ .

المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية، أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنّ الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً. أما الكوفيون فقد احتجوا بأنه لا يكون مفعولٌ إلاّ بعد فعل وفاعل، لفظاً أو تقديراً، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، واستدلوا على ذلك من سبعة أوجه[١]، وقد منعوا أن يكون الناصب للمفعول به هو الفعل وحده، واستدلوا على ذلك بأنه لو كان هو الناصب للمفعول، لكان يجب أن يليه ولا يجوز أن يُفصل بينهما، فلما جاز الفصل بينهما دلّ على أنه ليس هو العامل فيه وحده، وإنما العامل فيه الفعل والفاعل، أما البصريون فقد احتجوا لرأيهم السابق بأن الفعل له تأثير في العمل، ومُنع الفاعل لأنه اسم والأصل في الأسماء ألاّ تعمل.[٢]

والعلاقة التي تربط المفعول به بجملة الإسناد هي علاقة التعدية، فالجملة الإسنادية التي اكتملت عناصر الإسناد فيها هي جملة مكتملة مبنى، إلا أنها لم تؤدِّ معنى يحسن السكوت عليه، لذا لابّد من الإتيان بعنصر يتمّم تلك الجملة، ويؤدي وظيفة تخصيص علاقة الإسناد، التي بين الضرب ومن أسند إليه،[٣] وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي أدّاها المفعول، إلاّ أنّه عُدّ فضلةً –وذلك لخروجه عن جملة الإسناد– وأُعطي حكم النصب، فكأنّ النحاة بذلك يعنون بالنصب معناه اللغوي، و هو مجرد العرض للشيء، ورمز للنصب بالفتح الذي ليس بعلامة إعراب[٤]، ويمكن لنا أن نفهم تلك العلاقة من خلال الرسم التوضيحي الآتي:

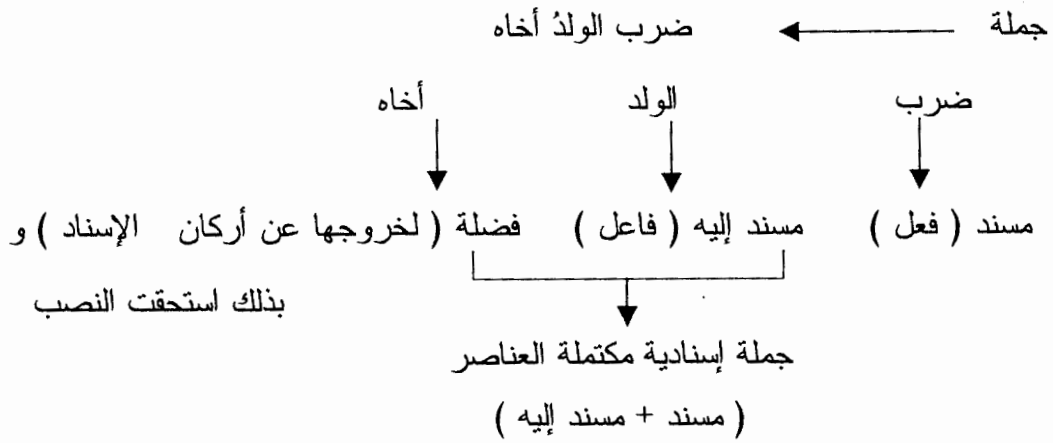

---

(١) انظر الأنباري ، الإنصاف ٨٠/١ ، و انظر السيوطي ، همع الهوامع ٧١/٣ .

(٢) الأنباري ، الإنصاف ٨١/١ .

(٣) تمام حسان ، اللغة العربية مبناها و معناها ١٩٥ .

(٤) إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ٧٨ ، و انظر محمد الحربي ،العوامل المعنوية ٩٩ .

فالجملة السابقة توضّح علاقة الإسناد بالمفعول به، لو حذفت الجملة الإسنادية، التي يجيز النحاة حذفها فإن المعنى يتضح، ولا يمكن أن يوقع في إبهام لا سيما إذا دلّ السياق عليه، ومنه إذا كان جواباً لمن سأل: مَنْ ضربَ الولدُ؟ فيكون الجواب: أخاه.[١]

أمّا النوع الثاني من المفعول به فهو المفعول السماعي: وهو ما ورد عن العرب من أسماء منصوبة، حذفت أفعالها، قيلت في سياقات معينة، وهي شواهد معدودة، سُمعت عمّن يوثق به من العرب وأغلبها تجيء في الأمثال. ومنها مثلاً قولهم: "ضبعاً و ذئباً" [٢] إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل،[٣] ويقدّرون عاملاً محذوفاً تقديره (اجمع أو اجعل)، ومنه قول العرب: "أمرَ مبكياتِك، لا أمرَ مضحاتِك"،[٤] ويقدّرون: عليك أمرَ مبكياتِك، ومنه قولهم: "الكلابَ على البقر"،[٥] إذ يقدرّون فعلاً: (أرسلْ) ومنه قولهم: "أحشفاً وسوءَ كيلة"[٦] ويقدون الجملة "أتعطي حشفاً وتسيءُ الكيلَ" ومنه أيضاً قولهم: "أهلاً وسهلاً" إذ يقدّرون: "صادفتَ وأصبتَ" كذلك قولهم: "من أنت زيداً ؟" و يقدّرون الجملة: "من أنت تذكر زيداً ؟".[٧]

ففي هذه الجمل جميعاً، تظهر قسرية نظرية العامل، إذ لابدّ للاسم المنصوب من عامل لنصبه، فحركة الفتحة، التي ارتبطت لدى النحاة بالمفعولية جعلتهم يبحثون عن عامل المفعولية، وهذا أيضاً مردّه إلى تعريف النحاة للفضلة، وتحديد موضعها في الجملة –إذ إنها تأتي بعد استيفاء أركان الجملة من العمد– إذ لا يمكن –في تصوّر النحاة– أن تكوّن الفضلة جملة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لابدّ من بيان سبب النصب في الكلمة المنصوبة، وذلك بالبحث عن عامل للنصب، لذا فقد أخرج النحاة تلك الأمثلة ونظائرها، وجعلوها في باب المفعول، وأمام ذلك لجأ النحاة تحقيقاً لنظرية العامل ولتسويغ حركة الفتح –المفعولية– واستكمالاً لنمطية الجملة العربية، التي لابدّ من أن يتوافر فيها (مسند ومسند إليه)، لجأوا إلى تقدير جمل

---

(١) انظر السيوطي ، همع الهوامع ٣ / ١٩ .

(٢) المستقصى ٣٤٢/١ ، و مجمع الأمثال ٨٤/٢ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٢٥٥/١ .

(٤) مجمع الأمثال ١/ ٣٠و١٣١ ، و جمرة الأمثال ١/ ٩و ٨٢ ، و المستقصى ١/ ٣٦٢و فصل المقال ٣١٩ .

(٥) و يروى: " الكرابَ على البقر " مجمع الأمثال ١٤٢/٢ و جمرة الأمثال ١٦٩/٢ ، و المستقصى ٣٤١/١ .

(٦) جمرة الأمثال ٩/١ و ١٠١ و فصل المقال ٣٧٤ و المستقصى ٦٨/١ و مجمع الأمثال ٢٠٧/٢ .

(٧) سيبويه ، الكتاب ٢٥٧/١ .

إسنادية مكتملة البناء، دون الاهتمام بالموقف الانفعالي أو النفسي الذي يكون عليه المتكلم عند تفوهه بتلك الأسماء المنصوبة، إذ إن المتكلم في وضع انفعالي لابدّ له فيه من إيصال عبارته بأقل الكلمات وأخف الحركات؛ لذا فقد اختار الفتحة: فجملة: (ضبعاً وذئباً) إذا قدّرت فيها جملة إسنادية كما ذهب النحاة بأن قدّروا (اجمعْ ضبعاً وذئباً) فإن المعنى سيكون ضعيفاً ولا يؤدي انفعال الدعاء الذي يعيشه المتكلم، على الرغم من تحقيق نمطية الجملة (مسند + مسند إليه)، إذ لو أراد المتكلم الإخبار لتحوّل عن الفتحة إلى الضمة، إلا أنه قصد إلى ذلك لإيصال انفعاله.

وجملة: "أحشفاً وسوءَ كيلة" التي يقدّرها النحاة –وفق نظرية العامل– "أتعطي حشفاً وتسيءَ الكيلَ" لقد اكتملت أركان الإسناد في الجملة و فسّر النحاة بذلك حركة النصب التي هي معمول للعامل المحذوف وجوباً، وهذا الأمر فيه نوع من عدم مراعاة السياق الذي قيل فيه، فالمتكلم إذا قدّر الجملة يكون قد أخبر، وهذا مما لا يؤدي الانفعال الذي أراده المتكلم في سياق تضجره وانفعاله من سوء تصرف أو غضبه من شخص ما، فأراد أن يعبّر عن انفعالاته بأقل الكلمات، لذا تحوّل إلى صوت الفتحة، الحركة الخفيفة التي تتلاءم وانفعالاته.

والأمر ذاته في جملة "الكلابَ على البقرِ" فالمتكلم حينما تفوّه بهذه الجملة كان في موقف انفعالي لا يحتمل معه التمهل والتأني، لذا جعل الفتحة بدلاً من الضمة التي تجعل الجملة إخبارية، إذ لو نطقها بالضمة أي: "الكلابُ على البقرِ" لم يكن هنالك ما يلفت النظر، ولَما أثار لدى السامع انفعالاً أو طلباً للسرعة أما في تحوّله إلى الفتحة، فقد جعل السامع يدرك أنه يطلب إليه السرعة في عمل أمر ما، والفتحة هي التي أدّت ذلك الأثر الدلالي، الذي لا يمكن أن يفهمه السامع بحركة أخرى.

والنحاة لا يعبأون بذلك –المعنى الانفعالي الذي أفاده التركيب– بل ما يهمهم هو البحث عن ناصب ذلك الاسم وإكمال عناصر الجملة المحذوفة، لذا فإنهم يقدّرون عاملاً، يتوافر فيه ركنا الإسناد فتكون الجملة أرسلْ الكلابَ على البقرِ

فيعربون (الكلابَ) مفعولاً به، ويقدّرون ركني الجملة الإسنادية (المسند + المسند إليه)، وبذلك تكون الجملة مقبولة نحوياً، مع أن المعنى الانفعالي لم يعدْ موجوداً، ولا دلالة للفتحة على التحوّل في الأسلوب.

فالأصل أن ينظر إلى وضع الجملة في السياق الذي قيلت فيه، دون الإغراق في التقدير، الذي لا يُبقي في هذا الأسلوب الانفعالي ما يمكن أن يوصل انفعال المتكلم ويصفه كما في قوله: " الكلابَ على البقرِ ".

والأمر ذاته يقال في: "منْ أنتَ زيداً ؟" فما ذهب إليه النحاة من تقدير جملة إسنادية مكّونة من مسند (تذكر) + مسند إليه (أنت) ما هو إلا تسويغ لحركة الفتحة، التي هي علم المفعولية، وهو أيضاً إكمال للجملة بأن تحتوي على ركني إسناد، فتصبح الجملة من أنت تذكر زيداً؟ فهذه الجملة ليست كما نطقها المتكلم.

فالمتكلم نطق الجملة: "من أنت زيداً ؟" وهو في موقف انفعالي، إذ استغرب فعل شخص أمامه، يجهل اسمه، فتحوّل إلى حركة الفتح ليعظّم أو يمدح أو يحقّر (حسب السياق الذي قيلت فيه) وما كان ليتم له ذلك بغير حركة الفتح، التي جعلت من الجملة تؤدي انفعالاً ما كانت لتؤديه الضمة مثلاً، فلو جاء (زيد) مرفوعاً فإنه يكون قد استفهم عن اسم الشخص.

ولعلّ علماء المعاني كانوا أكثر إدراكاً لهذه المعاني من النحويين الذين يصرفون جل اهتمامهم للبحث عن عناصر الجملة و تسويغ الحركات وفق معيار الجملة.

أمّا في نحو قول المتكلم: " أهلاً وسهلاً " والذي قدّر له النحاة "صادفتَ وأصبتَ" فإن نظرية العامل هي التي فرضت على النحاة ذلك التقدير الذي لا داعي له، سوى ما يراه النحويون من كون الجملة غير تامة على الرغم من تأديتها معنىً يحسن السكوت عليه، لذلك شرعوا يبحثون عن عناصر إسناد وقدّروها، لتكمّل الجملة بناءً، دون الاهتمام بالمعنى.

وكان الأصل أن ينظر إلى هذه الأسماء المنصوبة بعيداً عن نظرية العامل وموضوع الإسناد، والإنصراف إلى الموقف الانفعالي الذي يعيشه المتكلم إذ إن المتكلم في حالة قدوم ضيف أو زائر يكون في حالة نفسية غير اعتياديّة، لابدّ أن يختار فيها كلامه بسرعة دون الاهتمام بنمطيته، واختار أخف الحركات (الفتحة) لتنقل مشاعره وأحاسيسه، وتحوّل بذلك الأسلوب من الإخبار الذي تجيء به الضمة إلى الإنشاء الذي ينقل لنا ما يجول في نفس المتكلم من انفعالات وأحاسيس أكدتها الفتحة.

وعليه تكون جملة:

" الكلابَ على البقر " كالآتي:

١- وفق القاعدة النحوية (المعيار) (وموضوع الإسناد):

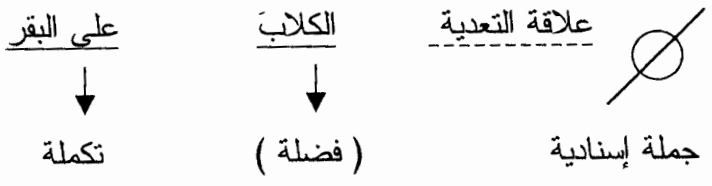

(مسند + مسند إليه) مفعول به منصوب

(أرسلْ + أنت) (لابُدّ له من عامل)

٢- و فق الأسلوب الانفعالي (الجمل غير الإسنادية) :

و جملة : منْ أنت زيداً ؟

١- وفق القاعدة النحوية و موضوع الإسناد :

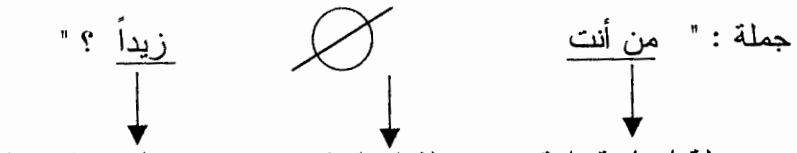

٢- و فق الأسلوب الانفعالي: (الجمل غير الإسنادية):

" من أنت زيداً ؟ "

↓ ↓

جملة إسنادية اسم منصوب على المدح

(مسند إليه + مسند) أو التعظيم أو التحقير (حسب السياق).

فالنحاة أرادوا تطويع الأسماء المنصوبة التي وردت عن العرب سماعاً في تراكيب وأنماط معينة، وإخضاعها لموضوع الإسناد ونظرية العامل؛ لتحقيق النمطية، وتسويغ الحركة الإعرابية، التي لابدّ أن تكون معمولاً لعامل، وهذا يؤكد إلى أي حدّ كان للإسناد أثره في تشكيل القاعدة، وجعل الجملة تتماشى معه دون استثناء، ودون النظر إلى طبيعة الأسلوب، والموقف الانفعالي، الذي يريد المتكلم أن يعبّر عنه، فهذا الأمر لم يُعنَ به النحويون عنايتهم بالبحث عن عناصر الإسناد في الجملة بغض النظر إلى نوعها أو شكلها.

وخلاصة الأمر أننا نستطيع القول: إنّ الأسماء المنصوبة السابقة وغيرها مما وصل إلينا كما نطقته العرب في أساليب ومواقف معينة، ليس من باب المفعول به، ولا يمتّ إليه بصلة، وإنما أُلحقت بباب المفعول لأنها منصوبة فهي ليست في حالة إسناد أو إضافة، إنّما هي في باب المفعولية، أي -كما يرى النحاة القدامى- يقع عليها فعل الفاعل، وهما ركنا الإسناد اللذان لم يُسمعا، ولكن يجب تقديرهما أي تقدير جملة إسنادية تامة المعنى، لتسويغ الفتحة، التي هي علم المفعولية ولابدّ لها من محدث دون النظر إلى المعنى والسياق الذي قيلت فيه الجملة؛ لذا فقد أعربوا تلك الأسماء مفعولات لأفعال يقدّرونها وفق السياق، وقد أضاعوا بذلك روح الأسلوب الذي تحتويه تلك التعابير ولا يمكن لغيرها أنّ تؤديه وأيضاً حوّلوا الجملة من الإنشاء (الانفعالي) إلى الخبر الذي يحتمل التصديق والتكذيب، دون الاهتمام بالتغيّر والتحوّل في الأسلوب الذي أدّته الحركة الإعرابية.

ثانياً: الاشتغال

هو أنْ يتقدم اسم و يتأخر عنه فعل متصرف، أو ما جرى مجراه، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه، ولو لم يعمل فيه[1] لعمل في الاسم المشتغل عنه أو في موضعه، ومثل عمله في الاسم قولنا: "زيدٌ ضربتُهُ" فالفعل لو لم يعمل في الضمير لنصب الاسم المتقدم (زيدٌ). لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل، ولكن يعمل في ظرف أو مجرور إن وقع موقعه،[2] ومثال المشتغل بالسبب: "زيداً ضربتُ غُلامَه"، فالاسم المتقدم يجوز فيه وجهان: أحدهما: الرفع بالابتداء، فما بعده في موضع رفع على الخبرية، وجملة الكلام حينئذٍ اسمية، والثاني: مرجوح لاحتياجه إلى التقدير وهو النصب، فإنه منصوب بفعل موافق للفعل المذكور محذوف وجوباً، فما بعده لا محل له، لأنه مفسر، وجملة، الكلام حينئذٍ فعلية.[3]

وللاشتغال أركان ثلاثة: مشغول عنه، وهو الاسم المتقدم، ومشغول وهو الفعل المتأخر، ومشغول به، وهو الضمير الذي تعدّى إليه الفعل بنفسه أو بالوساطة، وقد أطال النحاة بحثهم في هذه الأركان، فقيدوها بشروط عديدة.[4]

ويجب نصب الاسم السابق –المشغول عنه– إن تلاهما يختص بالفعل كظرف الزمان المستقبل، وأدوات الشرط الجازمة، والتحضيض ولو الشرطية لوجوب إضمار الفعل بعدها نحو: إذا زيداً تلقَاهُ فأكرمْهُ، وإن زيداً رأيتَهُ فأكرمْه، وهلاّ زيداً ضربتَه، ولو زيداً رأيتَه، أو تلا استفهاماً نحو: هل مرادَكَ نلتَهُ ؟

ويُرجّح نصب الاسم على رفعه بالابتداء الجائز أيضاً، إذا ولِيهُ فعل طلب وهو الأمر والنهي، والدعاء نحو: زيداً اضربْه، وزيداً ليضربْه عمروٌ، وزيداً لا تضربْه، وزيداً أصلح اللهُ شأنه، أو إنْ كان الاسم جواباً لاستفهام منصوب كـ "زيداً ضربتُهُ" جواباً لمنْ قال: أيُّهم ضربْتَ؟

ويجوز الوجهان –أي النصب والرفع– في المعطوف على جملة ذات وجهين أي اسمية المصدر فعلية العجز، لتعادل التشاكل نحو: زيدٌ ضربتُه وعمروٌ أكرمتُه، فالنصب عطفاً على

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١ / ٩١ ، و انظر ابن عصفور ، المقرب ٩٤ ، و انظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٢٨ .

(٢) ابن عصفور ، المقرب ٩٥ ، و انظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٢٩ .

(٣) ابن هشام ، أوضح المسالك ٢ / ١٦٠ .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٢٨ .

العجز والرفع عطفاً على الصدر[١].

وقد اختلف النحاة في ناصب الاسم المشغول عنه، فذهب الجمهور إلى أنّ ناصبه فعل مضمر وجوباً، لأنه لا يُجمع بين المُفَسِّر والمُفَسَّر، ويكون الفعل المضمر موافقاً في المعنى لذلك المظهر، وهذا يشمل ما وافق لفظاً نحو قولك في "زيداً ضربتُه" إن التقدير "ضربتُ زيداً ضربتُه" وما وافق معنىً دون لفظ كقولك في " زيداً مررتُ به " إن التقدير "جاوزتُ زيداً ومررتُ به".

أما المذهب الثاني –مذهب الكوفيون– فقد ذهبوا أنه منصوب بالفعل المذكور بعده، إذ إنه عمل في الضمير والاسم معاً، وردّ هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره، وذهب آخرون أنه عامل في الظاهر، والضمير ملغى، وردّ هذا الرأي بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل.[٢]

يعدّ باب الاشتغال من أكثر أبواب النحو العربي، التي تظهر فيها قوة نظرية العامل وقسريتها، ولعل الذي أدّى إلى ذلك هو وجود الاسم المنصوب، الذي لابدّ له من ناصب، فنُظر إلى الفعل الذي يليه، ولكنه قد شغل بنصب ضمير الاسم المقدم. ويرفض منطق العامل تلك العملية، إذ إنّ العامل الواحد لا يعمل في ضمير اسم ومظهره، لذا لابدّ من تقدير عامل للاسم المنصوب، فيقدّر فعل محذوف وجوباً، وهذا فيه تكلف لا يحتمله البناء،[٣] فينتج لدينا وفق ذلك جملة متهافتة لم ترد في اللغة، أدى إليها القول بالحذف، وتقدير المحذوف، فهذا التقدير مرفوض لغوياً.[٤]

وقد مضى النحاة في تقدير العامل في الاسم المقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه في ثلاث صور.[٥]

---

(١) انظر همع الهوامع ٥ / ١٥٢ – ١٦٢ .

(٢) الأنباري ، الإنصاف ٤٩/١ ، و انظر شرح ابن عقيل ١٣٠/٢-١٣١ .

(٣) نجاة الكوفي ، بناء الجملة ٢١٢ .

(٤) محمد عيد ، أصول النحو العربي ٢٢١ .

(٥) انظر ابن هشام ، أوضح المسالك ١٧٣/٢ .

الأولى: أن يكون العامل في المشغول به لازما والمشغول به ضمير الاسم المتقدم، نحو قولنا: أزيداً مررتَ به؟ لا بدّ من تقدير فعل متعدٍّ لإتمام نمطية الجملة وبيان عناصر الإسناد، وتحقيق نظرية العامل، لذا فالنحاة يقدّرون فعلاً متعدياً هو: أجاوزتَ زيداً مررتَ به؟.

الثانية: أن يكون العامل لازماً والمشغول به اسماً ظاهراً، مضافاً إلى ضمير الاسم السابق، نحو قولنا: " زيداً مررتُ بغلامِه ".

الثالثة: أن يكون العامل متعدياً ولكنه نصب اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق ، نحو قولنا: " زيداً ضربتُ أخاه ".

والبناء قبل التقدير السابق بناء متكامل في لفظه ومعناه؛ لذا لابدّ لنا من إعادة النظر والدراسة في أسلوب الاشتغال، إذ لابدّ من دراسته بمعزل عن كثير من المسلّمات النحوية، كنظرية العامل، وقسرية القاعدة، وتوافر أركان الجملة، ولابدّ من الأخذ بالاهتمام موضوع سياق الحال، ثم الموقف الذي قيلت فيه تلك الجمل، وعلى أساس ذلك نستطيع تفسير أسلوب الاشتغال.

والنحاة، الذين جعلوا جلّ اهتمامهم منصبّاً على توافر أركان الجملة، والمحافظة على نمطيتها، لم يتنبّهوا إلى أنّ الاسم المنصوب الذي تقدم، وتأخر عليه ضميره جاء لمعنىً دلالي، توصل إليه علماء المعاني، فالاسم المقدم قدّم لأهميته، وأرى أن هذا الأسلوب له خصوصية تميزه عن غيره من الأساليب، فلمّا أراد المتكلم بيان أهمية المفعول به، وجعله محور الحديث –على الرغم من كونه فضلة– قدّمه ليلفت انتباه السامع إليه، إذ إنّ السامع خالي الذهن من معرفة المفعول به، أو إدراك أهميته، ولو كان الاسم مرفوعاً لعدّه السامع مبتدأً، وعليه فإنه يتوقع من الجملة التي تليه أنْ تخبر عنه، ولا تكون الجملة عندها قد أوصلت انفعال المتكلم للسامع، أمّا حينما جاء الاسم منصوباً فإنه قد حوّل في المعنى كما حوّل في التركيب.

والنحاة أمام ذلك قد حاروا بين أمرين:

الأول: أن الفعل لا يعمل في اسم وضميره في الوقت ذاته، إذ لا يجتمع عامل على معمولين.

الثاني: نتيجة لتأثرهم بنظرية العامل وضرورة توافر ركني الإسناد كان لزاماً عليهم أن يبحثوا عن عامل النصب في الاسم المقدم.

وأمام ذلك الأمر سار النحاة في اتجاهين، اتجاه يرى أن العامل هو فعل محذوف، يفسره الفعل الذي يليه –وهم البصريون– ليتحقّق بذلك المعيار الأول.

أما الفريق الثاني والذي لم يأبه بالمعيار السابق، وكان ما يهمه هو البحث عن ناصب الاسم، لذا ذهب إلى أن الناصب هو الفعل المذكور-وهم الكوفيون-.[١]

أمّا المحدثون فقد ذهب إبراهيم السامرائي وخليل عمايرة وإبراهيم مصطفى مذهب الكوفيين فقد ذهب السامرائي إلى أن الاسم المشغول عنه هو مفعول به مقدم على الفعل، أما الضمير المتأخر فهو تفسير وبيان للمفعول والاسم المتقدم.[٢]

أما خليل عمايرة فيذهب إلى المعنى، فيرى أن أسلوب الاشتغال هو أحد أساليب التوكيد، وأن جملته جملة تحويلية ذات عنصري توكيد هما: الترتيب والزيادة، ويُعدّ الاسم المشغول عنه مفعولاً حقيقياً، قدِّم للتوكيد، والضمير مؤكد له.[٣]

وقد عدّ إبراهيم مصطفى هذا الباب من أكثر أبواب النحو التي وعّرَ فيها النحاة البحث، وأكثروا الخلاف، والسبب وراء ذلك هو العامل. الذي دعا النحاة إلى اختلاق جمل والبحث عما يسوّغ حركة النصب.[٤]

ولعلّ الذي جعل (باب الاشتغال) من أكثر الأبواب شغلاً للنحاة هو حركة النصب على الاسم المتقدم، فقد دفعتهم إلى البحث عن عامل النصب في الاسم المشغول عنه؛ فالفتحة علامة المفعولية، ولابدّ لها من محدث من فعل أو ما شبهه وهذا يشكّل جملة إسنادية تامة العناصر، مكونّة من (مسند + مسند إليه) والأمر الذي دفعهم إلى ذلك هو تحقيق نمطية الجملة بضرورة توافر أركانها ونظرية العامل.

أمام ذلك نجد أن النحاة قد ابتعدوا كل البعد في البحث عن الناصب و تقديره ويمكن لنا أن نحصر ذلك في أربعة أشكال هي:

أولاً: إذا كان الفعل متعدياً، ونصب ضمير الاسم المتقدم نحو:

" زيداً ضربتُه ".

---

(١) السيوطي ، همع الهوامع ١٥٨/٥

(٢) انظر إبراهيم السامرائي ، النحو العربي ٩٣ .

(٣) خليل عمايرة ، أسلوب التوكيد اللغوي ٥٦ .

(٤) إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ١٥١ .

لقد ذهب النحاة متأثرين بنظرية العامل وموضوع الإسناد إلى أن ناصب (زيداً) هو الفعل المحذوف الذي يفسّره الفعل المتأخر، وعليه يكون تقدير الكلام:
"ضربتُ زيداً ضربتُه".

وهذا التقدير وإن أدى إلى تحقيق المعيار النحوي بأنْ أوجد عاملاً للنصب، وجعل للفضلة ركني إسناد إلاّ أنه أدّى إلى فساد المعنى، ونفوره ولكن النحاة استساغوه وعدّوه مقبولاً ويتماشى والواقع النحوي، وهم بذلك لا يُعنون بالمقدم إذ لم يُعدّ (زيد) اسماً مقدماً للأهمية، وهنا يجعلون جملة "زيداً ضربتُه" مساوية في التركيب والمعنى لجملة: "ضربتُ زيداً ضربتُه".

ويحسن بنا أن ندرس باب الاشتغال، وفق السياق الذي يقال فيه بعيداً عن التراكيب النحوية التي تسير وفق معيار ثابت، فهذا الباب فيه من الدلالة والبيان ما يجعل المتكلم يقدم المفعول، على الرغم من كونه فضلة إلاّ أنه محور الحديث؛ لذا فقد اختار حركة الفتح التي تحوّل هذا الأسلوب من الخبر إلى الانفعال، ليدل بذلك المتكلم على أهمية الاسم المقدم.

ثانياً: أن يكون العامل في المشغول به لازماً والمشغول به ضمير الاسم المتقدم، نحو قولنا: "زيداً مررتُ به" وهنا احتار النحاة الذين ذهبوا إلى أنّ ناصب الاسم المقدم هو الفعل المتأخر أو تقدير فعل، فالفعل الذي ولي الاسم المشغول عنه هو فعل لازم ولا يعمل النصب إلاّ أن النحاة لم يعبأوا بذلك، إذ إنّ ما يهمهم هو البحث عن ناصب الاسم وتقدير جملة إسنادية، الأمر الذي دفعهم إلى تقدير فعل بمعنى الفعل المتأخر فيقدّرون جملة: "زيداً مررتُ به" "جاوزتُ زيداً مررتُ به" وهم بذلك يجدون ضالتهم، ويعلّلون حركة المفعولية –الفتحة– ويدخلون تلك الجملة في القاعدة النحوية، فتكون بذلك مكتملة بناءً ومعنىً نحوياً.

ولم يدرك أولئك ما طرأ على المعنى من تغيّر؛ فقد اختلّ المعنى، لا بل آل إلى معنىً جديد لا يقصده المتكلم، ولو عرضت الجملتان على المتكلم لاستغرب ممّا ذهب إليه النحاة من كونهما متساويتين، فالجملة: "زيداً مررتُ به" قد تحوّل فيها المتكلم عن حركة الضم إلى حركة الفتح –دون النظر إلى الفعل– ليُغيّر في الأسلوب وليبيّن أهمية الاسم المقدم لجلب إليه السامع بأن يجعل الاسم المقدم هو محور الحديث، وهذا يخلّصنا من البحث عن ناصب الاسم، وتقديره.

ثالثاً: أنْ يكون العامل لازماً والمشغول به اسماً ظاهراً، مضافاً إلى ضمير الاسم السابق، نحو قولنا: "زيداً مررتُ بغلامه" : وفي هذا النوع يظهر تكلف النحاة أكثر من غيره، إذ إنهم يقدّرون

فعلاً بمعنى (مررتُ) وهو (جاوزتُ) وبذلك يكونون قد حقّقوا عناصر الإسناد، وسوّغوا حركة الفتح، التي لابدّ لها من ناصب ولكن المعنى لا يستقيم؛ إذ لا علاقة تذكر بين عمل الفعل فيما بعده وما قبله؛ فـــ (زيد) لم يقع عليه معنى الفعل الذي وقع على غلامه، وعليه لا يمكن عدّه مفعولاً، إنما هو تحويل جرى على الاسم، بتغيّر حركته إلى الفتح ليؤدي قيمة دلالية معنوية، يدل عليها السياق، فالمتكلم أراد أنْ يخبر بأنه ضربَ غلاماً، وهذا الكلام، غير معروف إلا كونه لزيد فالسامع يعرف زيداً ولا يعرف غلامه، ولكنه قد فهم ذلك من خلال الحركة الإعرابية فهي ليست حركة المفعولية، إنما هي حركة خفيفة، استحبها المتكلم واختارها ليُغيِّر في أسلوب كلامه.

رابعاً: أن يكون الفعل متعدياً، ولكنه نصب اسماً ظاهراً، مضافاً إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق، نحو قولنا: "زيداً ضربتُ أخاه"، والأمر ذاته الذي جرى في النمط السابق يجري هنا، إذ لابدّ من تقدير عامل في نصب (زيد) مع أن الفعل لم يقع عليه بل وقع على (أخاه) إلاّ أنّ النحاة مضطرون لتقدير ناصب وعناصر إسناد، ليجعلوا منها جملة إسنادية تامة البناء، فإذا ما قدّرنا فعلاً فإن التقدير يكون "ضربتُ زيداً ضربتُ أخاه" فإنّ المعنى يختل ويكون غير دقيق، (فزيد) لم يضرب وعليه لم يستحق النصب لأنه مفعول بل لأن المتكلم أراد ذلك، فقد تحوّل إلى صوت الفتحة ليؤكّد لنا أن زيداً ليس داخلاً في جملة الإسناد بعده، إنما قدم لغرض دلالي، وهو أن يلفت انتباه السامع، الذي لا يعرف (أخا زيد)، بل يعرف (زيد) أن المضروب هو (أخا زيد) الذي يعرفه والذي أدّى ذلك المعنى هو الفتحة، التي جعلها النحاة علماً على المفعولية، وهذا ما يفسّر لنا ما ذهبوا إليه من تأويلات لتسويغ حركة الفتحة.

ويمكن لنا أن نتصور ما يجري في عملية الاشتغال من تقدير وفق هذين الرسمين:

١- الاشتغال وفق نظرية العامل وموضوع الإسناد:

∅	زيداً	أكرمه
جملة إسنادية تامة	اسم منصوب (فضلة)	جملة إسنادية تامة
مقدرة	مفعول به على الاشتغال	مسند + مسند إليه + فضلة
(مسند + مسند إليه)		أكرم + أنت + الهاء
(اكرم + أنت)		

٢- الاشتغال وفق الأسلوب الانفعالي:

زيداً	أكرمه
مفعول به منصوب	جملة إسنادية تامة (مسند + مسند إليه + فضلة)
على الانفعال (السرعة)	لا علاقة تربطها بما قبلها.

وخلاصـــة الأمـــر لابدّ من إعادة النظر في دراسة أسلوب الاشتغال، بحيث يدرس بعيداً عن بعض القواعد والمسلّمات النحوية كنظرية العامل وموضوع الإسناد، فلا تشابه بين النوعين من الجمل.

ولابـــدّ مـــن إخراجه من باب المفعول به، ودراسته كأسلوب خاص، يراعى فيه الموقف الانفعالي، الذي يكون عليه كل من المتكلم والسامع، وأن ينظر إلى الفتحة على أنها علامة تحوّل أسلوبي، وليست علم المفعولية، وبذلك نكون قد أعدنا إلى هذا الأسلوب رونقه ومعناه اللذين فقدا ونأى عن معناه ليكون مغرقاً في التعقيد.

ثالثاً: المفعول المطلق

وهو المصدر الفضلة، المؤكّد لعامله، أو المبيّن لنوعه، أو لعدده كـ "ضربت ضرباً" أو "ضَرْبَ الأمير" أو "ضربتين" وما بمعنى المصدر مثله[١] نحو قوله تعالى: ﴿فلا تميلوا كل الميل﴾[٢]، وقوله: ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾.[٣]

وسُميّ مفعولاً مطلقاً لصدق المفعول عليه، غير مقيد بحرف جر ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات، فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلاّ مقيداً كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له.[٤] أمّا عامله فإما أنْ يكون مصدراً مثله نحو: ﴿فإنّ جهنم جزاؤكم جزاءً موفوراً﴾[٥] أو ما اشتق منه: من فعل نحو قوله تعالى: ﴿و كلّم الله موسى تكليماً﴾[٦] أو وصف نحو قوله تعالى: ﴿والصافات صفاً﴾.[٧]

وينوب عن المصدر ما يدل عليه، ككل وبعض، مضافين إلى المصدر.

نحو قول قيس بن الملوح:

و قد يجمعُ اللهُ الشتيتين بعد ما يظنّان كلَّ الظنِّ أنْ لا تلاقيا.[٨]

وينوب عنه المصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور، نحو: "قعدتُ جلوساً" فالجلوس: ناب مناب (القعود) لمرادفته له، وكذلك ينوب مناب المصدر اسم الإشارة نحو: "ضربتُه ذلك الضربَ" وينوب عنه ضميره، نحو: "ضربتُه زيداً"، ومنه قوله تعالى: ﴿لا أعذبه أحداً من العاملين﴾،[٩] أي لا أعذب العذاب، ومما ينوب عنه عدده، نحو: " ضربتُه [عشرينَ] ضربةً " ومنه قوله تعالى: ﴿فاجلدوهم ثمانينَ جلدةً ﴾.[١٠]

---

(١) ابن عصفور المقرب ١٦٠ ،وانظر ابن جني اللمع ٤٤ وانظر ابن هشام ، شرح شذور الذهب ٢٠٨ ، و أوضح المسالك ٢ / ٢٠٥ ، و انظر شرح ابن عقيل ١٦٩/٢ .

(٢) النساء / ١٢٩ .

(٣) النور / ٤ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢ / ١٦٩ .

(٥) الإسراء / ٦٣ .

(٦) النساء / ١٦٤ .

(٧) الصافات / ١

(٨) البيت من الطويل وهو لمجنون ليلى في ديوانه ٢٤٣، وشرح التصريح ٣٢٨/١ و لا نسبة في أوضح المسالك ٢١٣/٢ و الخصائص ٤٤٨/٢ .

(٩) المائدة / ١١٥ .

(١٠) النور / ٤ .

ويُقسم المفعول المطلق من حيث وجود عناصره في الجملة إلى نوعين:[1]

الأول: القياسي وهو ما يُذكر فيه المصدر أو ما ينوب عنه مع فعله في نفس الجملة، ويدخل فيه أيضاً المصدر الذي حذف فعله جوازاً.

الثاني: السماعي وهو ما ورد عن العرب من مصادر منصوبة سماعاً في سياقات معينة، ولمعانٍ معينة، دون أن تذكر أفعال تلك الأسماء فهي محذوفة وجوباً، إما لعدم وجود أفعال أصلاً، مثل: "ويلَ زيدٍ" و "ويْحَهُ"، أو لأن السياق استدعى ذلك، وهي الأسماء التي لها أفعال، وهي نوعان:-

الأول: الواقع في الطلب، وهو الوارد دعاء كـ "سقياً" و "رعياً" و "جدعاً" أو أمراً أو نهياً، نحو: " قياماً لا قعوداً " نحو قوله تعالى : ﴿فضربَ الرقابِ﴾[2] ومنه قول قطري بن الفجاءة الخارجي:

فصبراً في مجال الموت صبراً فما نيلُ الخلودِ بمستطاعِ[3]

أو أن يكون مقروناً باستفهام توبيخي، نحو: "أتوانياً وقد جدّ قرناؤك ؟" ومنه قول جرير:

أعبداً حلّ في شعبى غريباً ألؤماً لا أبا لك و اغترابا ؟[4]

والشاهد فيه: (ألؤماً) حيث حذف فعل المصدر لاقترانه باستفهام توبيخي.

الثاني: الواقع في الخبر، وذلك في مسائل:

الأولى: مصادر مسموعة، كثر استعمالها، ودلّت القرائن على عاملها كقولهم: "حمداً وشكراً لا كفراً " و "صبراً لا جزعاً".

الثانية: أن يكون تفضيلاً لعاقبة ما قبله نحو قوله تعالى: ﴿فشدوا الوثاق فإما منّاً بعدُ وإمّا فداءً ﴾.[5]

الثالثة: أن يكون مكرراً أو محصوراً، أو مستفهماً عنه، وعامله خبر عن اسم عين، نحو: "أنت سيراً سيراً" و "إنما أنت سيرَ البريد".

---

(١) ابن هشام ، أوضح المسالك ٢١٧/٢ .

(٢) محمد / ٤

(٣) البيت من الوافر وهو لقطري بن الفجاءة في تخليص الشواهد ٢٩٨، وشرح التصريح ٣٣١/١ ، والمقاصد النحوية ٥١/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٠/٢، وشرح الأشموني ٢١٢/٢

(٤) البيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه ٦٥٠، وإصلاح المنطق ٢١٢، وشرح أبيات سيبويه ٩٨/١، والكتاب ٣٣٩/١و ٣٤٤ ،وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢١/٢، وشرح الأشموني ٢١٢/١

(٥) محمد / ٤ .

الرابعة: أن يكون مؤكداً لنفسه أو لغيره، فالأول الواقع بعد جملة هي نص في معناه نحو: "له عليّ ألفٌ عرفاً" أي اعترافاً، والثاني الواقع بعد جملة تحمل معناه، وغيره نحو: "زيد ابني حقاً".(١)

وقد عدّ الحذف واجباً لأن تكرير المصدر والحصر قاما مقام العامل، فكان التكرار أو الحصر عوضاً عنه، والنحاة لا يجيزون الجمع بين العوض والمعوض عنه، وقد أفرد سيبويه لهذا النوع من المصادر باباً جعله تحت عنوان: "هذا باب ما أجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات، وذلك قولك هنيئاً مريئاً"(٢) وتناوله أيضاً في أبواب أخرى منها قوله: "هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها " ومنها قولك: " سقياً لك، و ويلَكَ، وويحَكَ، وويسَك، وويبَك" ودرسها في باب ثالث سماه "باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء، ومن ذلك قولك: حمداً وشكراً لا كفراً وعجباً وأفعل ذلك وكرامةً ... "(٣) وذكر أيضاً في باب آخر من المصادر: سبحانَ الله، ومعاذَ الله، وريحَانَه، وعمرَكَ الله إلاّ فعلت، وكأنه حين قال: معاذَ الله، قال: عياذاً بالله، وعياذاً انتصب على أعوذ بالله عياذاً.(٤)

أما فيما يخص الإسناد في هذا الباب، فإني أرى أن هذا الموضوع يجب أن يقسّم قسمين:

الأول: المفعول المطلق القياسي: الذي يكمّل مع عامله جملةً كاملةً، فهو فضلة منتصبة، جِيءَ بها لإضافة معنىً جديد، لم يتوافر لجملة الإسناد قبل دخوله، وذلك المعنى يُتَبيّن بوساطة غرض المفعول سواءٌ أكان لبيان النوع أم لتوكيد الفعل أم لبيان العدد، وإذا ما ذكر فعلا يختل معنى الجملة، و لكن قد لا يتوصل إلى معنىً، فلو تناولنا –مثلاً– قوله تعالى: ﴿إذا دكّت الأرض دكّاً دكّاً ﴾(٥) ثم توقفنا عند كلمة (الأرض) لكانت لدينا جملة إسنادية مكتملة الأركان، ولكن المعنى غير قوي، ويحتاج إلى تأكيد؛ إذ إن هنالك قرينة معنوية دالة على المفعول المطلق، وهي قرينة

---

(١) ابن هشام ، أوضح المسالك ٢١٧/٢ ، و انظر شرح ابن عقيل ١٧٧/٢ و انظر السيوطي ، همع الهوامع ١١٦/٣

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣١٤/١ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣١٨/١ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٣٢٢/١ .

(٥) الفجر / ٢١ .

التحديد والتوكيد، والمقصود بهما تعزيز المعنى، الذي يفيده الحدث في الفعل، وذلك بإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادته، لأن المصدر هو اسم الحدث، ففي إيـــراده بعد الفعل تعزيز لعنصر الحدث ومعنى الفعل.[1]

وهذا النوع –أي المفعول المطلق القياسي– يتماشى ونظرية العامل وموضوع الإسناد إذ الجملة –قبله– مكتملة العناصر ومؤدية للمعنى، لذا فقد عُدّ فضلةً منتصبةً بعد إكمال أركان الجملة، وبذلك استحقت الفتحة –علم المفعولية– ولا أرى سبباً لتسميته مفعولاً غير كونه منصوباً والنصب علم المفعولية، الأمر الذي جعل النحاة يبحثون عن عامل النصب، ثم خلصوا بعد ذلك إلى أنه الفعل أو شبهه. ويمكن لنا أن نتصور علاقة المفعول المطلق مع جملة الإسناد كالآتي:

دكت الأرض دكاً

جملة إسنادية تامة ← فضلة مؤكدة (ليست مفعولاً)

مسند + مسند إليه

فعل + نائب فاعل

الثاني: المفعول المطلق السماعي، وأرى أن هذا النوع فرض عليه موضوع العامل، فلابدّ من البحث عن ناصب له، وقد بذل النحاة في ذلك وقتاً طويلاً من أجل تحقيق نمطية الجملة، والبحث عن عناصر الإسناد فيها، على الرغم من أن كثيراً من تلك المصادر المنصوبة لم يُعرف لها أفعال،[2] فإن النحاة أصرّوا على تقدير أفعال، تتضمن معانيها، وحريّ بنا أنْ نشير إلى موضوع سياق الحال أو المناسبة التي تقال فيها تلك الأساليب، فهي في ضوء ما تنبّه إليه النحاة معنىً لا تطبيقاً، تحمل مواقف انفعالية فالتعجب والترحم والتوبيخ والدعاء –وهي تلزم حالة انفعالية معينة– تستدعي معها أسلوباً لغوياً معيناً، لذا لا يمكن لنا أن ندرس تلك الأساليب في ضوء نظرية العامل، وقسرية الجملة، فهذه ليست جملاً عادية وقد ظهر هذا في كثير من الشواهد المسموعة التي وردت عن العرب منصوبة. وعدّوا النصب فيها واجباً سواء كان فعله مستعملاً: كـــ(سقياً، ورعياً)، أو مهملاً كـــ(دفراً) بمعنى (نتناً) و(أفةً) فيقدّر لها أفعال من معناها.

---

(١) تمام حسان ، اللغة العربية مبناها ومعناها ١٩٨ .

(٢) ابن هشام ، أوضح المسالك ٢١٧/٢ .

ومن هذا الباب أيضاً: "جدعاً وعقراً وبعداً، وسحقاً، وتعساً، ونكساً وبؤساً، وخيبةً وتباً ".

وقد أطال النحاة البحث عن عامل في النصب، ليحقّقوا نظرية العامل؛ إذ لا ناصب بلا عامل، وكذلك فعلامة النصب التي جاءت عليها هذه الكلمات جعلت النحاة يبحثون لها عن عامل لتحقيق عناصر الإسناد في الجملة، مع أن الكلمات السابقة، أدت معاني يحسن السكوت عليها دون الحاجة إلى تقدير جمل سابقة عليها.

ولعل ما يمكن أن يفسّر لنا نصب تلك الأسماء هو الأساليب الانفعالية، والحالة النفسية التي يعيشها المتكلم والسامع، وهذا ما أشار إليه النحاة معنىً، لا تطبيقاً،[1] إذ حُددت بعض المواقف التي يكون فيها المصدر نائباً عن فعله، ومنها: الدعاء والترحم والتوبيخ، وهي حالات نفسية انفعالية طارئة، لا تحتمل أن تأتي معها حركة غير حركة الفتح؛ إذ لو جيء بالضمة لتحوّلت إلى جملة إخبار ولم تفد معنى، فالفتحة –إذن– ليست علامة إعراب، تدل على المفعولية بقدر ما هي حركة تحويلية جعلت الأسلوب يتحوّل من الإخبار إلى الانفعال. وعليه تكون الكلمات السابقة منصوبة على الأسلوب الانفعالي الذي تأتي عليه فمثلاً:

سقياً: الترحم، وإظهار الضعف.

رعياً: الترحم، وإظهار الضعف.

جدعاً: الدعاء على إنسان بانقطاع الولد.

عقراً: الدعاء على إنسان بالعقر وانقطاع الولد.

بعداً: الدعاء على إنسان بالبعد والضياع.

سحقاً: التضجر والغضب والدعاء بالهلاك.

تعساً: الدعاء بالتعاسة وعدم السعادة.

نكساً: الدعاء على إنسان بالخيبة والذل.

بؤساً: الدعاء على إنسان بالبؤس والشقاء.

خيبةً: الدعاء على إنسان بالخيبة والضياع.

تباً: الدعاء بالهلاك والشقاء.

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣١١/١ .

فلو قدّرنا فعلاً لأيٍّ من تلك الأسماء لكانت جملة باهتة متكلفّة لا غرض منها سوى إقامة عناصر الإسناد، فلو قلنا:

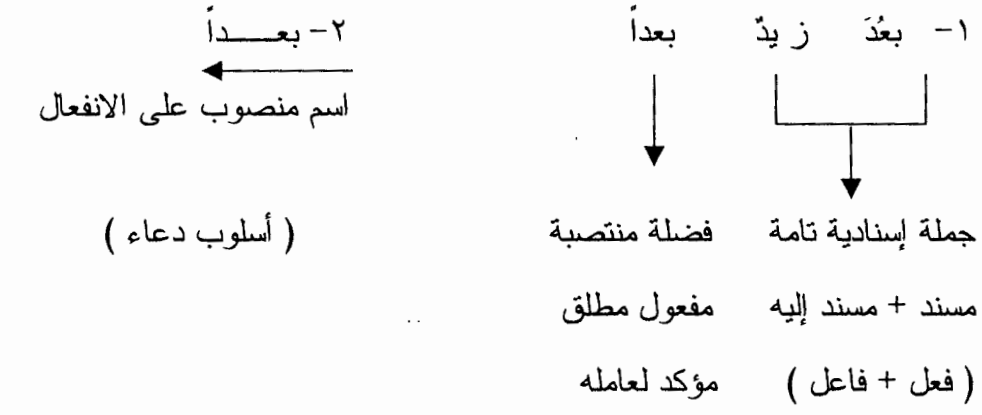

إن هذه الجملة لا تؤدي ما أدّته الأساليب المنصوبة السابقة، فقد أكّدت الفعل الذي أوقعه (زيد)، وتكون في جواب من أنكر بعد (زيد) وارتحاله وليس فيها ما يمكن أن يحمل على الانفعال كالدعاء أو التوبيخ أو التهكم، أما الجملة الثانية (بعداً) فقد أدّت معنىً كبيراً إذ إن السامع يدرك ذلك الدعاء بالهلاك على الشخص المخاطب ومنه قوله تعالى: ﴿ألا بعداً لثمود﴾[١] وهكذا في الأمثلة السابقة جميعاً، إذ لا يمكن أن نساوي بين نوعي الجمل فكلاهما له شكله الخاص به، لذا لابدّ أن يدرس كل نمطٍ على حده لإبقاء الانفعال الذي يجول في نفس المتكلم.

ومما يدخل في هذا الباب بعض الألفاظ المثناة كـ (لبيّكَ وسَعْدَيْكَ، وحَنَانَيْكَ، ودَواليْكَ، وهذا ذيْكَ، ومجازيْكَ وحذاريْكَ وحواليْكَ) وهذه تلزم الإضافة لظاهر، وذهب أبو حيان إلى أنها لو أفردت لتصرّفت.[٢]

وقد أعرب النحاة تلك الألفاظ المنصوبة المثناة مفعولات مطلقة، وأوجبوا حذف العامل فيها، لكونه بدلاً من فعله فقولك في إجابة الداعي لبيكَ وسعديكَ، أي إجابة بعد إجابة، وإسعاداً بعد إسعادٍ، وحنانيكَ: أي تحنُّناً بعد تحننٍ.[٣]

---

(١) هود / ٦٨ .

(٢) السيوطي ، همع الهوامع ١٠٩/٣ .

(٣) السيوطي ، همع الهوامع ١١٠/٣ .

أي تداولنا دواليكَ ومنه أيضاً هذا ذيكَ: ومنه قول الشاعر:

ضرباً هذاذيك و طعناً و خضاً[٢]

أي: تهذّ هذاذيكَ، وغيرها من الألفاظ الأخرى،[٣] التي جاءت منصوبة بعلامة نصب التثنية وقدّروا الفعل مكرراً حتى يسوّغوا التثنية ثم حركة نصبها، التي لم يجدوا باباً أقرب من باب المفعول المطلق ليلحقوا به تلك الأسماء والمصادر لذا وانطلاقاً من علامة النصب التي جاءت عليها تلك المصادر والتي لابدّ لها من عامل ولابدّ أيضاً من إيجاد جملة إسنادية تامة، لذا فقد قدّر النحاة لتلك الأسماء أفعالاً محذوفةً وجوباً، وهم بذلك قد أوجدوا عامل النصب فيها، وأثبتوا عناصر الإسناد أيضاً على الرغم من أن أغلب تلك المصادر لم يسمع لها أفعال إلا أنهم تكلّفوا تقدير الأفعال ليسوّغوا حالة النصب، وهم بذلك يخرجون الأسلوب من غرضه الانفعالي الذي قيل فيه، ولا يتم المعنى بغيره، فجميع تلك المصادر تقال في مواقف انفعالية نفسية خاصة، وبذلك تكون تلك الصيغ قد فقدت ما تؤديه من انفعال.

ويرى الدكتور عبد القادر مرعي أن حنانيك بي أصلها =أحنُ حنانيّك= فعل + مفعول مطلق =جملة توليدية تحويلية. ثم جرى على الجملة تحويل بحذف الفعل، ⊘ فأصبحت الجملة تحويلية بالحذف =⊘ + مصدر نائب عن فعله + قيد (جار ومجرور) ولما كان المتكلم لا يطلب شيئاً من هذا التركيب إنّما يريد الإفصاح عن مشاعر الدهشة والاستغراب فقد جرى على الجملة تحويل آخر وذلك بالنغمة الصوتية الصاعدة، للتعبير عن الدهشة والاستغراب فتصبح الجملة = + مصدر نائب عن فعله + قيد (جارو مجرور) + نغمه صوتية صاعدة وينتج من ذلك جملة تحويلية إفصاحية للتعبير عن مشاعر الدهشة والاستغراب.[٤]

ومما ألحق أيضاً بهذا الباب لمجرد كونه منصوباً، ولا علاقة تربطه بهذا الباب –ألفاظ " سبحانَ الله، ومعاذَ الله، وريحانه"، وذهب النحاة إلى أنها بمعنى: براءة له من السوء، وليس

---

(١) البيت من الطويل وهو لسحيم عبد بني الحساس في ديوانه ١٦ و الكتاب ٣٥٠/١ و شرح المفصل ١١٩/١ .

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ١٤٠/١ وشرح أبيات سيبويه ٣١٥/١، وشرح التصريح ٣٧/٢ وشرح المفصل ١١٩/١ .

(٣) السيوطي ، همع الهوامع ١١٣/٣ .

(٤) عبد القادر مرعي ،من أساليب الجملة الافصاحية ١٤٤.

مصدراً لسبّح، بل سبّح مشتق منه، وأن "معاذَ الله" بمعنى "عياذاً بالله"، وريحانَ الله بمعنى "استرزاق الله".

ومنه "سلاماً"، وعجباً، وحمداً، وشكراً لا كفراً" وأفعله وكرامةً "ومسرةً ... وغيرها كثير من المصادر المنصوبة التي تحمل مواقف انفعالية معينة.

فمجيء تلك المصادر منصوبة جعل النحاة يبحثون، عن عامل النصب فيها، منطلقين في ذلك من معنى الفتحة لديهم، فهي علم المفعولية، ولا بدّ أن يكون الفعل قد أحدث حركة النصب هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن جميع تلك المصادر وغيرها، على الرغم من تأديتها لمعانٍ مفيدة يحسن السكوت عليها، إلا أنها –في عرف النحاة– لا تشكّل جملة نحوية تامة، فلا بدّ من توافر عناصر إسنادية (مسند+مسند إليه)؛ لذا فقد أخذ النحاة يقدّرون أفعالاً ويؤوّلون معاني تلك المصادر؛ ليسوّغوا حركة النصب، وهم بذلك يجرّدون تلك المصادر من معانيها وما تحمله من مواقف انفعالية؛ فالفتحة –في تلك الأسماء– ليست علم المفعولية، إنما هي حركة خفيفة مستحبة أتى بها العربي ليصوّر انفعاله وينقل بها أحاسيسه، إذ لا يمكن لحركة أخرى أن تنقل أحاسيسه وانفعالاته، ولنأخذ بعض الأمثلة على المصادر المتقدمة، ولنتبيّن الفرق بين تقدير النحاة، وبين الأسلوب الانفعالي:–

١ – سبحانَ الله:

فالمتكلم عند رؤيته لمشهد أو أمر فيه تعجب من عظمته يقول: "سبحان الله" انفعالاً، واندهاشاً، ولم يقصد أن يقول: "سبّح سبحانَ الله" فهذا وإن صح يجعل الجملة خبرية، تفقد رونق الانفعال وحدته، وتصبح جملة باهتة، لم تؤدِ دهشة المتكلم وانفعاله.

٢ –أفعله وكرامةً:

يقول المتكلم هذا التركيب، عندما يطلب إليه فعل عمل، ويبدي الرضا، والقبول تجاهه، ولا يستوي ما ذهب إليه النحاة من تقدير فعل، إذ إن المعنى يتغيّر ويصبح نافراً ولا يؤدي انفعال المتكلم فتقدير الجملة عندهم "أفعلُهُ وأكرمُ كرامةً" وهذا ما لم يقصده المتكلم، فهو في حالة انفعال ويريد إيصاله بأقل الكلمات لذا لجأ إلى تغيير الحركة الإعرابية ليحوّل الأسلوب، وبالفعل فقد أدّت الفتحة ذلك الأسلوب ولم يخفَ الأمر على النحاة، فقد أشاروا إلى المواقف الانفعالية مبيّنين المواضع التي تجيء عليها، فقد حدّدوا المواضع التي يحذف فيها عامل المصدر وجوباً،

ومشيرين إلى المواقف الانفعالية، والخلجات النفسية، ومن تلك المواقف "التوبيخ والدعاء، والترحم"[1]:

ومن التوبيخ :

أذلاً إذا شبَّ العدى نار حربهم وزهواً إذا ما يجنحون إلى السلم[2]

ومنه: أطرباً وأنت قنسّريّ والدهر بالإنسان دوّاريّ[3]

إن كل ما ذهب إليه النحاة في هذا النوع من المنصوبات لم يكن سببه جهل أولئك النحاة بالمواقف الانفعالية؛ فقد أشاروا إليها وإلى بعضها، ولكن النحاة انطلقوا من القاعدة النحوية، ونظرية العامل، إذ لا بدّ للمنصوب من ناصب، ليسوّغوا حركة الفتح –وهي عندهم– علم المفعولية، فلا بدّ من تقدير محدث لها، ولا يحدث النصب إلا فعل أو شبهه، وبذلك يكونون قد حقّقوا عناصر الإسناد إذ لا بدّ لكي تكون جملة أن تحتوي على عناصر الإسناد وبتقديرهم ذلك يجعلون الجملة تامة تركيبياً، لا معنىً، فالانفعال لم يعدْ موجوداً في هذه الجمل، فالإسناد –إذن– هو السبب وراء ما ذهب إليه النحاة، فحرص النحاة على ضرورة توافر أركانه جعلهم لا يهتمون بالمعنى، وكان الأجدر أن يدرس هذا النوع من المنصوبات بعيداً عن موضوع المفعولات، الذي جاءت به الفتحة وأن يركّز فيه على المعنى، لا اللفظ إذ إنّ الموقف الانفعالي الذي يمرُّ به المتكلم قد قرب عليه أن يتفوه بذلك التركيب، الذي لا يؤدي انفعاله أسلوب آخر، لذا لابُدّ أن ينظر إلى هذه الجمل بعيداً عن نمطية الجملة إذ إن لكل خصوصيتها، وأن ينظر إلى الفتحة لا لكونها علماً على المفعولية بل حركة خفيفة مستحبة تحوّل الأسلوب الخبري إلى انفعالي، والرسم التالي يبيّن الفرق الكبير بين كلا النوعين من الجمل:

---

(١) السيوطي ، همع الهوامع ١٢٢/٣

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ٧٣/٣، وهمع الهوامع ١٩٢/١

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ٤٨٠/١، ولسان العرب ٢٩٥/٤،وشرح أبيات سيبويه ١٥٢/١ وبلا نسبة في الخصائص ١٠٤/٣ ،وهمع الهوامع ١٩٢/١و١٩٨/٢

جملة ←——— سبحانَ الله

١. وفق القاعدة النحوية (نظرية العامل وموضوع الإسناد)

	سبحانَ	الله
جملة إسنادية	مفعول مطلق منصوب	مضاف إليه
(مسند +مسند إليه)	لابُدّ من عامل في	
فعل + فاعل	نصبه	
(أسبّح + أنا)		

٢- وفق الأسلوب الانفعالي

سبحانَ	الله
↓	↓
اسم منصوب في سياق انفعالي (تعجب) لا داعي لتقدير عامل النصب	مضاف إليه

وعلية فإننا نخلص إلى نتيجة مفادها أن بحث النحاة عن العامل وتحقيق نمطية الجملة بضرورة توافر ركني الإسناد جعلهم يلجأون إلى التقديرات السابقة التي تحتوي على (مسند ومسند إلية) على الرغم من تغيّر المعنى وتحويل الجملة إلى نمط آخر يختلف عمّا أراده المتكلم.

رابعاً: المفعول لأجله

وسمّي المفعول له، والمفعول من أجله،[1] وقد ذكره سيبويه تحت باب: "هذا ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله، وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب درهم في قولك: "عشرونَ درهماً".[2]

وقد عُرّف المفعول لأجله بأنه المصدر المفهم علة، المشارك لعامله، في الوقت والفاعل، ويمكن أن نخلص من التعريف السابق إلى شروط إعماله، إذ لابدّ من توافر ثلاثة شروط هي: كونه مصدراً، واشترطت المصدرية لأن الباعث إنما هو الحدث لا الذوات،[3] والشرط الثاني: أن يكون مذكوراً للتعليل، وأن يكون المعلّل به حدثاً مشاركاً لفعله في الزمان والفاعل وإذا اختلّ شرط من الشروط المتقدمة وجب جره باللام، وامتنع النصب.[4]

و منه قول الشاعر:

فجئت وقد نضّت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضّل[5]

فقدت جرت كلمة (النوم) مع كونها مصدراً، وذلك لتأخُّر زمانها عن خلع الثياب. ومما امتنع النصب لعدم الاتحاد في الفاعل قول الشاعر:-

و إني لتعروني لذكراك هزةٌ كما انتفض العصفور بلّله القطر[6]

فقد امتنع النصب في (ذكراك) لاختلاف الفاعل، ففاعل (تعروني) هو (الهزة) وفاعل الذكرى المتكلم.

ويجيء المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة على ثلاثة أحوال، أحدها: أن يكون مجرّداً عن الألف واللام، والإضافة، والثاني: أن يكون محلّىً بالألف واللام، والثالث: أن يكون مضافاً، وكلها يجوز أن تجر بحرف التعليل، لكن الأكثر فيما تجرّد عن الألف واللام و الإضافة

---

(١) انظر ابن هشام ، شرح شذور الذهب ٢١٠ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ١ / ٣٦٧ .

(٣) السيوطي ، همع الهوامع ٣ / ١٣١ .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ١٨٦/٢ ، و انظر ابن هشام ، أوضح المسالك ٢٢٥/٢ ، وانظر السيوطي ، همع الهوامع ١٣٢/٣ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٤،والدرر ٧٨/٣،وشرح شذور الذهب ٢٩٧، وشرح عمدة الحافظ ٤٥٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٦/٢، والدرر ١٨/٤، ووصف المعاني ٢٢٣، وشرح قطر الندى ٢٢٧، وهمع الهوامع ٢٤٧/١،١٩٤.

(٦)البيت من الطويل ، وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني ١٦٩/٥-١٧٠، و الإنصاف ٢٥٣/١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٩/٧، وأوضح المسالك ٢٢٧/٢،وشرح شذور الذهب ٢٩٨، وهمع الهوامع ١٩٤/١.

النصب نحو: "ضربت ابني تأديباً" ويجوز جره فتقول: "ضربت ابني لتأديب"[١] ولابدّ لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته أم لم تذكره؛ إذ العاقل لا يفعل فعلاً إلا لغرض وعلة.[٢]

أما ناصب المفعول له، فقد تعددت آراء النحاة فيه، فقد ذهب سيبويه والفارسي إلى أنه منصوب بنزع الخافض، ويظهر ذلك في قوله: "وفعلت ذاك أجل كذا وكذا، فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لم فعلتَ كذا وكذا؟ فقال: لكذا و كذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله[٣] ويرجّح السيوطي هذا الرأي، و يرى بأن ناصبه مفهم الحدث، نصب المفعول به، المصاحب في الأصل حرف جر، لأنه جواب له، والجواب دائماً على حسب السؤال.[٤]

أما الكوفيون والزجاج فيرون أنه مفعول مطلق لفعل محذوف عند الزجاج، وللفعل المذكور عند الكوفيين،[٥] فقولنا: "جئتك إكراماً لك" تقديره عند الزجاج: جئتك أكرم إكراماً لك، وعند الكوفيين أن معنى جئتك هنا (أكرمتك)، وهم بذلك ينصبونه انتصاب المصادر، وبالأخص بيان المصدر المعنوي، فإذا قلنا: "ضربتُ زيداً تأديباً" فكأننا قلنا: "أدبته تأديباً"[٦]

والذي جعل النحاة يشترطون الاتحاد في الزمان والفاعل هو سيطرة نظرية العامل وضرورة توافر ركني الإسناد؛ إذ لو لم تتحدا في أحد الأمرين لاختل الإسناد وأصبح لدينا جملتان، تحوي كل منهما عناصر إسنادية خاصة بها، ولما جاز أن يقع المسند إليه الأول من أجل المسند إليه الثاني، وهذا الأمر مردّه إلى نظرية العامل التي لا تجيز وقوع عاملين لمعمول واحد، فإذا تعدد الفاعلون اختل تركيب المفعول لأجله وخرج عن المفعولية، وما استحق علامة النصب، وهذا مردّه إلى تعريف النحاة للمفعولية وتخصيص حركة الفتح لها، الأمر الذي جعلهم يخرجون من باب المفعول لأجله، ما جرّ بحرف الجر، مع أن معناه يدل على السببية، وذلك لأنه لم يأتِ منصوباً.

---

(١) شرح ابن عقيل ٢ / ١٨٧ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ٥٣/٢ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣٦٩/١ .

(٤) السيوطي ، همع الهوامع ١٣٣/٣ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢٠٧/١-٢٠٨ .

(٦) شرح الرضي على الكافية ٢٠٧/١-٢٠٨ .

ولم يقف كون الفعل لازماً حائلاً أمام النحاة من عدّه قد نصب المفعول لأجله وأرى أن تسمية هذا الباب بالمفعول هي تسمية غير دقيقة ومردّها إلى نظرية العامل، وتوافر ركني الإسناد في الجملة، وتسميتهم تلك تخالف ما ذهبوا إليه في تعريف المفعولية، فأي فعل وقع على المفعول له؟ لذا لابدّ من إعادة النظر في المفعول لأجله، بإعادة تسميته باسم آخر يبتعد عن المفعولية ويقترب من السببية، فلو سمّي مثلاً "المصدر المنتصب لبيان السبب" ونتخلص بذلك من فكرة العامل وضرورة البحث عن ناصب، وضرورة توافر ركني الإسناد، التي تستدعي تغييراً في المعنى وتأويلاً يبتعد بالجملة عن واقع اللغة ليقرّبها من الفلسفة.

والذي جعل النحاة يلجأون إلى ذلك هو القاعدة النحوية التي تسير وفق نظرية العامل، فحركة الفتحة التي جاء عليها المصدر المنصوب جعلتهم يبحثون عن ناصبه، ولابدّ من توافر عناصر الإسناد، حتى تتكون لديهم جملة يحسن السكوت عليها.

وأرى أن ناصب المفعول له هو كونه فضلة، خارجاً عن أركان الإسناد، فأعطي بذلك حركة النصب، وأن هذه الفضلة تربطها بعلاقة الإسناد رابطة الغائية[1] وأنها جاءت لإثبات العلاقة السببية بين المسند والمسند إليه، فقد جاء لبيان سبب وقوع الفعل، ولولاه لاكتملت الجملة مبنىً، أما المعنى فغير مكتمل، لاسيّما إذا أردنا معرفة سبب قيام الفاعل بالفعل؛ فعنصرا الإسناد لا يمكن أن يوضّحا تلك العلاقة، وأرى أن النحاة كانوا على دراية تامة وبعد نظر بعلاقة جملة الإسناد بالمفعول له، لاسيّما أنهم وضعوا شرطاً ملزماً لتقييد تلك العلاقة وتقويتها، وهو الاشتراك بالفاعل والزمان، فالفاعل حتى يرتبط المفعول بالمسند إليه، والزمان ليرتبط بالمسند، وبذلك تفسّر الفتحة، على أنها حركة تحويلية تدل على التغير في الأسلوب، وهذا ما يؤكد عمق النظرة لدى النحاة الذين اشترطوا في المفعول لأجله الاتحاد في الزمان والفاعل، وهم بذلك يميّزون بين حالتين: حالة الجمل قبل إجراء المفعول لأجله، وحالتها بعد إجرائه، إذ إن لدينا جملتين، وهو ما يسمّيه التحويليون البنية العميقة والبنية السطحية:

فجملة : وقفَ عليٌّ احتراماً للمعلم

---

(١) تمام حسان ، اللغة العربية مبناها و معناها ١٩٨ .

هي في أصلها جملتان : أي في البنية العميقة – هما

[وقفَ عليٌّ] [احترمَ عليٌّ المعلمَ]

و تشترك الجملتان في أمرين هما :

١- الفاعل (المسند إليه) ٢- الفعل (المسند)

والجملتان بهذه الطريقة، لا يمكن أن تؤديا معنىً بلاغياً فصيحاً، إذ إنهما مرفوضتان، لذا لابدّ من إجراء بعض التحويلات لإجراء جملة فصيحة، فنلجأ إلى القانون التحويلي (دمج مشارك الفاعل، وبالتالي ينتج لدينا

← وقفَ عليٌّ احترمَ المعلمَ).

←ولما كان الفعل الأول سبباً في الثاني نلجأ إلى إجراء تحويل حرفي فنحول الفعل الثاني إلى مصدر.

← احترم ← احترام

ولابدّ من إحداث تغيّر في الحركة الإعرابية لذا نلجأ إلى الفتحة لتدل على هذا التغير.

خامساً: المفعول معه

وهو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة، مسبوقة بفعل أو ما فيه معناه وحروفه كـ "سرتُ والنيلَ" و "أنا سائرٌ والنيلَ".[1] والتعريف السابق جامع لأحكام هذا الباب، إذ لابدّ من توافر ثلاثة أمور، أحدها: أن يكون اسماً، والثاني: أن يكون واقعاً بعد الواو الدالة على المصاحبة، والثالث: أن تكون تلك الواو مسبوقة بفعل، أو مافي معنى الفعل وحروفه. ويظهر لنا من الشروط السابقة أن للإسناد علاقة في التعريف، إذ لابدّ قبل المعية من توافر جملة إسنادية، تامة المعنى، أو ما يقوم مقام تلك الجملة. وهذا يفسّر لنا سبب منع النحاة -بخلاف ابن جني- تقديم المفعول معه على عامله قياساً على العطف، فقد عدّوا أصل واوه للعطف، والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعاً ولا يتقدم على مصاحبه أيضاً.

والأصل في المفعول معه أن يسبقه فعل أو ما شبهه، إلاّ أنه سمع عن كلام العرب نصبه بعد "ما" و "كيف" الاستفهاميتين، من غير أن يلفظ بفعل نحو: "ما أنت و زيداً ؟" ومنه قول أسامة بن الحارث الهذلي:-

ما أنت والسيرَ في متلفٍ يبرحُ بالذكرِ الضابطُ.[2]

فقد نصب السير على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه في اللفظ فعل ومنه أيضاً: "كيف أنت وقصعةً من ثريد؟" وخرّج النحويون هذه المنصوبات على أنها منصوبة بفعل مضمر مشتق من الكون، والتقدير: ما تكون و زيداً، وكيف تكون وقصعةً من ثريد، فـ(زيداً وقصعةً) منصوبان بـ (تكون)المضمرة.[3]

أما عامل النصب في المفعول معه، فقد اختلف فيه النحاة، فذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم: "استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ" واحتجّوا بأن قالوا: "... وذلك لأنه إذا قال: "استوى الماءُ والخشبة" لا يحسن تكرير

---

(١) ابن السراج ، الأصول١/٢٠٩،و انظر ابن هشام ، شرح شذور الذهب ٢١٧ ،وانظر شرح ابن عقيل ٢/٢٠٢ ، وانظر ابن يعيش ،شرح المفصل ١/٤٨، وانظر ابن هشام ، أوضح المسالك ٢/٢٣٩ ، و انظر السيوطي ، همع الهوامع ٣/٢٣٥ .

(٢) البيت من المتقارب وهو لأسامة بن حبيب الهذلي في الدرر ٣/١٥٧ ، وشرح أبيات سيبويه ١/١٢٨ ،و شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٨٩ و شرح المفصل ٢/٥٢،و بلا نسبة في رصف المباني ٤٢١ و الكتاب ١/٢٠٣ و همع الهوامع ٣/٩٣ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢/٢٠٤-٢٠٥.

الفعل فيقال :" استوى الماءُ واستوت الخشبةُ "، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي.[١]

وقد تبع الكوفيين فيما ذهبوا إليه من المحدثين عبد الرحيم رضوان،[٢] إذ يرى أن المفعول معه منصوب على الخلاف أو المخالفة، لأنه لمّا كان معنى التشريك مستبعداً، ومعنى المصاحبة هو المقصود، فقد خالف المتكلم في الحركة الإعرابية من الضم إلى الفتح، لتكون هذه المخالفة في المبنى مخالفة في المعنى.

أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو،و احتجّوا بأن الفعل، وإن كان في الأصل غير متعدٍّ، إلا أنه قوي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه، كما عُدّي بالهمزة في نحو: "أخرجت زيداً" وكما عدّي بالتضعيف نحو: "خرّجت المتاعَ" إلا أن الواو لا تعمل لأن الواو في الأصل حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل، وفيه معنيان العطف ومعنى الجمع، فلما وضعت موضع (مع) خلعت عنها دلالة العطف، وأخلصت للجمع.[٣]

وقد ذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أن الاسم منصوب بتقدير عامل والتقدير: ولابس الخشبةَ، وما أشبه ذلك، لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) في نحو: "جئت معه"[٤]

لقد اعتمد الكوفيون على عامل معنوي، وهو معنى الخلاف، أي خلاف الفضلة، لما عليه ركنا الإسناد، ففي الجملة السابقة، أثبت معنى الفعل للمسند إليه (الفاعل) إلاّ أن ذلك لا يصحُّ للفضلة المنتصبة بعد الواو، فانتفى في ذلك المشاركة، لذلك استحقت النصب لمخالفتها لمعنى جملة الإسناد قبلها، أما البصريون فقد اعتمدوا فكرة العامل والاختصاص إذ إن الفعل هو عامل النصب في المفعول معه، ولمّا عُلم أن الفعل قد يكون لازماً احتجّوا بأنه قوي بالواو التي بعده، إذ لا يمكن أن تكون الواو وحدها الناصبة لأنها غير مختصة.

---

(١) الأنباري ، الإنصاف ٢٤٨/١ .

(٢) عبد الرحيم رضوان ، في النحو العربي ١٠٧-١٠٨ .

(٣) الأنباري ، الإنصاف ٢٤٨/١ وانظر السيوطي ، همع الهوامع ٢٣٧/٣ .

(٤) الأنباري ، الإنصاف ٢٤٩/١ .

وهم بذلك يحقّقون قاعدة من قواعدهم، وهي اختصاص الحروف، فالواو عاطفة وليست ناصبة، وفي الوقت ذاته يخالفون قاعدة أخرى وهي تعدية اللازم ونصبه لما بعده، وكل ذلك مردّه إلى تفسير وتسويغ الفتحة التي هي –عندهم– علم المفعولية ولابدّ لها من عامل من ناحية، ومن ناحية أخرى ضرورة توافر جملة إسنادية تامة بعد الواو مكونة من (مسند + مسند إليه).

ورأي الزجاج منطلق أيضاً من نظرية العامل وموضوع الإسناد، حيث يرى أن الاسم المنصوب بعد جملة تامة الإسناد، لابُدّ أن يُبحث عن عامل نصبه، وخلص إلى أن عامل النصب فيه هو الفعل المحذوف (لابس). ويكون بذلك قد حقّق نمطية الجملة العربية، بأن توافرت فيها أركان الإسناد (المسند والمسند إليه) وفي الوقت ذاته حقق القاعدة التي لا تجيز أن يعمل عامل في معمولين.

وقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى رأي مغاير لما ذُهب إليه في تفسير المفعول معه، إذ يرى أن ما يسمى بالمفعول معه ليس من متعلقات الأفعال، وليس لها علاقة بالفعل أو ما يشبهه، فتسميته بالمفعول لم تقم على أساس مفهوم، إلا ما أمعنوا فيه من قول بالعامل، وزعم بأن الحركات أثار للعوامل بحيث صاروا لا يتصوّرون اسماً منصوباً إلا وهو معمول لفعل أو شبيه بالفعل ".[1]

لقد اعتمد النحاة في تقديراتهم السابقة على نظرية العامل؛ لذا فلم يخلُ شاهد نحوي من تقدير فعل أو عامل، ليسوّغ نصب الاسم، وهنالك من الشواهد ما يظهر فيه التكلف في البحث عن عامل النصب، كما في قولنا:

ما أنت و زيداً ؟ وكيف أنت وزيداً ؟

فأنهم يقدّرون: ما كنت و زيداً ؟ وكيف تكون وقصعةً من ثريد؟ وهذا فيه تكلّف واضح هدفه إقامة العامل ولو أدّى ذلك إلى إفساد المعنى كما في الأفعال اللازمة التي ذهبوا إلى أنها قويت بالواو كما في الاستثناء.[2]

---

(١) مهدي المخزومي ، في النحو العربي ١١٥ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ٢ / ٥٠ .

ولشدة تأثُّر النحاة بنظرية العامل فقد رجّحوا النصب في الأسماء التي بعد الواو في نحو (كيف أنت وزيداً؟ وما أنت وزيداً ؟) بتقدير فعل محذوف.[1]

ولجأ النحاة إلى تقدير العامل مع أن جملة "كيف أنت وزيداً؟" جملة مفيدة أتّت معنى يحسن السكوت عليه، إلا أنها تخلو من عنصري الإسناد ومنه قول مسكين الدارمي:

فما لك والتلدّدَ حول نجدٍ و قد غصّت تهامة بالجنود[2]

فالتلدّد منصوب وفق تقدير النحاة بالفعل " تكون " فأصل الجملة فمالك تكون والتلدّدَ.

وهذا التقدير يضعف من معنى الجملة، ويجعله بعيداً عما أراده المتكلم، ولكن النحاة يصرّون على ضرورة توافر أركان الإسناد لذا فالتقدير في الجملة السابقة (تكون) يتكون من (مسند + مسند إليه) وهذا ما يجب توافره في الجملة حتى تكون مفيدة –في رأي النحاة– بغض النظر عن إفادتها معنىً يحسن السكوت عليه.

لذا لابدّ من التمييز بين نوعين من الجمل، هما: الإسنادية وغير الإسنادية وأن يرضخ النوع الأول للقاعدة النحوية أما النوع الثاني فلابدّ من إدراك معناه، الذي يضيع بالتقدير والبحث عن عامل، ولابدّ لإغلاق باب العامل في باب المفعول معه من تغيير اسمه إلى "الاسم المنصوب على المصاحبة" دون ذكر المفعول، الذي يستدعي عاملاً.

وأرى أن ناصبه هو عامل معنوي وهو علاقة المصاحبة التي تربط ما بعد الواو بما قبلها، وهذا ما ذهب إليه تمام حسان، ويستوي في هذا الجمل المسبوقة بأفعال والجمل غير المسبوقة، ونكون بذلك قد ابتعدنا عن التكلف الذي ذهب إليه النحاة.

وعليه تصبح جملة كيف أنت و زيداً ؟ كالآتي :–

دون النظر إلى الجملة السابقة للواو واو المعية اسم منصوب على

حرف مبني المصاحبة أو المعية

---

(١) انظر سيبويه ، الكتاب ١ / ٣٠٧ .

(٢) البيت من الوافر، وهو لمسكين الدرامي في ديوانه ٦٦، وشرح المفصل ٢/٥٠، والكتاب ، ١/٣٠٨، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣ /١٤٢، ووصف المعاني ٤٢٢، وشرح الأشموني ١/٢٢٣.

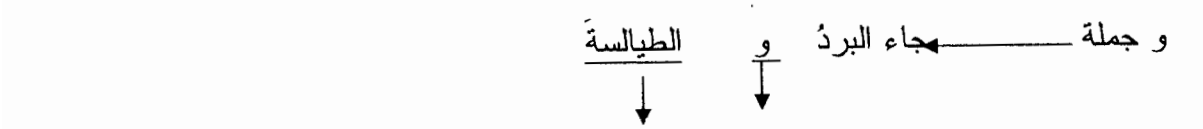

حرف معية اسم منصوب

مبني على المصاحبة أو المعية .

وهكذا يتبدّى لنا الأثر الذي أوجده الإسناد في باب المفعول معة –ولعلّ الذي أدى إلى ترسيخ ذلك الأمر هو الفتحة التي عُدت على المفعولية، وعليه أطلقت اسم المفعول على هذا الباب، فالاسم المنصوب لابُدّ له من ناصب– الأمر الذي جعل النحاة يقدّرون جملة إسنادية تامة على الرغم من أختلاف تركيب الجملة.

سادساً: المفعول فيه (الظرف)

وهو ما ذكر فضلة، لأجل أمر وقع فيه، من زمان مطلقاً، أو مكان مبهم، أو مفيد مقداراً، أو مادته مادة عاملة كـ"صمتُ يوماً" أو "يومَ الخميسِ" و "جلستُ أمامَكَ" و "سرتُ فرسخاً" و "جلستُ مجلسَكَ".(١)

والظرف ما ضمّن معنى "في" باطراد: من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما أو جارٍ مجراه، واحترز بقوله: "ضمن معنى في" مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى "في" كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبراً، نحو: "يومُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ، ويومُ عرفةَ يومٌ مباركٌ، والدارُ لزيدٍ" فإنه لا يسمّى ظرفاً، وكذلك ما وقع منها مجروراً، نحو: "سرتُ في يومِ الجمعة، وجلستُ في الدارِ"(٢) واحترز بقوله "باطراد" ليخرج من الظرف نحو: "دخلت البيتَ، وسكنت الدارَ، وذهبت الشامَ" فإن كل واحد من "البيت والدار والشام" تتضمن معنى "في" معها، فالأسماء الثلاثة منصوبة على التشبيه بالمفعول به، لا على الظرفية؛ لأن الظرف هو:ما تضمن معنى (في) باطراد.(٣)

ويجوز أن يكون ظرف الزمان يقبل النصب على الظرفية مهما كان، نحو: "سرتُ لحظةً وساعةً" أو مختصاً، إما بإضافة، نحو: "سرتُ يومَ الجمعةِ" أو بوصفٍ نحو: "سرتُ يوماً طويلاً" أو بعدد، نحو: "سرتُ يومين".

وأما ظرف المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان، أحدهما المبهم: كالجهات [الست] نحو: "فوق" و "تحت" و [يمين وشمال] و "أمام" و "خلف" ونحو هذا كالمقادير، نحو: "غلوة ، وميل، وفرسخ، وبريد" تقول: "جلستُ فوقَ الدارِ، وسرتُ علوةً فتنصبها على الظرفية. والنوع الثاني: ما صيغ من المصدر بشرط أن يكون عامله من لفظه، نحو: "قعدتُ مقعدَ زيدٍ،وجلستُ مجلسَ عمروٍ" فلو كان عامله من غير لفظه، تعين جره بفي، نحو: "جلستُ في مرمى زيدٍ" فلا تقول: "جلستُ مرمى زيدٍ" إلا شذوذاً.(٤)

---

(١) ابن السراج ، الأصول١/١٩٠، وانظر ابن هشام ،شرح شذور الذهب ٢١٣، وانظر السيوطي ،همع الهوامع ١٣٦/٣ .

(٢) ابن هشام ، أوضح المسالك ٢ / ٢٣٠ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢ / ١٩١ – ١٩٢ .

(٤) السيوطي ، همع الهوامع ٣ / ١٣٧ .

أما ناصب المفعول فيه فهو الفعل الواقع فيه ظاهراً، أما الظرف الواقع خبراً فقد اختلف النحاة في عامل نصبه،فقد ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف[1] إذا وقع خبراً للمبتدأ، نحو: "زيدٌ أمامَكَ، وعمروٌ وراءَكَ" واحتجّوا لذلك بأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، فقولنا: "زيدٌ قائمٌ" كان "قائم" في المعنى هو زيد، أما إذا قلنا: "عمروٌ وراءَك" لم تكن وراءك في المعنى هو عمرو، فلما كان مخالفاً له نصب على الخلاف، أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنه ينتصب بفعل مقدّر، والتقدير فيه "زيدٌ استقرَ أمامَكَ" واحتجوا بأن الأصل في الظرف أن يراد فيه معنى "في" و "في" حرف جر، وحروف الجر لابدّ لها من شيء تتعلق به، لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال.[2]

وقد ذكر النحاة عاملاً ثالثاً هو الإسناد أو النسبة، إذ إن بعض الكوفيين يعلّق الظرف بعامل معنوي هو –الإسناد– إذا لم يوجد عامل آخر يصح التعليق به، نحو "السماءُ ملجأٌ حينَ تضيقُ الأرضُ" فحين هنا معلقة بالنسبة بين المبتدأ والخبر أي الإسناد، لأن المبتدأ (السماء) ذات لا تعمل في الظرف (حين) والخبر (ملجأ) اسم مكان، لا يعمل في الظرف أيضاً، ولا يوجد عامل ظاهر يمكن أن يعمل في الظرف.[3]

وقد ذهب الكوفيون إلى أن العامل في الظرف أيضاً هو الشبه بالمفعول به، ففي مثل: "قام زيدٌ اليومَ" و "لقيت زيداً اليومَ"، زعم الكوفيون أنه [أي اليومَ] ليس بظرف، وأنه ينتصب انتصاب المشبه بالمفعول، لأن الظرف –عندهم– ما انتصب على تقدير في "التبعيضية" ويجري عليه أيضاً ظرف المكان المختص، فقولهم: "دخلتُ البيتَ وسكنتُ الدارَ" فليست "البيت والدار" منصوبة على الظرفية، إنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به.[4]

يظهر لنا من الآراء السابقة أن أغلبها اعتمد على نظرية العامل، فالمسألة –أصلاً– قائمة على العامل، إذ إن الظرف فضلة منصوبة، لابدّ لها من عامل في النصب، حتى وإن جاءت الجملة تامة ومؤدية معنى يحسن السكوت عليه.

ولابدّ لها من عامل، يعمل النصب، وعليه قدّر النحاة لها تلك العوامل، بعضها لفظي

---

(١) الأنباري ، الإنصاف ١ / ٢٤٥ – ٢٤٦ .

(٢) الأنباري ، الإنصاف ١ / ٢٤٦ .

(٣) عباس حسن ، النحو الوافي ٢/٢٥١ و ٣٣٢ ، وانظر محمد الحربي ، العوامل المعنوية ١٠٠-١٠١ .

(٤) محمد الحربي ، العوامل المعنوية ١٠١ .

وبعضها الآخر معنوي فعلاقة الإسناد هي العامل في نصب هذه الفضلة، إذ إنها ترتبط بجملة الإسناد قبلها بعلاقة الظرفية،[1] وهي إحدى القرائن المعنوية –تجيء للتخصيص– أي تقييد زمن الإسناد أو مكانه، إذ إن جملة الإسناد جملة تامة قائمة بذاتها، ولكنها لا تبين الزمان أو المكان، اللذين وقع فيهما الفعل، لذلك جيء بالفضلة المنتصبة لتدلّ على زمان أو مكان وقوع الفعل، اللذين لم تفِ بهما جملة الإسناد.

وهذا العامل المعنوي يقترب من رأي الكوفيين السابق، الذي يرى أن عامل النصب هو الخلاف، وهذا لا يحوج إلى تقدير، وهو أولى مما يحوج إلى تقدير، وعليه فإن عامل الخلاف المقرّب إلى طبيعة اللغة المستعملة ويجعل من اللغة أمراً سائغاً سهلاً وذلك بخلاف التقدير والتأويل، اللذين يخلعان على اللغة ثوب الصعوبة والتعقيد. فقرينة المعنى –المخالفة– هي شرط في النصب، واختلاف المعنى هو الفيصل في هذا النصب، وبذلك يكون المعنى والمبنى قد تظافرا في إبراز المعنى الدقيق للعبارة التي يقع فيها الخلاف، ويمكن تمثيل قرينة المخالفة كما يلي :

أصل الجملة ⟵ العدوُ أمامُكَ ⟵ العدوُ أمامَكَ.

ومن (العدو وجزء منك ⟵ العدوُ في الحيزِ الذي أمامَكَ)

فتغيّر الضمة إلى فتحة أدّى إلى تغيّر في المعنى.[2]

يتّضح لنا أن الإسناد له أثر كبير في تسمية هذا الباب مفعولاً، وهذا مما لا أؤيده، إذ إن الظرف لما خرج عن ركني الإسناد استحق النصب كونه فضلة؛ لذا أطلق عليه النحاة لفظ "مفعول" حتى يستحق النصب وتقع عليه أو فيه جملة الإسناد. لذا أقترح التسمية الأخرى، وهي الظرف إذ تبدو أكثر قبولاً وبعداً عن نظرية العامل.

وخلاصة الأمر يجب أن يدرس موضوع الظرف بعيداً عن نظرية العامل وتوافر أركان الجملة، فالجملة التي أدّت معنى كـ "زيدٌ أمامَك" هي جملة تامة على الرغم من عدم إكمال عناصر إسنادها، ولا داعي للبحث عن عناصر الإسناد المحذوفة فيها، فهذا الاسم منصوب بتمام المعنى الذي يكمله معنى الجملة قبله.

---

(١) تمام حسان ، اللغة العربية مبناها و معناها ١٩٦ .

(٢) انظر صاحب جعفر أبو جناح ، الإعراب على الخلاف نقلاً عن خلدون الحنيطي ، المنصوبات بين القاعدة التركيبية ٧٩ .

سابعاً: الاستثناء (المفعول دونه)[1]

المستثنى هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكورٍ أو متروكٍ، بإلاّ أو ما في معناها بشرط حصول الفائدة،[2] وقد شُبّه المستثنى بالمفعول لمجيئه بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام فقولنا: "جاءني القومُ إلا زيداً" فـ "جاءني القوم" كلام تام، وهو فعل وفاعل –أي ركنا الإسناد– فلو جاز أن تذكر (زيداً) بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء، ما كان إلا نصباً، لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر، وتجيء أداة الاستثناء ليكون مستثنى، وهكذا الأمر يجري على جميع الفضلات في علاقتها بجملة الإسناد.[3]

والاستثناء من الأساليب التي تجيء بعد أدوات معينة، حصرت في ثماني أدوات هي: حرفان وهما: "إلاّ" عند الجميع و "حاشا" عند سيبويه، وفعلان وهما: "ليس" و "لا يكون" ومترددان بين الفعلية والحرفية وهما "خلا" عند الجميع و "عدا" عند غير سيبويه واسمان وهما: "غير" و"سوى" بلغاتها.[4]

وحكم المستثنى بعد "إلا" النصب، إن وقع بعد تمام الكلام الموجب سواء أكان متصلاً أو منقطعاً، نحو: "قام القوم إلا زيداً"، "وضربت القوم إلا زيداً" و "مررت بالقوم إلا زيداً"، و "قام القومُ إلا حماراً" و "ضربت القوم إلا حماراً" و "مررت بالقوم إلا حماراً" فـ "زيداً" في هذه المثل منصوب على الاستثناء وكذلك "حماراً".

وهنا يظهر لنا أثر الإسناد وقسرية القاعدة وضرورة توافر أركان عناصر الجملة العربية فينصب المستثنى إذا ما اكتملت عناصر الإسناد –المسند والسند إليه– ويظهر هذا الأمر واضحاً في الاستثناء المفرّغ، وهو أن تفرغ سابق "إلاّ" لما بعدها: أي لم يشتغل بما يطلبه، كان الاسم الواقع بعد "إلاّ" معرباً بإعراب ما تقتضيه ما قبل "إلاّ" قبل دخولها، وذلك نحو: "ما قام إلاّ زيدٌ"، و "ما ضربت إلا زيداً" و "ما مررت إلا بزيدٍ" ففي هذا النوع من الاستثناء يعرب ما بعد إلا حسب موقعه في الجملة، إذ إنّ عناصر جملة الاستثناء لم تكتمل.

---

(١) أطلق هذه التسمية الجوهري ، انظر ابن هشام ، شرح قطر الندى ٢٠١ .

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ٢٦٤ و انظر السيوطي ، همع الهوامع ٢٤٧/٣ .

(٣) ابن هشام ، أوضح المسالك ٢٥٣/٢ .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ١ / ٧٧ .

وإن وقع المستثنى بعد تمام الكلام، الذي ليس بموجب وهو المشتمل على النفي أو شبهه، والمراد بشبه النفي: النهي والاستفهام، فإما أن يكون الاستثناء[١] متصلاً أم منقطعاً، والمتصل أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله، والمنقطع: ألا يكون بعضاً مما قبله، فإن كان متصلاً، جاز نصبه على الاستثناء، وجاز اتباعه لما قبله في الإعراب، والمشهور أنه بدل من متبوعه، وذلك نحو: "ما قام أحدٌ إلا زيدٌ" وإلا زيداً ولا يقم أحد إلا زيداً، وهكذا في حالتي النصب والجر. وإن كان الاستثناء منقطعاً تعيّن النصب عند جمهور العرب، فنقول: ما قام القوم إلا حماراً، ولا يجوز الاتباع وأجازه بنو تميم، فنقول: ما قام القوم إلا حمارٌ، وما ضربت القوم إلا حماراً، وما مررت بالقوم إلا حمارٍ.[٢]

وإذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه، فإما أن يكون الكلام موجباً أو غير موجب، فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى نحو: "قام إلا زيداً القومُ" وإن كان غير موجب فالمختار نصبه، كقولنا: "ما قام إلا زيداً القومُ "[٣] ومنه قول الكميت بن زيد الأسدي:

فمالي إلا آلَ أحمد شيعةٌ ومالي إلا مذهبَ الحقِ مذهبُ[٤]

ومن أدوات الاستثناء (غير) حيث يستثنى بها جراً، ولها إعراب تلو (إلاّ) وناصبها – عند الجمهور– كونها فضلة، وعند السيرافي، السابق عليها وذهب الفارسي إلى أنه حال فيها معنى الاستثناء، والمختار أنها قائمة مقام مضافها، وأن أصله النصب بـــ "أستثني".[٥]

ومن أدوات الاستثناء الأخرى "بيدَ" وهو اسم ملازم الإضافة إلى "أن" و صلتها، ومعناها معنى غير، ومن أدوات الاستثناء أيضاً "حاشا" و "خلا" و "عدا" وينصب المستثنى بها ويجر، فإذا نصب كنَّ أفعالاً لأنهن لسن من قبيل الأسماء العاملة، ومدخولها لا يلي العوامل كمدخول " إلاّ" إذ لا يقال: "ما قام القومُ خلا زيدٌ" بالرفع فانتقضت الاسمية والحرفية معاً، وهي جامدة قاصرة على لفظ الماضي، فلا تتصرف بمضارع ولا أمر، وإذا جرت كن حروف جر.[٦]

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢١٤ .

(٢) ابن هشام ، أوضح المسالك ٢/٢٥٤ .

(٣)ابن يعيش ،شرح المفصل ١/٧٩ شرح ابن عقيل ٢/٢١٤ وانظر ابن هشام ، أوضح المسالك ٢/٢٥٣ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لكميت في شرح هاشمياته ٥٠ ،وشرح أبيات سيبويه ٢/١٣٥ وشرح شذور الذهب ٣٤١ ، و بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢٦٦ ،وشرح ابن عقيل ٣٠٨ .

(٥) السيوطي ، همع الهوامع ٢/٢٧٧ .

(٦) ابن السراج ، الأصول ١/٢٨٤ ، وانظر ابن يعيش شرح المفصل ١/٧٧ وانظر السيوطي ، همع الهوامع ٢/٢٨١ .

ولم يتفق النحاة على تحديد عامل النصب في المستثنى، فقد انقسم الكوفيون في نحو قولنا: "قام القومُ إلا زيداً" إلى فريقين: الأول: الذي تبعه أبو العباس المبرد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين، وذهب هذا الفريق إلى أن العامل فيه "إلاّ" أما الفريق الآخر، الذي ترأسه الفراء وبعض الكوفيين فيرون أن "إلاّ" مركبة من "إنّ" و "لا" ثم خففت وأدغمت في "لا" فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بأن، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـــ (لا)، أما الكسائي فقد رأى أن ما نصب المستثنى هو تقدير الكلام: قام القوم إلا أنّ زيداً لم يقمْ، وهذا الرأي يدخل "إلاّ" في باب (إنّ) وأخواتها وهذا مستبعد وفيه تكلف وما لجأ إليه إلا لتسويغ الفتحة، أما البصريون فقد ذهبوا إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا، وقد احتجوا بقولهم: لأن الفعل وإن كان فعلاً لازماً في الأصل، إلا أنه قوي بإلا فتعدّى إلى المستثنى كما تعدّى الفعل بحرف الجر.[1]

وأرى أن لنظرية العامل أثراً كبيراً في خلاف النحويين في تحديد العامل في نصب المستثنى، فقد ذهب بعض النحاة –كما مر سابقاً– إلى أن عامل النصب لفظي، وذهب فريق آخر إلى أن عامل النصب معنوي، ومن ذلك نستطيع أن نتعرف علاقة الاستثناء بالإسناد –أحد العوامل المعنوية– فنجد أن هنالك علاقة بين جملة الإسناد –العمد– وجملة الاستثناء، ولكن تلك العلاقة ليست في درجة واحدة بل هي في درجات متفاوتة، تعتمد على توافر عناصر الإسناد، فإن توافرت عناصر الإسناد وجب نصب المستثنى، وإن فقد أحد ركني الإسناد يكون التركيب ناقصاً –مفرّغاً– أي فرّغ وأخذ منه جزء أساس وهو أحد ركني الإسناد وعليه لا يستحق النصب، بل يعرب حسب موقعه في الجملة، دون الاهتمام بالاستثناء، على الرغم من احتواء الجملة لمعنى الاستثناء، والعلاقة التي تربط المستثنى بجملة الإسناد هي علاقة الإخراج،[2] وهي علاقة معنوية فالمستثنى يخرج من علاقة الإسناد، فإذا قلنا: "جاء القومُ إلا زيداً" فإننا قد أسندنا المجيء إلى القوم وأخرجنا زيداً من هذا الإسناد، وعليه استحق النصب، ولعل تسمية هذا الباب بالاستثناء، هي تسمية مردها الإسناد؛ إذ إن ما بعد إلا قد خالف وخرج على ما قبلها لذلك

---

(١) الأنباري ، الإنصاف ٢٦٠/١ .

(٢) انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ٧٥/٢ ، وانظر تمام حسان ، اللغة العربية مبناها و معناها ١٩٩.

استحق تلك التسمية. وقد أشار إلى ذلك سيبويه في قوله: "هذا باب ما لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً، لأنه مُخرج مما أدخلت فيه غيره وهذا قول الخليل "[1]

ولعلّ الذي جعل النحاة يذهبون إلى تلك المذاهب هو الفتحة التي على الاسم المنصوب، فقد استدعت هذه الحركة أن يُبحث عن العامل فيها، لذا مضى النحاة يقدّرون ناصباً لها، وبذلك يكمّلون عناصر الإسناد التي يجب، أن تتوافر كما يرى النحويون، على الرغم من أن ذلك كله يؤدي إلى إفساد المعنى وإضعافه؛ إذ إن شكل الجملة بعد تقدير العامل سيكون كالتالي:

قام القومُ أستثني زيداً

وهذا التقدير على الرغم من تحقيقه لعناصر الإسناد، وتسويغه للحركة الإعرابية، إلا أنه غريب على اللغة، فجملة: "قام القومُ إلا زيداً" لا تساوي "قام القومُ أستثني زيداً"؛ وذلك لأن التقدير في الجملة الثانية جعل المستثنى (زيداً) من لواحق المفعول به، والفرق كبير بينهما، كما أن ما بعد إلا لا يقتضي النصب دائماً، بل يكون منصوباً ومرفوعاً ومجروراً وفق اكتمال العناصر أو عدمه والنفي والإثبات.

واستشهد ابن مالك بشواهد فصيحة، جاء فيها المستثنى مرفوعاً في الاستثناء التام الموجب خلافاً للقاعدة التي تنص على وجوب النصب،[2] فقد استشهد بقراءة ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء لقوله تعالى: ﴿لا يلتفت منكم أحد إلا امرأتَك، إنه مصيبها ما أصابها﴾[3] على عدِّ (امرأتك) مبتدأ والجملة بعده خبر.

واستدل بقول النبي عليه السلام: (كل أمتي معافىً إلا المهاجرون)[4] والتقدير، إلا المهاجرون لا يُعافون.

ونستطيع القول إن عامل الخلاف هو الذي نصب المستثنى، فالمستثنى في هذا نصب لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره،[5] وهذا الإخراج يقتضي مخالفة العلامة الإعرابية، ولا يمكن أن تكون هذه العلامة غير الفتحة، لأنها أخف الحركات، ولأن الضمة خاصة بالمرفوعات و

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣٣٠/٢ .

(٢) ابن مالك ، شواهد التوضيح و التصحيح ٩٥ .

(٣) هود / ٨١ .

(٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٤٨٦/١٠ برواية النسفي .

(٥) سيبويه ، الكتاب ٣٣٠/٢ .

الكسرة خاصة بالمجرورات[1] أما ما ذهب إليه النحاة من تقدير فعل وغيره فمردّه إلى تحقيق نظرية العامل وتوافر ركني الإسناد، ليحقّقوا نمطية الجملة بتوافر أركانها بتقديرهم "أستثني" يقدّرون مسنداً (أستثني) ومسند إليه (المتكلم) وبذلك يكونون قد أتمّوا بناء الجملة.

وكذلك سوّغوا حركة الفتح التي هي علم المفعولية، ولابدّ لها من عامل من فعل أو شبهه، ويمكن لنا أن نتصور التغيرات التي طرأت على جملة الاستثناء بالرسم الآتي:

أصل الجملة: (جاء القومُ و زيدٌ لم يجيءْ) ⟵ البنية العميقة .

لقد خالف زيدٌ القومَ و خرج عن فعلهم) ⟵

بإجراء بعض التحويلات نأتي بالأداة المناسبة فتصبح الجملة :

جاء القوم إلا زيدٌ لم يجيءْ

⟵ إجراء بعض التحويلات المورفيمية الصوتية ⟵

جاءَ القومُ إلا زيدٌ ⟵ نغيّر الحركة لتدل على التغيّر الأسلوبي

⟵ جاءَ القومُ إلا زيداً ⟵ البنية السطحية .

---

(١) خلدون الحنيطي ، المنصوبات بين القاعدة التركيبية و القيمة الدلالية ١٥٦ .

ثامناً: الحال

وهو وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تاكيده، أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله،[١] نحو: قوله تعالى:﴿فخرج منها خائفاً﴾،[٢] وقوله تعالى: ﴿فتبسم ضاحكاً﴾.[٣] ولابدّ من الإشارة هنا أنه ليس المقصود بالفضلة أنها لا معنى لها ولا فائدة بها، وإنما المراد بذلك شيئان: أحدهما: أن الحال حكمها أن تأتي بعد كلام، لو سكت عليه المتكلم لاستقلّ بنفسه، والثاني: أن الحال لا تستقل بنفسها، ولا يسند إليها، وإنما تكون أبداً تابعة لغيرها.[٤]

والأكثر في الحال أن تكون متنقلة، مشتقة، ومعنى الانتقال: ألا تكون ملازمة للمتصف بها، نحو:" "جاء زيدٌ راكباً" فـ"راكباً" وصف متنقل، لجواز انفكاكه عن "زيد"بأن تجيء ماشياً، وقد تجيء الحال غير متنقلة، أي وصفاً لازماً، نحو: "دعوتُ اللهَ سميعاً" ومنه قول الشاعر:

فجاءت به سبطَ العظامِ كأنّما عمامته بين الرجالِ لواء[٥]

فـ"سميعاً وسبطَ" أحوال، وهي أوصاف لازمة،[٦] وقد تأتي الحال جامدة، ويكثر ذلك فيما دلّ على سعر، نحو: "بعه مدّاً بدرهم" فـ "مداً"حال جامدة وهي في معنى المشتق، إذ المعنى "بعه مسعّراً كل مدٍّ بدرهم" ويكثر جمودها –أيضاً– فيما دلّ على تفاعل، نحو: "بعته يداً بيدٍ" أي: مناجزةً أو على تشبيه، نحو: "كرّ زيدٌ أسداً" أي: مشبهاً الأسد، فـ "يد، وأسد" جامدان، وصح وقوعهما حالاً لظهور تأولهما بمشتق.[٧]

وقد ذهب جمهور النحويين إلى أن الحال لا تكون إلا نكرة، وأن ما ورد منها معرفاً لفظاً، فهو منكر معنىً، كقولهم: "جاءوا الجمّاءَ الغفيرَ" وقول لبيد بن ربيعة العامري:

فارسلها العراكَ ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال.[٨]

---

(١) انظر ابن هشام ، شرح شذور الذهب ٢٢٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٢/٢ ، و السيوطي ، همع الهوامع ٧/٤

(٢) القصص / ٢١ .

(٣) النمل / ١٩ .

(٤) البطليوسي ، إصلاح الخلل ١١٦ .

(٥) البيت من الطويل و هو لبعض بني العنبر في خزانة الأدب ٤٨٨/٩ و لرجل من بني الجناب في المقاصد النحوية ٢٢١/٣ و بلا نسبة في أمالي المرتضى ٧٥١/١ و شرح الأشموني ٢٤٣/١ و شرح ابن عقيل ٣٢٣

(٦) شرح ابن عقيل ٢٤٤/٢ .

(٧) شرح ابن عقيل ٢٤٨/٢ .

(٨) البيت من الوافر وهو للبيد في ديوانه ٨٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠/١ وشرح المفصل ٦٢/٢ وشرح ابن عقيل ٣٢٤ و الكتاب ٣٧٢/١ و بلا نسبة في الأشباه و النظائر ٨٥/٦ و الإنصاف ٨٢٢/٢ و المقتضب ٢٣٧/٣ .

والشاهد منه قوله "العراكَ" حيث وقع حالاً مع كونه معرفة، والحال لا يكون إلا نكرة، إنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة، أي أرسلها معتركة، يعني مزدحمة.[١]

ويشترط في صاحب الحال واحد من أمور أربعة:

الأول: التعريف كقوله تعالى: ﴿خشّعاً أبصارُهم يخرجون﴾،[٢] فـ"خشّعاً" حال من الضمير في قوله تعالى: " يخرجون ".

الثاني: التخصيص، كقوله تعالى: ﴿في أربعة أيام سواءً للسائلين﴾ [٣] فـ"سواء" حال من أربعة، وهي وإن كانت نكرة، لكنها مخصصة بالإضافة إلى أيام.

الثالث: التعميم، كقوله تعالى: ﴿وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون﴾[٤] فجملة (لها منذرون) حال من قرية، وهي نكرة عامة، لوقوعها في سياق النفي.

الرابع: التأخير عن الحال، كقول كثير عزة:

لميةَ موحشاً طللٌ يلوح كأنه خللٌ[٥]

فـ (موحشاً) حال من طلل، وهو نكرة لتأخيره عن الحال.[٦]

وقد ألصق بالحال لفظة "الفضلة"، وأظن أن مرد هذه التسمية هو الإسناد فالجملة التي تتكون من عناصر الإسناد هي عمدة، ثم بعد ذلك تأتي الفضلة، والحال إحدى هذه الفضلات، ويربطها بجملة الإسناد قرينة معنوية هي قرينة الملابسة للهيئات،[٧] وتفيد معنى الحال بوساطة الاسم المنصوب، أو الجملة مع الواو أو دونها، فإذا قلنا: "جاء زيدٌ راكباً" فالمعنى جاء زيد ملابساً لحال الركوب، وكذلك إذا قلت: "جاء زيدٌ وهو يركب" فالحال هنا عبّر عنها بالجملة والواو.

---

(١) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ٢٢٣ .

(٢) القمر / ٧ .

(٣) فصلت / ١٠ .

(٤) الشعراء / ٢٠٨ .

(٥) البيت من مجزوء الوافر وهو لكثير عزة في ديوانه ٥٠٦، وخزانة الأدب ٢١١/٣ وشرح التصريح ٣٧٥/١ و الكتاب ١٢٣/٢، و أوضح المسالك ٣١٠/٢، و الخصائص ٤٩٢/٢ ،و مغنى اللبيب ٨٥/١ و ٤٣٦/٢ .

(٦) ابن هشام، شرح قطر الندى ٢٣٦، وانظر شرح ابن عقيل ٢٥٧/٢ .

(٧) تمام حسان ، اللغة العربية مبناها و معناها ١٩٨ .

أما العامل في الحال فهو على ضربين: فعل، نحو: جاء زيدٌ راكباً، ويجوز أن يتقدم الحال عليه، نحو: راكباً جاء زيدٌ، لأن العامل هنا متصرف، فلما كان متصرفاً تصرف عمله فجاز تقديم معموله عليه.

أما العامل الثاني فهو معنى الفعل، وذلك نحو: هذا زيدٌ قائماً، ولا يجوز تقديم الحال عليه وهو –أشير هنا– لا يتصرف تصرفه، فلم يجزْ تقديم معموله عليه.[1]

ومما تجدر الإشارة إليه أن كثيراً من الجمل التي تحتوي حالاً، لا يمكن حذف الحال أو الاستغناء عنها، إذ إن المعنى المراد من الجملة هو الحال وبيان الهيئة، وليس أيّاً من ركني الإسناد، ولكن النحاة ولاهتمامهم الكبير بتوافر أركان الجملة والحفاظ على نمطيتها وعناصر إسنادها جعلوا الحال مما يمكن أن يستغنى عنه، إذ المهم –عندهم– توافر عناصر الإسناد، بغض النظر عن اكتمال المعنى أو عدمه. وقد ذهب النحاة لتأكيد تلك الحقيقة إلى طرق عدة، فقد ذهبوا إلى أن الفعل يحذف وجوباً إذا نابت الحال مناب الخبر، نحو: ضربي زيداً قائماً، والتقدير عندهم: إذا كان قائماً، وبذلك تكون الحال قد سدّت مسدّ الخبر[2] وبذلك يكون النحاة قد سوّغوا الحركة الإعرابية على (قائماً) إذ إنه لابدّ لكل معمول من عامل.

ولتحقيق عناصر الإسناد ذهبوا إلى قولهم السابق بأن الحال سدّت مسدّ الخبر، فكل مسند إليه لابدّ له من مسند فـ "ضربي" مبتدأ (مسند إليه) (وقائماً) حال سدّت مسدّ (الخبر (المسند)).

على الرغم من أن التقدير السابق يخرج الجملة عن معناه الأصلي الذي وضعت له، فيقرّبها من جملة الشرط فكأنه أراد أن يقول إن مدة الضرب ستكون إذا كان قائماً، وإن امتنع قيامه امتنع الضرب و أيضاً وفق ذلك التقدير يكون إعراب (قائماً) خبراً لكان، أضف إلى ذلك أن الجملة ليست بحاجة إلى تقدير، إذ إن المعنى مكتمل والجملة مؤدية معنى يحسن السكوت عليه.

ووفقاً لنظرية العامل فقد ذهب النحاة إلى أن (قادرين) في قوله تعالى: ﴿بلى قادرين على أن نسوّي بنانه﴾[3] نصبت بفعل محذوف تقديره (نجمع)[4] وبهذا التقدير يكون النحاة قد حقّقوا

---

(١) انظر الأنباري ، أسرار العربية ١٧٧-١٧٨ .

(٢) السيوطي ، همع الهوامع ٤٤/٢ .

(٣) القيامة / ٤ .

(٤) شرح ابن عقيل ٥٢٤/٢ .

عناصر الإسناد (المسند والمسند إليه)، وسوّغوا حركة الفتح التي هي علم المفعولية، وبذلك تكون الجملة مكتملة بناءً، دون الاهتمام بالمعنى، الذي لا شك سيتغير، فهي لا تساوي بلى [نجمعها] قادرين.

وقد أنكر الفراء هذا التقدير، وبعده عن طبيعة اللغة المستعملة، فقد عزا النصب إلى عامل يقوم على المعنى وهو الخلاف، إذ يرى أن (قادرين) نصبت على الخروج من (نجمع) كأنك قلت في الكلام: أتحسب أن لن نقوى عليك، بل قادرين على أقوى منك، بل نقوى قادرين، بل نقوى مقتدرين على أكثر من ذا.[1]

وأيضاً ما ذهب إليه بعض النحاة من أن عامل الحال التي يبيّن بها ازدياد أو نقص بتدرج محذوف وجوباً، وذلك نحو: "تصدقت بدينارٍ فصاعداً" و "اشتره بدينارٍ فسافلاً" فـ "صاعداً" و "سافلاً" حالان عاملهما محذوف وجوباً، والتقدير: "فذهب الثمن صاعداً أو ذهب المتصدق به سافلاً"[2] والمعنى وفق ذلك التقدير يكون ضعيفاً باهتاً، لا غاية منه سوى تحقيق عناصر الإسناد المسند والمسند إليه (ذهب (المسند) والثمن (المسند إليه))، وأيضاً تسويغ حركة الفتحة التي هي علم المفعولية، ولابدّ لها من عامل.

ومما يمكن أن يلحق بباب الحال –الذي تظهر فيه قسرية الإسناد– بعض التراكيب التي تدل على معانٍ بلاغية، كالدعاء والرجاء، والمدح والتعظيم، والذم، والشتم.

أما الدعاء والرجاء فقول العرب: (هنيئاً لك) فقد ذهب النحاة إلى أن عاملها محذوف وجوباً وتقديره: "ثبت لك الخيرُ "[3] وبذلك التقدير تصبح الجملة كالآتي: "ثبت لك الخير هنيئاً" وهذه الجملة لا تساوي الجملة السابقة، إذ إن الجملة الأولى، قد أفادت معنى، لم تفده الثانية، فهي جملة تامة أدّت معنى، يحسن السكوت عليه، إلا أن ذلك التركيب لا يعدّ تركيباً مكتملاً نحوياً، فهو خارج عن القاعدة النحوية لعدم احتوائه على عناصر إسناد، لذا لابدّ من تقدير جملة إسنادية (مسند (ثبت) ومسند إليه (الخير)) وبذلك يكونون قد سوّغوا الفتحة إلا أن المعنى لم يعد يدل على الدعاء، بل تحوّل إلى جملة إخبارية.

---

(١) الفراء ، معاني القرآن ٢٢٥/١-٢٢٦ .

(٢) السيوطي ، همع الهوامع ٢١٥/٢

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣١٦/١ ، و ابن هشام ، أوضح المسالك ٣٥٩/٢ .

ومما جاء من الحال دالاً على المدح والتعظيم قول الشاعر:

أنا ابن دارةَ معروفاً بها نسبي وهل بدارةَ يا للناس من عارِ؟[1]

فـ (معروفاً) حال حذف عاملها وجوباً، والتقدير (أحقُّ معروفاً)،[2] وهذا التقدير وإن كان يسوّغ الحركة الإعرابية ويوفّر عناصر الإسناد (المسند (أحق) والمسند إليه (الضمير المستتر)) إلا أن معنى الجملة قد تغيّر ولم يعد فيها –وفق التقدير السابق– ما يحمل على المدح والتعظيم، وهو ما قصده الشاعر أصلاً إذ لم يرد إخبارنا بأنه ابن دارة، فهذا ليس ذا أهمية إنما أراد أن يفخر بنفسه وبنسبه، إذ لو أراد الإخبار لرفع (معروفاً) ولكنه أراد التحويل في الأسلوب، لذا غيّر في الحركة إلى الفتح وهي الحركة الخفيفة.

وقد يدل الحال على الذم والشتم ومنه: "أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى" وقد ذهب النحاة إلى أنّ هذه الجملة غير تامة، على الرغم من إفادتها معنى يحسن السكوت عليه، إذ إنها تخلو من عناصر الإسناد، لذلك قدّروا فعلاً واجب الحذف تقديره (تتحوّل)،[3] ووفق ذلك التقدير يكون شكل الجملة كالآتي: –

أتتحوّل تميمياً مرةً وقيسياً أخرى.

فالفعل (تتحول) هو المسند والضمير المستتر في الفعل المقدر (الفاعل) هو المسند إليه. وفي الوقت ذاته يسوّغون بهذا التقدير الحركة الإعرابية التي هي أثر العامل. و(تميمياً) حال منصوبة بالفعل المقدر [تتحوّل].[4]

والنحاة وفق ذلك التقدير يظهرون لنا وكأنهم غير راضين عن ذلك التقدير إلا أن قسرية القاعدة تفرض عليهم ذلك، ومما يؤكد أنهم جعلوا الفعل محذوفاً وجوباً، أي يمتنع ظهوره؛ إذ لو ظهر لتغيّر المعنى، فالجملتان غير متساويتين.

فجملة أتتحوّل تميمياً مرة وقيسياً أخرى.

لا تساوي جملة أتميمياً مرة وقيسياً أخرى.

---

(١) البيت للشاعر سالم بن دارة اليربوعي ، انظر شرح ابن عقيل ٥١٨/٢ (الحاشية) .

(٢) شرح ابن عقيل ٥١٨/٢ ، وانظر ابن هشام ، أوضح المسالك ٣٥٩/٢ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٣٤٥/١.

(٤) خلدون الحنيطي ، المنصوبات بين القاعدة التركيبية ١٧٨ .

فالجملة الأولى خبرية المراد منها الإخبار عن أن الشخص المخاطب يتردد بين قبيلة تميم وقبيلة قيس وذلك حسب قوة القبيلة وسيطرتها، في حين أن المتكلم في الجملة الثانية لم يرد أن يخبر القوم بأمر قد جهلوه وإنما أراد شتمه ونمه بذلك[1].

وخلاصة الأمر أن حركة النصب جعلت النحاة يبحثون لها عن عامل، إذ لابدّ لها من محدث، ولابُدّ من البحث عن عناصر الإسناد حتى تكون لدينا جملة تامة، ومكتملة بناءً، لا معنىً، إذ إن النحاة لم يولوا المعنى عناية كما التركيب الأمر الذي جعلهم يقدّرون عناصر إسنادية ولو أدّى ذلك إلى ضياع المعنى، ويمكن الخروج من تلك المعضلة بأن لا نعدّ الفتحة علماً للمفعولية، بل هي حركة خفيفة مستحبة جيء بها، للتحوّل في الأسلوب، وأيضاً ليس بالضرورة حتى تكون الجملة مقبولة أن تحوي عناصر إسناد، بل يكفي أن تؤدي معاني يحسن السكوت عليها.

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣٤٥/١ ، وانظر ابن هشام ، أوضح المسالك ٣٥٩/٢ .

تاسعاً: التمييز

وهو اسم، فضلة، نكرة، جامد، مفسّر لما انبهم من الذوات، وهو نوعان: المبين إجمال الذات، والمبين إجمال نسبة، فالمبين إجمال الذات هو الواقع بعد المقادير، وهي الممسوحات، نحو: "له شبرٌ أرضاً" والمكيلات، نحو: "له قفيزٌ براً" والموزونات، نحو: "له منوانُ عسلاً وتمراً" والأعداد، نحو: " ندي عشرونَ درهماً".(١)

والنوع الثاني هو المبين إجمال النسبة، ويسمّى تمييز الجملة،(٢) وهو المسوق لبيان ما تعلّق به العامل من فاعل أو مفعول، نحو: "طاب زيدٌ نفساً"، ومثله قوله تعالى: ﴿اشتعل الرأسُ شيباً﴾(٣) وغرست الأرض شجراً، وقوله تعالى: ﴿فجّرنا الأرضَ عيوناً﴾(٤)، فـ"نفساً" تمييز منقول من الفاعل، والأصل: "طابت نفسُ زيدٍ" و "شجراً" منقول من المفعول، والأصل: "غرست شجرَ الأرضِ" فتبيّن "نفساً، الفاعل الذي تعلّق به الفعل" و تبيّن "شجراً" المفعول الذي تعلّق به الفعل.(٥)

وفي هذا الأمر –أي نقل التمييز من الفاعل والمفعول– بعد نظر لدى النحاة، إذ إنهم عرفوا أصل الجملة، ثم ما طرأ عليها من تحويل، فللجملة بنيتان: عميقةٌ: وهي التي كانت عليها قبل هذه الصورة، وسطحيةٌ: وهي الجملة الحالية التي تحوّلت عن الأولى، والمدقق في وضع تمييز النسبة، والمقارن بين الجملتين يجد أن للإسناد أثراً مهماً في تشكيل قاعدته، فبعد أن توافرت أركان الإسناد وتحققت نمطية الجملة، واكتملت الجملة بناءً، لا معنىً، إذ لم تفدْ معنىً يحسن السكوت عليه، لذا لُجيء إلى التمييز ليجعل للكلام فائدة يحسن السكوت عليها.

ويرتبط التمييز بجملة الإسناد بقرينة معنوية هي قرينة التفسير للذوات،(٦) و التفسير يكون عند الحاجة إلى الإيضاح، ولا تكون هذه الحاجة إلا عند المبهم الذي يفسره التمييز، وهو إما أن يكون تفسيراً للفاعل، أي يحوي معنى الإسناد، نحو: "طابَ محمدٌ نفساً" فأصل الجملة طابت

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧٠/٢ وانظر ابن هشام ، شرح قطر الندى ٢٣٧ ، وانظر ابن هشام ، أوضح المسالك ٣٦٠/٢ ، وانظر شرح ابن عقيل ٢٨٦/٢ .

(٢) السيوطي ، همع الهوامع ٦٩/٤ .

(٣) مريم / ٤ .

(٤) القمر / ١٢ .

(٥) السيوطي ، همع الهوامع ٦٢/٤ ، وانظر شرح ابن عقيل ٢٨٧/٢ .

(٦) تمام حسان ، اللغة العربية مبناها و معناها ١٩٦ .

نفسُ محمدٍ، أو أن يكون تفسيراً للمفعول به، أي يحوي معنى التعدية أو المفعولية، نحو:"زرعتُ الأرضَ شجراً" فأصل الجملة: زرعتُ شجرَ الأرضِ.

أما العامل في التمييز فهو قسمان: الفعل وغير الفعل: أما الفعل، فقد ذهب النحاة فيه مذاهب: ففريق يرى أن عامل النصب هو ما فيها من فعل وشبهه، لوجود ما أصل العمل له، وعليه سيبويه والمازني والمبرد، والزجاج، والفارسي، وذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز تقديم هذا النوع على عامله، وذلك لأن المنصوب هو الفاعل في المعنى، فإذا قلنا: تصبب زيدٌ عرقاً، فإن المعنى تصبب عرقُ زيدٍ،[1] وصحح ابن عصفور أن العامل من نفس الجملة التي انتصب عن تمامها، لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه، كما أن تمييز المفرد ناصبه الاسم الذي انتصب عن تمامه.[2]

أما القسم الثاني: فهو ما كان العامل فيه غير الفعل، وذلك نحو: عندي عشرون رجلاً، فالعامل فيه هو العدد، لأنه مشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل نحو: حسنٌ وشديد ووجه الشبه بينهما أن العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة، فإذا كان في العدد نون نحو (عشرون) وكافة ألفاظ العقود، أو تنوين مقدر، نحو: "خمسةَ عشرَ" صار النون والتنوين مانعين من الإضافة كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع، فصار التمييز فضلة كالمفعول،[3] ولا يجوز في هذه الحالة أن يتقدم التمييز على مميزه، لأن التمييز تبيين للمميز والتبيّن لا يتقدم على المبيّن[4].

إن مجيء التمييز منصوباً جعل النحاة يبحثون عن عامل نصبه؛ لتسويغ الفتحة علم المفعولية، وعليه فقد ذهب النحاة إلى أن "أصلاً" في نحو: "كرُمَ زيدٌ أصلاً" منصوب بالفعل قبله (كرُمَ) وهذا الاسم محوّل من الفاعل كأنه قيل (كَرُمَ أصلُ زيدٍ)،[5] وهنا يظهر لنا بعد نظر لدى النحاة والذين عرفوا البنية العميقة والبنية السطحية، وبذلك يتّضح لنا أن الفتحة هي علامة ذات قيمة دلالية، حوّلت الأسلوب من الإسناد إلى الفضلات، لتؤدي معنىً جديداً وهو تفسير العلاقة بين ركني الإسناد، وليست الفتحة هي علم المفعولية التي تلحق التمييز بباب الفضلات.

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٢٥٠/١ و الأنباري ، الإنصاف ٨٢٨/٢ وأسرار العربية ١٨١ .

(٢) السيوطي ، همع الهوامع ٦٩/٤ .

(٣) الأنباري ، أسرار العربية ١٨٣ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٢٠٥/١

(٥) الأنباري ، أسرار العربية ١٨١ .

وذهب النحاة إلى أن (رجلاً) في نحو: (عندي عشرون رجلاً) منصوب بالعدد (عشرون) وجاز للعدد أن يعمل، لأنه -كما يقولون- مشبّه بالصفة المشبّهة باسم الفاعل، وهذا الرأي فيه تكلّف كبير، وتظهر فيه قسرية نظرية العامل، إذ إن الفتحة على (رجلاً) لابدّ لها من عامل، لذلك ذهب النحاة إلى تشبيه (عشرون) بالصفة المشبهة ليوجدوا بذلك العامل، ويسوّغوا بذلك الحركة الإعرابية.

وأقرب الآراء لتفسير الحركة الإعرابية في التمييز هي البعد عن نظرية العامل، وعدّ الفتحة حركة ذات قيمة دلالية، وهذا ما يمكن أن نجده في الرأي الذي قال بأن عامل النصب هو الخلاف، وهو رأي الفراء، ويظهر ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً﴾[1] نصبت الذهب لأنه مفسر لا يأتي مثله إلا نكرة، فخرج نصبه كنصب قولك: عندي عشرون درهماً ومثله قوله تعالى: ﴿أو عدلَ ذلك صياماً﴾[2] و إنما ينصب على خروجه من المقدار الذي تراه قد ذكر قبله مثل (ملء الأرض) أو (عدل ذلك) فالعدل مقدار معروف، وملء الأرض مقدار معروف وغيرها من المقادير المعروفة، التي يخرج الذي بعدها مفسّراً لأنك ترى التفسير خارجاً من الوصف يدل على جنس المقدار من أي شيء هو: كما أنك إذا قلت عندي عشرون فقد أخبرت عن عدد مجهول قد تمّ خبره، وجهل جنسه، وبقي فسيره، فصار هذا مفسراً عنه، فلذلك نصبت.[3]

وبهذا الرأي نكون قد تخلّصنا من قسرية نظرية العامل، وضرورة توافر ركني الإسناد في الجملة، وفي الوقت ذاته نكون قد فسّرنا الحركة الإعرابية دون اللجوء إلى التكلّف في التقدير.

ويمكن لنا أن نتصور علاقة التمييز بالجملة كالآتي:-

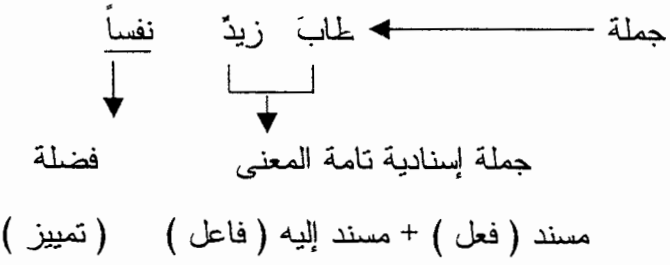

---

(١) آل عمران / ٩١ .

(٢) المائدة / ٩٥ .

(٣) الفراء ، معاني القرآن ١ / ٢٢٥ – ٢٢٦ .

إن الجملة الإسنادية على الرغم من توافر أركانها إلا أنّ فيها إبهاماً في المعنى؛ فهي لم تبيّن أي شيء طاب في زيد، لذا احتيج إلى التمييز لإزالة الإبهام في علاقة المسند بالمسند إليه.

الفصل الرابع الأساليب الانفعالية:

- أسلوب التعجب بصيغتيه:
  - ما أفْعَل
  - افْعِلْ بِـــ
- المحمول على المفعول به:
  - أسلوب النداء
  - أسلوب التحذير والإغراء
  - أسلوب الاختصاص

الفصل الرابع: الأساليب الانفعالية

إنّ ما انتهجه النحاة من معايير صارمة، وتحديد أركان الجملة جعلهم يضعون حدوداً، تسير عليها الجمل، دون تمييز بين نوع وآخر منها أو حتى مراعاة السياق الذي قيلت الجملة فيه، الأمر الذي جعلهم يقدّرون و يؤوّلون إذا ما شذّت جملة أو أسلوب، أو جاء على غير المعيار والقاعدة.

أمام ذلك الأمر أدخل النحاة بعضاً من الافتراضات، التي لا غنى عنها في النحو ومنها: نظرية العامل التي تسعى إلى تفسير بعض القضايا الشكلية، والحركات الإعرابية، زيادة على بعض المسلمات النحوية، التي تختص بكثير من أبواب النحو، كموضوع الإسناد، وضرورة توافر أركانه في الجملة، دون النظر إلى وضع الجملة، إذ عدّوا الجمل جميعاً إسنادية، لابدّ من توافر أركان الإسناد فيها، لذا فإن وجدوا اسماً منصوباً بحثوا عن عامل النصب فيه وهكذا، دون الاهتمام بالمعنى المراد، ولما كانت كثير من الأسماء منصوبة، دون ناصب واضح، فقد أطال النحاة البحث عن الناصب، وتقدير ما حذف من تلك الجمل.

ولم يفرّقوا في ذلك بين جملة وأخرى، وعلى الرغم من وجود كثير من الأساليب، والتي لها خصوصية معينة، تجيء في مواقف انفعالية، وسياقات كلامية معينة.

إذ إن لها طريقة خاصة في نطقها، فهي تحوي أسلوباً انفعالياً رفيعاً، يتجاوز القاعدة النحوية -المعيارية- وموضوع الإسناد وضرورة إكمال عناصره في الجملة. فقد ألحق النحاة الأساليب الانفعالية الخاصة وهي: أسلوب التعجب القياسي، والنداء، والتحذير، والإغراء والاختصاص، ألحقوها بباب الجمل الإسنادية التامة، التي لابدّ أن تحتوي على أركان إسنادية.

وكان من الأجدر بالنحاة أن يفرّقوا بين نوعين من الجمل هي: الجمل الإسنادية، والجمل غير الإسنادية، وما يميّز كلا النوعين أن النوع الأول: يقرّر ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه، إما على سبيل الإخبار أو الإنشاء، وتنقسم إلى قسمين رئسين: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، أما الجمل غير الإسنادية فهي بخلاف ذلك، إذ ليس فيها مثل هذا التقرير،[1] وكلتا الجملتين تختلف في خصائصها عن الأخرى، لذا فمن حق كلٍّ منهما أن تدرس وحدها، فلا تفرض على الأولى

---

(١) عبد الرحيم رضوان ، في النحو العربي ٩٨ .

خصائص الثانية فهذا الافتراض مرفوض لغوياً أيضاً.[1]

و كان لابدّ أن يفردوا لهذه الأساليب باباً مستقلاً، يدرسون فيه هذه الأساليب بمنأى عن أي فرضيات أو مسلمات مسبقة،و عليه يمكن تقسيم هذا الفصل إلى موضوعين هما: أسلوب التعجب، ثم المحمول على المفعول به، ويتضمن النداء والتحذير والإغراء ثم الاختصاص.

وستقوم الدراسة بتحري أثر قضية الإسناد ونظرية العامل في الأبواب السابقة.

---

(١) محمد عيد ، أصول النحو العربي ٢٢٢ .

أولاً: أسلوب التعجب

التعجب: هو انفعال النفس عما خفي سببه،[1] وهو أحد الأساليب الانفعالية، التي توجد في جميع اللغات الإنسانية.

وقد عُرّف التعجب (نحوياً): بأنه استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قلّ نظيره، لذا لابدّ أن يجهل سبب المتعجب منه، فالذي عرف سببه لا يمكن أن تتعجب منه.[2]

فالتعجب –إذن– أسلوب له خصوصية معينة لكثير من الأساليب الانفعالية، الأمر الذي لابدّ أن يراعى أثناء دراسة هذا الأسلوب.

ويعدّ باب التعجب: من أكثر أبواب النحو غرابةً، وذلك لما فيه من تأويل ويصف لنا ذلك الدكتور محمد عيد بقوله: "لم أرَ في حياتي نصاً عربياً قديماً أو مولداً مثل (ما كان أحسن ما كان زيد)[3] .. ." ولعلّ أساس تلك الغرابة راجع إلى موضوع الإسناد، واختلاف النحاة في (أفعل) التعجب، هل هي اسم أم فعل؟

فقد ذهب الكوفيون –عدا الكسائي– إلى أنها اسم، وذهب البصريون إلى أنها فعل ماض[4]. ويرى الدكتور فاضل السامرائي أن تلك الصيغة تحوي من الفعلية والاسمية على السواء.[5]

وللتعجب صيغتان هما:

أولاً: ما أفْعَلَ :نحو :ما أحْسَنَ زيداً !

ثانياً: افْعِلْ بِـ :نحو :أحْسِنْ بزيدٍ !

وعلى الرغم من أن صيغتي التعجب (ما أفعلَ) و (أفعلْ بِـ) تؤديان معنىً واحداً مع اختلاف صيغتيهما، فإننا نكاد نلمح بعض الاختلاف بينهما: فالصيغة الأولى (ما أفعل) فيها ما يشير من بعيد إلى معنى الاستفهام على الرغم من عدم وجود الاستفهام، ولعلّ الأمر الذي دفعني

---

(١) الجرجاني ، التعريفات ٦٥ .

(٢) ابن عصفور ، المقرب ٧٦ و انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ١٤٢/٧ .

(٣) محمد عيد ، أصول النحو ٩١ .

(٤) الأنباري ، الإنصاف ١٢٦/١-١٢٧ .

(٥) فاضل السامرائي ، معاني النحو ١٥/١ .

إلى هذا القول هو الحالة التي يكون عليها الشخص المتعجب حين رؤيته شخصاً أو أمراً لم يكن يتوقعه، أو لم يألفه من ذلك الشخص، لذلك لم يستطع تمالك انفعالاته أمام ذلك المشهد، فأسرع بهذا الأسلوب الذي هو بين ردّ الفعل الانفعالي وحب الفضول في الاستفهام عن سبب ذلك الأمر.

وقد تنبّه ابن جني للتقارب الكبير بين الصيغتين، فقد ذهب إلى أن صيغة (أَفْعِلْ بِـ) هي نظير قولنا: ما أفْعَل، وعليه تكون جملة: أحسن بزيد: هي: "ما أحْسَنَ زيداً " ويرى أنّ الباء وما عملت فيه في موضع رفع، ومعناه: "أحْسَنَ زيدٌ" أي صار ذا حسن[1] ولكن ابن السراج يرى أن معنى: "أكرم بزيدٍ" و"أحسن بزيدٍ" هو كَرُمَ زيدٌ جداً " و " سُنَ زيدٌ جداً".[2]

ولا يمكن لنا بناء كل أفعال العربية على هذه الصيغة إذ لا بدّ من شروط يجب توافرها في الفعل لكي يتعجب منه وفق هذه الصيغة، ومن تلك الشروط:

أولاً: أنّ يكون الفعل ثلاثياً فإن تجاوز الماضي ثلاثة أحرف لم يجز أن يبنى منه فعل التعجب.

ثانياً: لم يجز التعجب من الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب.

ثالثاً: يشترط أن يكون الفعل متصرفاً فلا يتعجب من الأفعال الجامدة.

رابعاً: أن يكون معناه قابلاً للتفاوت، وأن يكون تاماً، فالناقص لا يتعجب منه.

خامساً: أن لا يكون مبنياً للمفعول.[3]

سادساً: أن يكون مثبتاً غير منفي.

أما العامل في التعجب فقد ذهب البصريون إلى أنه فعل جامد، وأن فيه فاعلاً مستتراً وأن المتعجب منه منصوب على أنه مفعول به لهذا الفعل، فإذا قلنا: ما أجْمَلَ السماءَ! فإن معناه شيء عظيم أجمل السماء،[4]أي جعلها جميلة وهذا الرأي فيه تكلّف واضح، انساق أصحابه خلف نظرية العامل ومبتعدين عن المعنى الانفعالي العظيم الذي لا يمكن للمتكلم أن يوصله، ويصف به شعوره بغير هذا التركيب، فلم يدرك النحاة أن هنالك معمولاً دون عامل، فحركة الفتحة

---

(١) ابن جني ، اللمع ٩٧ .

(٢) انظر عبد الغني الدقر ، معجم القواعد ١٥٥ .

(٣) انظر عبد الغني الدقر ، معجم القواعد ١٥٥ .

(٤) محي الدين توفيق ، التعجب بين البصريين و الكوفيين ٦ .

خاصة بالمفعولية، والتي لا بُدّ لها من عامل، الأمر الذي جعل النحاة يقدّرون ذلك العامل وعليه فقد احتاروا في توجيه معنى (ما) التعجبية فذهب جمهورهم إلى أنها نكرة تامة بمعنى (شيء) في محل رفع مبتدأ، وأنّ الجملة بعده المؤلفة من أفعل التعجب والضمير المستتر منه في محل رفع خبر.

وذهب الأخفش إلى أنّها اسم موصول مبتدأ والجملة بعده صلته والخبر محذوف والتقدير: الذي أجملَ السماءَ شيءٌ عظيمٌ.(١)

وأن العامل في قولنا: أكْرِمْ بزيدٍ ! فإن (بزيدٍ) مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل للفعل أكرمْ.(٢)

أما الكوفيون، الذين قالوا باسمية أفعل التعجب، واحتجّوا على اسميته بجموده وعدم تصرفه تصرف الأفعال، وأنه يصّغر والتصغير من خصائص الأسماء،(٣) فقد ذهبوا إلى أن (أجملْ) اسم منصوب بالخلاف بينه وبين المبتدأ، ذلك لأن المبتدأ (ما) عين الخبر (أجمل) في المعنى، وهذا يقتضي النصب عندهم، ويكون انتصاب (السماءَ) هنا على أنه مشبه بالمفعول به(٤).

إن ما ذهب إليه النحاة القدامى مردّه إلى نظرية العامل، فليس بغائب عن النحاة ما في صيغتي التعجب من قوة الانفعال والدهشة، لكنّهم كانوا مظطرين إلى ذلك التأويل والتقدير لتحقيق نمطية الجملة التي تقوم على الإسناد؛ لذلك فكل ما كان يشغل النحاة هو البحث عن طرفي الإسناد وتحديد ركني الجملة وقد ظهر ذلك في الصيغتين معاً: أولاً: صيغة (ما أفْعَل): فقد بدأوا بـــ(ما) التعجبية وذهبوا إلى أنها نكرة تامة، وأعربوها مبتدأ، وبذلك حُقق طرف الإسناد الأول (المسند إليه) لذلك لا بدّ من البحث عن الطرف الآخر من ركني الإسناد فوجدوا (أفعل) وأعربوها فعلاً وبحثوا له عن فاعل (مسند إليه) ولأنّهم لم يجدوا قدّروا ضميراً مستتراً يعود على (ما) والاسم المنصوب الذي بعده أعربوه مفعولاً به مع أن الفعل لازم لابدّ من ناصب

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/١٥٠.

(٢) الأنباري ، الإنصاف ١/١٢٦-١٢٧.

(٣) الأنباري ، أسرار العربية ١١٣.

(٤) انظر ابن هشام ، أوضح المسالك ٣/٢٥٢.

له وهو الفعل المتقدم (أفعل) والجملة الفعلية الإسنادية تعرب خبراً، وبذلك يكون التركيب السابق مكتملاً نحوياً، توافرت عناصر الإسناد في الجملة، لكنّ المعنى قد تحوّل ونأى عمّا وضع له من وصف انفعال ودهشة المتكلم.

وتفصيل ذلك بالنظر إلى صيغة (ما أفعلَ) أنّهم نظروا إلى المنصوب في الجملة نظرة محكومة برأيهم السابق في الفتحة وعلامة المفعولية، فلما رأوا المتعجب منه في مثل (ما أحسنَ زيداً) منصوباً، كان لا بدّ من حمله على المفعولية فهو مفعول به منصوب، ولما كانوا محكومين بحكم نظرية العامل بتفسير الفتحة وسببها فقد قرّروا أنه لا بدّ من وجود فعل عمل النصب في هذا المفعول على الرغم من أن دلالة المفعولية لا تتضح فيه، فلجأوا إلى (أفعلَ) وهي صيغة تعجب لا شك في ذلك، فاستعملوا علامات شكلية وجدوا أنها تنطبق على سيمياء الفعل ومنها البناء على الفتح ولحاق نون الوقاية وغيرها[1] واستدلوا بها على أنه فعل، ومن البديهي أن يكون لكل فعل فاعل، فلم يبقَ في هذه الحالة إلا أن يقدّروا الضمير المستتر (وجوباً)، وهو في هذه الجملة (هو)، ولما كان الضمير من المبهمات إلا إذا عاد موضعاً إعرابياً وهو (المسند إليه) أو المبتدأ وصارت الجملة الفعلية خبراً له على ظاهر سابق فإنهم قد قرّروا أن (ما) التعجبية هذه اسم، وبذا فقد استحقت موضعاً إعرابياً وهو (المسند إليه) أو المبتدأ وصارت الجملة الفعلية خبراً له، زيادة على أنهم قرّروا أن التعجب لم يوضع له أداة[2] وذلك انطلاقاً من أن (ما) اسم يجب أن تقبل عود الضمير عليها، وبناء على هذا فقد قرّروا أن جملة ما أحسنَ زيداً تقدّر بـ (شيءٌ أحسنَ زيداً) وهذا يعني أن التقدير يدفع إلى القول بأنها من الناحية الشكلية ووضوح العلاقات تساوي جملة مثل خالدٌ ضربَ زيداً والأمر محكوم بنظرية الإسناد ومسألة تسويغ الحركة الإعرابية.

فقد تحوّل الأسلوب من التعجبية (الإنشائية) إلى الخبرية، وبهذا نكون قد أقفلنا باباً من أبواب التطور اللغوي، الذي يعنى به علم الأساليب أو علم المعاني، وهو أولى بأن تدرس فيه تلك الأساليب التي تعدّ من الأساليب الانفعالية، التي تقال في موقف انفعالي أو اندهاشي، فالمتكلم

---

(١) الأنباري ، الإنصاف ١/ ١٥٢ .

(٢) الأنباري ، الإنصاف ١/ ١٥٥ .

حينما يتعجب من مشهد أو شيء ما سرعان ما يتفوه بعبارات التعجب، سواء أكانت قياسية أم سماعية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإننا لو سلّمنا بما ذهب إليه النحاة في تأويل أسلوب التعجب كيف يكون تأويلهم للجملة الآتية "ما أعدلَ اللهَ ! "؟ إن التأويل في هذه الجملة يوقعنا في الكفر؛ لذا أرى أنه من باب الإجحاف إلحاق هذا التركيب بالجملة العربية الإسنادية، وأقترح بأن تدرس هذه الأساليب كما هي دون إخضاعها بقسرية الإسناد بل التركيز فيها على الموقف الانفعالي الذي تؤدّيه هذه الجملة.

ثانياً: صيغة (أفْعِلْ بِــ)

لقد اختلف النحاة في دلالة (أفْعِلْ) في صيغة " أفْعِلْ بِــ " فقد ذهب البصريون إلى أن [أفْعِلْ] فعل ماض دالٌّ على الخبر، و أن أصله [افعَلْ] بفتح العين مثل [أكرَمْ]، وهذه الهمزة للدلالة على الصيرورة، فمعنى [احْسِن] في قولك: "أحسن بزيدٍ !" صار صاحب حسن ونظيره: أورقَ الشجرُ، أي صار صاحب ورق، ثم غيّرت صورة الفعل فلما صار على صورة فعل أمر، قُبِّح إسناده إلى الاسم الظاهر؛ لأن الأمر الحقيقي لا يرفع إلا الضمير المستتر فزيدت الباء على الفاعل وأصبحت لازمة.(١)

وذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان إلى أن هذا الفعل فعل أمر لفظاً ومعنىً، وفيه ضمير مستتر وجوباً على أنه فاعل، والباء داخلة على المفعول، فهي للدلالة على التعدية، ومحل الجار والمجرور في محل نصب مفعول به.(٢)

وهذا الذي ذهب إليه النحاة، مردّه إلى موضوع الإسناد، وضرورة توافر ركني الجملة – المسند والمسند إليه– مع أنّ (أفعل) تخلو من أي دلالة على الفعل، ومن الحدث والزمن أيضاً، فقد عدّوا الباء حرف جر زائد والاسم المجرور بعده مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً على أنه فاعل وبذلك: تصبح الجملة كالآتي :

اكْرِمْ بزيدٍ ! ← أصلها كَرُمَ زيدٌ .

---

(١) ابن هشام،أوضح المسالك ٣/٢٥٥(الحاشية)،والسيوطي، همع الهوامع ٥/٥٨-٦٤ .

(٢) ابن هشام ، أوضح المسالك ٣/٢٥٥ (الحاشية) .

فالجملتان غير متماثلتين، فالأولى إنشائية انفعالية يمدح فيها المتكلم زيدا ويعجب به، أمّا الجملة الثانية فهي جملة خبرية، يخبر فيها المتكلم عن زيد، وليس فيها ما يدل على الطلب والتعجب، وعلى الرغم من ذلك فإن النحاة يجعلونهما متساويتين فهم يعربون جملة (اكْرِمْ بزيدٍ) كما يلي:

اكْرِمْ: فعل ماضٍ جاء على صيغة الأمر لإنشاء التعجب.

بـــ : زائدة.

زيدٍ : مجرور لفظاً، مرفوع محلاً فاعل.

وبذا تكون الجملة قد حقّقت عناصر الإسناد فهي محتوية على مسند (أكرم ←أصلها كرم) ومسند إليه (زيد)، ولكن معنى التعجب قد زال، ولم تعدْ الجملة الثانية تحوي أي نوع من التعجب.

ومما تجدر الإشارة إليه أن كثيراً من النحاة المحدثين قد تنبّهوا إلى الفلسفة والتأويل، اللذين فرضا على هذا الباب، فقد ردّ الدكتور فاضل السامرائي قول ابن يعيش، الذي يريد أن يبقي على صيغة (أفعل بـــ) كما هي دون تأويل، وعليه يَعدّ (أفْعِل) فعل أمر، ويظهر ذلك في قوله: "وعندي أن أسهل منه مأخذاً أن يقال: إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً، أي بأن يصفه بالكرم، والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى : ﴿و لا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾[1] للتأكيد والاختصاص، أو بأن يصيّره ذا كرم و الباء للتعدية ... ".[2]

فقد ردّ الدكتور فاضل السامرائي الرأي السابق ،مشيراً إلى أنه لو كان فعل أمر للزم إبراز ضميره، فلا يقال بصورة واحدة للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث، وأيضاً لو كان فعل أمر لم يكن الناطق به متعجباً، كما لا يكون الأمر بالحلف، وأنه لو كان مسنداً إلى ضمير المخاطبْ لم يلهِ ضمير المخاطب نحو: " احسن بك ".[3]

---

(١) البقرة / ١٩٥ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٦٩/٢ - ١٧٠ .

(٣) فاضل السامرائي ، معاني النحو ٦٥٧/٤ .

ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي أن التعجب تركيب انفعالي لا يحتمل كل ما يقال فيه، وما ألحق به من تأويل وأن الاقتصار – في هذا الباب– على ما قاله النحاة، يبعدنا عن فهم هذه المادة التي هي من فنون القول الخاص، فقولنا: "ما أَحْسَنَ السماءَ" تعجب من حسن السماء، وإعراب عن هذا الحسن بأسلوب لا يدخل في حقيقة الجملة الخبرية المشتملة على المسند والمسند إليه، فليس هو نظير قولنا: " زيدٌ حاضرٌ " ... ".[١]

وقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي[٢] إلى أن (ما) في أسلوب (ما أَفْعَلَهُ) هي التي يكنّى بها عن غير العاقل، وهي ذاتها المستعملة في الاستفهام ثم ضاع الاستفهام فيها باستعمالها مع (أَفْعَلَ) متلازمتين في التعجب،[٣] وبناء (أفعل) هو بناء الأفعال ولكنه باستعماله في التعجب جمد، وفقد دلالة الفعل، وعليه يرى المخزومي أن (ما أَفْعَلَهُ) هو بناء لفظي مركب، نُسي استعماله القديم، وصار يستعمل في التعجب، ومن العبث تحميله ما لا يحتمل، ومن غير المجدي تحليله إعرابياً، كما تحلّل المركبات الإسنادية؛ لأن تحليله كذلك يحيله إلى تعبير آخر، لا دلالة فيه على التعجب.

وقد ذهب تمام حسان إلى أن صيغتي التعجب من التراكيب المسكوكة التي لا تقبل الدخول في جدول إسنادي كما تدخل الأفعال، ولا في جدول تصريفي كما تدخل الأفعال والصفات، لذا فقد أدرجها في قائمة الخوالف فـ (أَفْعَلْ) عنده هي خالفة تعجب منقولة عن التفضيل. وهي تماثل الأساليب الانفعالية،[٤] وعليه فلم يذهب مذهب القدامى وعدّه أسلوباً خاصاً، ويقترح إعراباً آخر لأسلوب التعجب ينأى به عن التوهم وفرض قسرية الإسناد فقد أعربه كما يلي:

– ما أَحْسَنَ زيداً !

ما: أداة تعجب.

أحسن: خالفة تعجب.

زيداً: متعجب منه.

---

(١) إبراهيم السامرائي ، من أساليب القرآن ٦٧ .

(٢) مهدي المخزومي ، في النحو العربي ٢١٥ – ٢١٦ .

(٣) أحمد الجواري ، نحو المعاني ١٤٣ .

(٤) تمام حسان ، اللغة العربية مبناها و معناها ١١٤ .

- اكْرِمْ بزيد :

اكْرِمْ: خالفة تعجب.

الباء: مضمنة معنى اللام.

زيد: متعجب منه.

ويتّضح لنا إلى أي حدّ ضاق النحاة المحدثون من تأويلات القدماء، إذ لم يكن يهمهم الأسلوب بقدر ما تهمهم نمطية الجملة وضرورة توافر ركني الإسناد فيها، لذلك رأيناهم يبتعدون كل البعد عن بيان الموقف الانفعالي، وهذا الأمر قلما وجدنا من المحدثين من أيده، وسار عليه.

ويمكن أن يقال في صيغة (أفْعِلْ بزيدٍ) أنها أيضاً قد أخضعت لنظرية الإسناد، مما أخرجها عن وجهها الدلالي، فإن (أفْعِلْ) خلاف كما قاله فاضل السامرائي لا تحمل دلالة الفعلية، سواء أكانت الدلالة دلالة فعل ماضٍ أو مستقبل، وهو أمر لم يكن ليغيب عن بال النحاة، فهم يعرفون أن الصيغة تشبه صيغة الأمر ولكن الأمر يسند إلى فاعل مخاطب (أنت) وهو ما لا يمكن أن يكون، فالتعجب صيغة انفعالية تخص المُتعجِّب والمتعجَّب منه، ولهذا قالوا :إنه فعل ماض (لأن التعجب لا يكون إلا من شيء انقضى زمانه)، وهذا الفعل جاء جامداً على صيغة الأمر ليحمل معنى التعجب من وجهة نظرهم، ولما كانت هذه الصيغة لا تحمل دلالة على الفاعل، فقد قرّروا أن حرف الجر زائد وأن ما بعده مجرور به لفظاً ولكنه مرفوع محلاً، لأنه فاعل، وبذا فقد استقام لهم تحديد ركني الجملة الفعلية ولكنه مرفوع محلاً، لأنه فاعل، وبذا استقام لهم تحديد ركني الجملة الفعلية المسند (الفعل (أفعل)) والمسند إليه وهو (المجرور بحرف الجر الزائد)، ويمكن أن يقال في هذا التأويل إنه محكوم تماماً بتحديد الجملة وعناصرها الرئيسة (العمد)، أي عناصر الإسناد.

لذا يجب أن يدرس باب التعجب بصيغتيه، بمنأى عن الجمل الإسنادية وأن يكون لهذا الأسلوب خصوصية تميّزه عن غيره من الجمل العربية، ليكون فيه المعنى والأسلوب طاغيين على الإعراب، لذا فلابدّ أن يدرس هذا النوع في باب مستقل يسمّى "الجمل الانفعالية"، التي ليس من الضروري أن تحوي عناصر إسناد، إذ لا علاقة بين هذا الأسلوب وموضوع الإسناد، وأنه لو افترضنا –جدلاً– ذلك الأمر فإنه يخرج لدينا أسلوبان مختلفان في المعنى لا يجمع بينهما سوى قسرية الإسناد التي فرضها النحاة، لذا أذهب مذهب الدكتور تمام حسان، وأرى بأن

الإعراب الذي اقترحه يحفظ لهذا الأسلوب الانفعالي رونقه ويبقي فيه الدهشة والانفعال من ناحية، وينأى بالجملة عن التقدير والتأويل الذي يؤدّي إلى التعقيد والصعوبة من ناحية أخرى.

ثانياً: المحمول على المفعول به

قد ألحق النحاة عدداً من الموضوعات بباب المفعول به، لأنّها أسماء منصوبة –وفق نظرية العامل– بفعل محذوف، وتلك الموضوعات هي: النداء، والتحذير والإغراء، والاختصاص.

أولاً: النداء

عرّف المنادى: بأنه الاسم المطلوب إقباله بحرف نداء ظاهر أو مقدر، وعدّ المنادى نوعاً من أنواع المفعول به،[١] والمنادى عند البصريين أحد المفعولات، إذ الأصل في كل منادى أن يكون منصوباً، ويعلّل ابن يعيش سبب بناء المفرد المعرفة على الضم أنه لعلة.[٢] وقد اعتمد النحاة في عدّ المنادى مفعولاً على نظرية العامل، حيث قدّروا أصل جملة النداء، نحو قولنا: "يا عبدَ اللهِ " أصله: "أدعو عبدَ اللهِ" فـ "يا" حرف تنبيه و"أدعو" فعل مضارع، قصد به الإنشاء لا الإخبار، وفاعله مستتر، و"عبدَ الله" مفعول به، ومضاف إليه، ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً، أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين: أحدهما: دلالة قرينة الحال، والثاني: الاستغناء بما جعلوه كالغائب عنه والقائم مقامه، وهو "يا" وأخواتها.[٣]

وينصب المنادى إذا كان مضافاً، نحو: "يا عبدَ اللهِ" وشبه المضاف، نحو: "يا طالعاً جبلاً " أو نكرة مجهولة نحو: "يا رجلاً خذْ بيدي".[٤] وعلى الرغم من كونه منصوباً؛ لأنه مفعول –وفق تقدير النحاة– إلا أن النصب إنما يظهر إذا لم يكن المنادى مبنياً، وإنما يكون مبنياً، إذا أشبه الضمير بكونه مفرداً معرفة، فإنه حينئذ يبنى على الضمة أو نائبها، نحو: "يا زيدُ" و "يا زيدان" و "يا زيدون".[٥]

وقد ذهب النحاة في سبب بنائه عدّة مذاهب، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين واحتجوا بأنهم وجدوه لا مُعْرِب لـــه يصحبه من رافع

---

(١) المبرد ، المقتضب ٢٠٢/٤ وانظر ابن السراج ، الأصول ٢٢٩/١ ،وانظر ابن هشام ، شرح شذور الذهب ٢٠٦ ، والسيوطي ، همع الهوامع ٣٣/٣ وفاضل السامرائي ، معاني النحو ٦٩٢/٤ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٢٧/١ .

(٣) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ٢٠٦ ، وانظر جميل علوش ، مشكلات في معالجة النحاة لموضوع النداء ٨٦.

(٤) السيوطي ، همع الهوامع ٣٧/٣ وانظر ابن هشام ، شرح شذور الذهب ٢٠٦ .

(٥) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ٢٠٦ .

ولا ناصب ولا خافض، وهو مفعول المعنى، فلم يخفضوه لئلا يشبه المضاف، ولم ينصبوه لئلا يشبه ما لا ينصرف.

أما الفراء فذهب إلى أنه مبني على الضمة، وليس بفاعل ولا مفعول، ومردّه في ذلك إلى أن الأصل في النداء أن يقال "يا زيداه" كالندبة، فيكون الاسم بين صوتين مديدين، وهما "يا" في أول الاسم، والألف في آخره، والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو "يا" في أوله عن الثاني وهو الألف في آخره، فحذفوها وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيها بقبلُ وبعدُ.

أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنه مبني على الضم، وموضعه النصب لأنه مفعول، واحتجوا بأن الأصل أن يكون معرباً لأنه أشبه كاف الخطاب، وكاف الخطاب مبنية، فكذلك ما أشبهها، ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيّاً كما أن كاف الخطاب مبنية.

نلحظ أن الكوفيين اعتمدوا في رأيهم السابق على موضوع العامل؛ إذ إن علامة الرفع لا تستدعي عاملاً لذا فقد رفعت إذ لو جرت لكانت في موضع جر أو إضافة ولو نصبت كانت كذلك و أدخلت في باب ما يتصرف، لذا وجدوا أن الرفع هو أقرب تلك الأوضاع، فلا يحتاج فيه إلى عامل، على الرغم من وقوعه في محل نصب.

أما رأي الفراء، الذي يبدو للوهلة الأولى بعيداً، فهو قريب يراعي فيه صاحبه، الوضع الذي يكون عليه المتكلم، والذي يستدعي معه تنبيه السامع، وهذا يتماشى وطبيعة أسلوب النداء.

أما ما ذهب إليه البصريون فتظهر فيه قسرية نظرية العامل، فقد علّلوا البناء لشبهه بكاف الخطاب المبنية، التي تعرب مفعولاً إذا اتصلت بالفعل، وهم يجعلون أداة النداء تنوب عن الفعل ولذلك فالاسم المبني يعرب مفعولاً في محل نصب، وبذلك يكونون قد حققوا أركان الإسناد في الجملة وهي المسند (أدعو)، والمسند إليه (المتكلم)، وبذلك يجعلون الباب يطّرد على وتيرة واحدة، وهي النصب، سواء أكان ذلك صراحة أم محلاً.

وحروف النداء ثمانية هي: –

أولاً: الهمزة وهي عند الجمهور للقريب.

ثانياً: (أي)، بالفتح والقصر والسكون.

ثالثاً: (يا) وهي أم الباب وتستعمل للقريب والبعيد مطلقاً.

رابعاً: (أيا) وهي النداء البعيد والقريب.

خامساً: (هيا) للبعيد.

سادساً: (آي) بالمد والسكون، وهي للبعيد.

سابعاً: (آ) بالمد، وهي للبعيد.

ثامناً: (وا).[1]

ويجوز حذف حرف النداء، نحو قوله تعالى: ﴿يوسفُ اعرضْ عن هذا﴾[2] وقوله تعالى: ﴿اعملوا آلَ داودَ شكراً﴾[3]، ويلزم ذكر حرف النداء مع الله، ومع اسم الجنس، سواء كان نكرة مقصودة أم غير مقصودة، واسم الإشارة.

ولو حاولنا الوقوف على كنه الإشكالية في موضوع النداء، لتبيّن لنا أن السبب هو نظرية العامل؛ فقد لاحظ النحاة أن المنادى في أغلب أحواله منصوب، إلا إذا كان علماً مفرداً أو نكرة مقصودة، فيبنى على الضم، وحالة الإعراب عندهم نصب في جميع تلك الأحوال، ومن قواعدهم العامة، التي ظهرت في هذا الباب أنه لا يعمل النصب في الأسماء إلا الأفعال، لذا لابدّ من الإتيان بفعل، ولو أفضى بهم ذلك إلى العبث بالتركيب، وأسلمهم إلى التعسف بالتأويل، وخرج بالكلام عن الغرض الذي بني له، وأنشيء من أجله؛ لذا كان لزاماً تقدير فعل على غرار " أدعو أو أنادي "[4] وتقدير الفعل يخالف منطق اللغة في بناء هذا الأسلوب، وذلك لعدة أسباب:

أولاً: إن النداء من أساليب الإنشاء، وتقدير الفعل يخلع عليه ثوب الأسلوب الخبري، والنداء ضرب من الطلب، والطلب يدخل في باب "الإنشاء" و في قولهم هذا إغفال للحقيقة.[5]

---

(١) السيوطي،همع الهوامع ٣/٣٥-٣٦ ،وانظر فاضل السامرائي ، معاني النحو ٤/٦٩٢ .

(٢) يوسف / ٢٩ .

(٣) سبأ / ١٣ .

(٤) إبراهيم السامرائي،من أساليب القرآن ٤١-٤٢،وانظر أحمد الجواري، نحو التيسير ٤٦ وانظر نجاة الكوفي، بناء الجملة ١٧٩-١٨.

(٥) إبراهيم السامرائي ، من أساليبّ القرآن ٤١-٤٢، وانظر تمام حسان ، اللغة العربية مبناها ومعناها ٢١٨ .

ثانياً: إن التقدير يجعل المنادى ملحقاً بالمفعول به، وهنالك فرق كبير بينهما، فالأول ركن أساس في بناء هذا الأسلوب، والثاني لفظ يستكمل به البناء في الجملة الفعلية، والذي دعاهم إلى ذلك الأمر هو حركة الفتحة التي لابدّ من عامل فيها.

ثالثاً: إن تقدير الفعل لم يدفع إليه قصور لفظي أو معنوي، بل دعت إليه الصنعة النحوية.[١]

والنداء من الأساليب التي خلت من الإسناد، فلا يجوز إخضاعه لأحكام الجملة، التي تقوم على الإسناد،[٢] ولكن لابدّ -وفق نظرية العامل- من بيان عامل النصب فيه، وأرى أن ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي هو ما يمكن أن يفسر لنا تلك المسألة، إذ يرى المخزومي: "أن حق المنادى أن ينصب، لا لأنه مفعول (أدعو) أو (ادعوا)، التي نابت (يا) عنها -كما زعموا- ولا لأن هناك عاملاً تقتضي نصبه، بل ينصب لأنه لم يدخل في إسناد ولا إضافة، وكل ما كان كذلك نصب في وصل الكلام.[٣]

يتّضح لنا من كلام المخزومي السابق أنه يعترف -ضمناً- بدلالة الحركات الإعرابية، وأن لها دوراً في تحديد المعاني، أو المراتب النحوية، إذ إن الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة، والفتحة ليست حركة،[٤] تعطى لما خرج عن تينك المرتبتين.

وأرى بأنه يحسن بنا أن نخرج باب النداء من باب الجمل الإسنادية، وأن نعدّه أسلوباً، له خصوصيته التي تتلاءم والموقف الانفعالي، غير الثابت فيه، ففيه دعوة للمنادى عليه بأن يقبل أو يلبي أو يعير انتباهاً ... وعليه يكون أسلوباً متماشياً ومحققاً للسياق، الذي يراد فيه تأديته، وفي الوقت ذاته لا نجعل من الأسلوب متناقضاً، إذ إن علماء المعاني يصنّفون "النداء" في باب الإنشاء الطلبي ويأتي النحويون فيقرّون بذلك معنىً، أما تركيباً، فذلك غير صحيح نحوياً، مع أن المعنى تام، ويؤدي فائدة يحسن السكوت عليه، إلا أن المهم عند النحاة هو التركيب، والحرص على توافر أركان الجملة -العمد- وهم بذلك لا يفرّقون بين أسلوب وآخر، لذا فقد بحثوا عن أركان الإسناد، وقدّروا المحذوف إسناداً فعلياً، لأن الاسم المنادى منصوب، والفعل هو المحدث للنصب.

---

(١) نجاة الكوفي ، بناء الجملة ١٨١ ، وانظر محمد عيد ، أصول النحو العربي٢٢١-٢٢٢.

(٢) نجاة الكوفي ، بناء الجملة ١٦٩ .

(٣) مهدي المخزومي ، النحو العربي ٢١٨ .

(٤) إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ٥٠ .

وبذلك يكون النداء قد وافق القاعدة النحوية وتماشى مع نظرية العامل وتوافر أركان الإسناد في الجملة، المقدرة قبله، ولم يأبه النحاة أمام ذلك بأن أسلوب النداء، أسلوب خاص، فيه نوع من الانفعال، إذ يكون الهم الأول للمتكلم هو تنبيه السامع دون التفكير بنمطية الجملة التي لا يعلمها أصلاً والأهم من ذلك أن السامع يفهم ويدرك ما يريده المتكلم.

ويتبيّن الفرق بين جملة النداء الإسنادية التي افترضها النحاة، والجملة الانفعالية التي تذهب إليها الدراسة، فلنأخذ هذين المثالين:

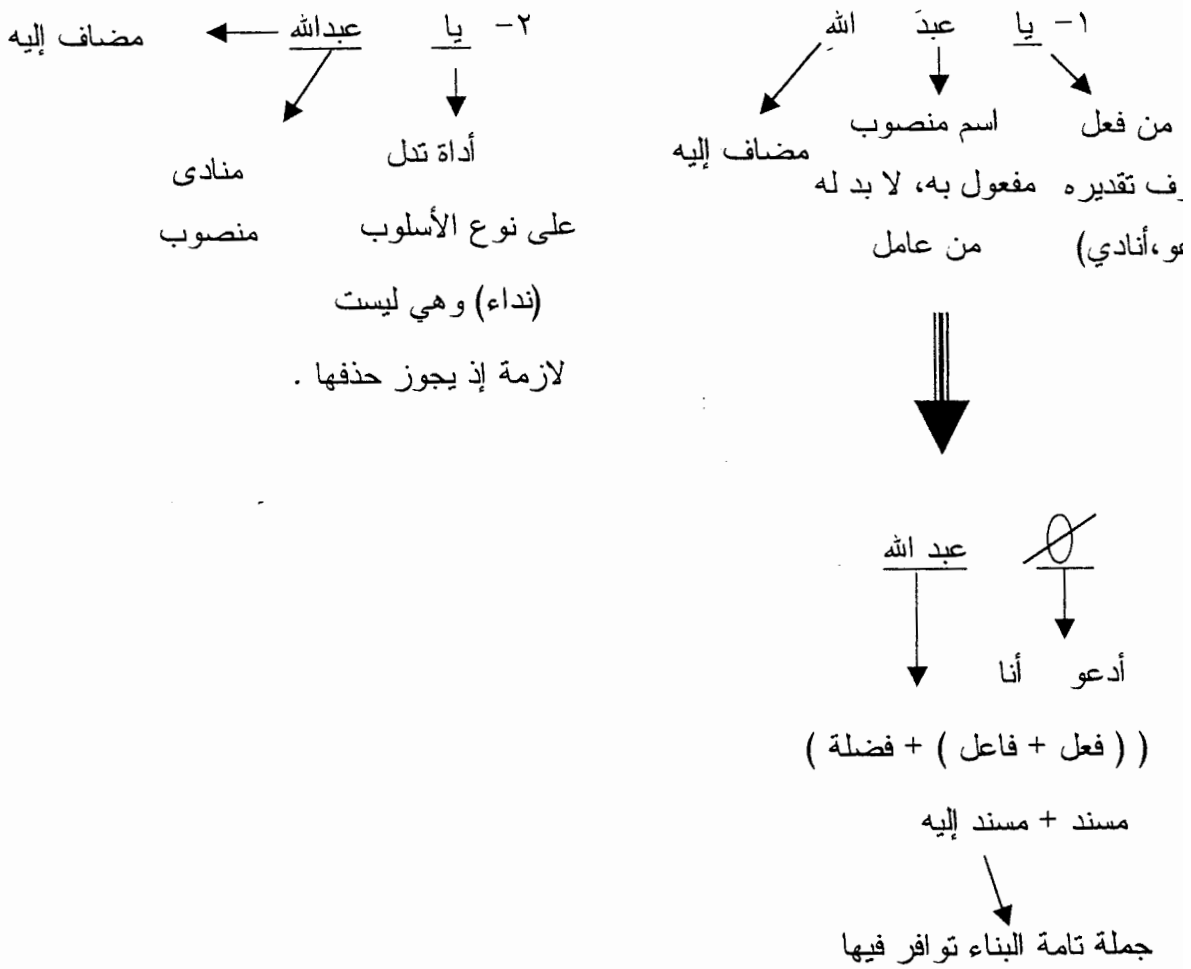

الاسم المنادى / وعليه لم يبقَ أي اثر لأسلوب النداء،فالاسم وفق ذلك الإعراب مفعول به.

وبقراءة سريعة للتحليل السابق يتبيّن لنا أن الجملة الأولى، حقّقت فيها أركان جملة الإسناد، وقدّر فيها العامل، فهي جملة مثالية تركيباً، وفق نظرية العامل ونمطية الجملة العربية.

ولعل الذي جعل النحاة يذهبون إلى ذلك هو نظرية العامل وتحقيق اركان الإسناد، وتسويغ الحركة الإعرابية، التي هي عندهم علم المفعولية، وهم بذلك يعدون الأصل في المنادى أن يكون منصوباً أما البناء فهو طارئ، وما هذا الأمر الذي يساوون فيه بين المعرب والمبني إلا لجعل الباب يسير على وتيرة واحدة بإلحاق باب النداء بالمفعول به.

إلا أن التركيب قد انحرف عما وضع له أصلاً، في معناه، وبيان شدة الانفعال الذي يشعر به المتكلم، وتحوّل من الإنشاء إلى الخبر، وكأنه جواب لمن يسأله: من تنادي أو تدعو؟ أما الجملة الثانية: فقد أدت المعنى الانفعالي، وبيّنت المعنى المراد من الأسلوب وأدخلت ذلك في إعراب الاسم دون أي تقدير أو تأويل أو بإسراف في البحث عن العامل أو ضرورة اكتمال عناصر الجملة، فهي أسلوب أيسر في تدريس النحو من ناحية، والاهتمام بالناحية الدلالية والمعنوية للأسلوب الانفعالي من ناحية أخرى، فالفتحة التي عدّت علم المفعولية، والتي لابدّ لها من عامل –وفق القاعدة النحوية– هي حركة خفيفة مستحبة، جيء بها للتحوّل بالأسلوب من الإخبار إلى الإنشاء الطلبي، فهي ذات قيمة دلالة تحويلية في الأسلوب، أما المنادى في حالة بنائه، فيعرب كما هو دون تقدير جملة إسنادية قبله ودون إعرابه مفعولاً به محلاً، وبذلك نعيد لهذا الأسلوب طبيعته التي وضع لها، وهو تنبيه السامع أو دعوته، وذلك لا يتبيّن لنا من التقدير السابق؛ إذ إن الجملتين ليستا متساويتين، فالجملة الأولى لا تمت إلى أسلوب النداء بصلة على الرغم من مطابقتها للقاعدة النحوية، واحتوائها على ركني الإسناد، ويقترب ما ذهبت إليه من رأي الدكتور عبد القادر مرعي الذي يعدّ جملة النداء ليست تامة بذاتها؛ فهي لا تؤدي معنى يحسن السكوت عليه، إلا إذا اقترنت بجواب –فهي عنده– ليست جملة، وإنما هي عنصر تحويل يفيد التنبيه، تنبيه الغافل والمستثقل إلى أمر يريده المتكلم، سواء أكان هذا الأمر خبراً أو طلباً، فالجملتان التاليتان:–

١– يا محمدُ ! أنت نشيطٌ.

٢– يا محمدُ ! لا تهمل واجبك.

هما جملتان تحويليتان، أصلهما التوليدي: أنت نشيط، جملة توليدية اسمية إخبارية. "و تهمل أنت واجبك ": جملة توليدية فعلية تفيد الإخبار. فالجملة الأولى أصلها = مبتدأ + خبر. والجملة الثانية أصلها = فعل + فاعل + مفعول به.

ثم جرى على الجملة تحويل بحذف الفاعل من الخطاب= فعل +∅+ مفعول به. ثم جرى عليها تحويل آخر بزيادة (لا) للنهي، فأصبحت الجملة تحويلية تفيد النهي عنصر نهي + فعل + ∅+ مفعول به.

ثم جرى على الجملة تحويل آخر بزيادة النداء للتنبيه، فأصبحت الجملة تحويلية إفصاحية تفيد التنبيه.[1]

وخلاصة الأمر يمكننا القول: إننا لا يمكن أن نلحق باب النداء بالجمل الإسنادية، التي يشترط فيها وجود مسند ومسند إليه، وإلحاق هذا الباب بالجمل الانفعالية (غير الإسنادية) التي تفيد معنى إنشائياً طلبياً، وأن ينظر إلى الفتحة على أنها حركة دالة على التحوّل في الأسلوب، وليس بالضرورة أن تكون علم المفعولية.

---

(١) انظر عبد القادر مرعي ، أساليب الجملة الافصاحية ١٢٠وما بعدها.

ثانياً: التحذير والإغراء

جاء في الكتاب: " هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قولك إذا كنت تحذّر: "إياك" كأنك قلت: إيّاك نحِّ، وإيّاك باعدْ، وإيّاك اتقِ، وما أشبه ذلك..."[١] و(إيّاك) اسم المكنّى عنه في النصب كما أن (أنت) اسمه في الرفع، وهما منفصلان.[٢] والتحذير: هو إلزام المخاطب لاحتراز من مكروه بـــ "إيّا" أو ما جرى مجراه،[٣] ومنه ما جاء في أمثال العرب قولهم: "رأسَكَ والسيفَ[٤] على تقدير نحِّ رأسَكَ من السيفِ أو اتقِ رأسَكَ والسيفَ، ومنه أيضاً قولهم: "أهلَكَ والليلَ " [٥] والتقدير: "بادرْ أهلَكَ والليلَ ".[٦]

والتحذير على ضربين[٧]:-

الأول: ذكر المحذّر منه مكرراً أو غير مكرر نحو: "إيّاك والغيبةَ" و(يدَكَ والنارَ). فالمحذّر في الأولى (إيّاك)، وفي الثانية (يدَكَ) والمحذّر منه (الغيبةَ) و(النارَ) في المثالين.

الثاني: ذكر المحذّر منه مكرّراً أو غير مكرّر نحو: النارَ النارَ.[٨]

ويلزم إضمار الفعل في الضربين السابقين، وفي ضرب ثالث هو المعطوف نحو قوله تعالى: ﴿ناقةَ اللهِ و سقياها﴾.[٩]

ويقدّر النحاة فعلاً ناصباً للاسم المحذّر منه، إذ التقدير: "إيّاك أحذّرُ" وإن كان التحذير بغير "إيّاك" وأخواتها، فلا يجب إضمار الناصب، إلا مع العطف، كقولك: "مازِ رأسَكَ والسيفَ "،[١٠] أي: يا مازن قِ رأسَكَ واحذرْ السيفَ، أو التكرار نحو: " لضيغمَ، الضيغمَ" أي: احذرْ الضيغمَ، فإن لم يكن عطفاً ولا تكراراً جاز إضمار الناصب وإظهاره، نحو: "الأسدَ" أي: احذرْ الأسدَ، فإن شئت أظهرت، وإن شئت أضمرت.[١١]

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٢٧٣/١ .

(٢) المبرد ، المقتضب ٢١٢/٣ .

(٣) السيوطي ، همع الهوامع ٢٤/٣ .

(٤) برواية (مازِ رأسَك و السيفَ) مجمع الأمثال ٢٧٩/٢ و الزمخشري ٣٣٩/٢ .

(٥) مجمع الأمثال ٥٢/١ و جمهرة الأمثال ١١/١ و ١٩٦ و المستقصى ٤٤٣/١ .

(٦) المبرد ، المقتضب ٢١٥/٣ .

(٧) فاضل السامرائي ، معاني النحو ٥٢٥/٢ .

(٨)شرح الرضى على الكافية ١٩٥/١ .

(٩) الشمس / ١٣ .

(١٠) الميداني ، مجمع الأمثال ٢٧٩/٢ ، و الزمخشري ، المستقصى ٣٣٩/٢ .

(١١) السيوطي ، همع الهوامع ٢٧/٣ ، وانظر شرح ابن عقيل ٢٧٥/٢ .

أما الإغراء فهو أمر المخاطب بلزوم ما يحمد [به]،[1] أو هو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه،[2] وإنما يجب الإضمار في صورتين، إذا عطف أو كرّر، كقولك: الأهلَ والولدَ، وتضمر (الزم) ومنه قول الشاعر:

أخاكَ أخاكَ؛ إن من لا أخا له

كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح.[3]

فيجوز الإظهار فيما عداهما نحو: العهد، فيجوز أن تقول: الزمْ العهدَ، واحفظْ العهدَ، ولا يكون المغزى به إلا ظاهراً، فلا يجوز أن يكون ضميراً.[4]

لقد عدّ النحاة الأسماء المنصوبة في أسلوبي التحذير والإغراء هي معمولات لأفعال محذوفة قَدروها، ونعتوا تلك الأساليب بأنها ناقصة، ومردّ ذلك كله إلى نظرية العامل، وأيضاً كان لابدّ للنحاة من تسويغ الحركة الإعرابية، التي لابدّ لها من عامل محدث لها، وبذلك تكون جملة الإغراء حسب تقديرهم جملة فعلية طلبية تقديرها (الزمْ أخاكَ)،[5] وبذلك يكونون قد حقّقوا ركني الإسناد، ونظرية العامل، التي يفرضها منطق النحو، على الرغم من أن منطق اللغة يجيز جملة (أخاك)، ويعدها أسلوباً تام البناء.[6]

ووفقاً لذلك التقدير يكون النحاة قد حقّقوا نمطية الجملة العربية بتوافر ركني إسنادها (مسند + مسند إليه)، ولكنهم ابتعدوا كل البعد عن سياق الحال، وتقدير الموقف الانفعالي للمتكلم والسامع، فالإغراء والتحذير أسلوبان انفعاليان طارئان، يلجأ اليهما عند وقوع أمر ما، يراد الابتعاد عنه أو الاقتراب منه، لذا فالمتكلم في ذلك الموقف يفقد كثيراً من شدته في حالة تقدير الفعل، لأن هذا الموقف الانفعالي يتطلب ذكر الاسم المحذّر منه سريعاً، دون شيء يسبقه،[7] فالوقت في التحذير يضيق عن ذكر غير المحذّر، فهو في موضع إعجال، لا يحتمل تطويل

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢٧٥-٢٧٦ وانظر السيوطي ، همع الهوامع ٣/٢٧ .

(٢) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ٢١٢ .

(٣) البيت من الطويل وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ٢٩، وشرح أبيات سيبويه ١/١٢٧، وشرح التصريح ٢/ ١٩٥، والكتاب ١/ ٢٥٦، وشرح شذور الذهب ٢٨٨، وشرح قطر الندى ١٣٤

(٤) السيوطي، همع الهوامع ٣/٢٨ .

(٥) انظر عبد القادر مرعي، أساليب الجملة الافصاحية ١٠٩.

(٦) نجاة الكوفي، بناء الجملة / ٢٠٢-٢٠٣ .

(٧) عبد الرحيم رضوان ، في النحو العربي ١٠٦ .

الكلام لئلاّ يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام.[١]

لذا لابدّ من دراسة هذا الأسلوب بمنأى عن نظرية العامل، وموضوع الإسناد، ويجب أن نكون جريئين في دراستنا لهذه الأساليب، فهذان الأسلوبان –التحذير والإغراء– شأنهما شأن سابقهما، أسلوبان يقومان على أساس نفسي وانفعالي، فالمتكلم لا يكون هادئاً، أو في حالته الاعتيادية، لذا لابدّ من الأخذ بالاهتمام عند دراسة هذا الأسلوب –حال المتكلم والسامع– وعدم فرض عملية المساواة بين الجمل.[٢]

وعليه أذهب إلى ما ذهب إليه عبد الرحيم رضوان: "بأن في تقدير الفعل في هذا الأسلوب أمراً خارجاً عن الواقع اللغوي، وعليه فإن حركة الفتح، التي تظهر على الاسم هي حركة الخلاف أو المخالفة أو ما يمكن أن يطلق عليه بالقيمة الدلالية للفتحة إذ ليس ثمة طاقة تعبيرية في هذه الكلمة للتفريق بين معنى الإغراء ومعنى الابتداء.[٣]

ومما يؤكد ذلك الفرق بين نوعي الجمل السابقتين هو: أننا لو أجرينا دراسة صوتية على الاسم المنصوب، لملاحظة درجة التنغيم فيه، سنلحظ أن التنغيم مختلف تماماً، فمثلاً في الجملتين الآتيتين:

١– أخـــاكَ

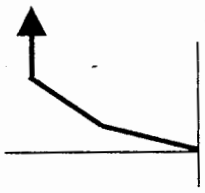

٢– الزمْ أخـــاكَ

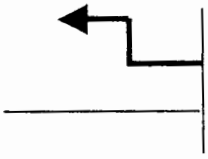

نجد أن التنغيم في الجملة الأولى، أشد وأقوى لأننا ننطقها بنغمة صوتية صاعدة؛ لأن المتكلم أراد أن يفرّغ جلّ صوته لإيصال طلبه بسرعة، فهو لم يتفوه بكلمات قبلها. أما في الجملة الثانية فإننا نجد أن كثرة الكلام جعلت من الجملة تضعف وتقل حدة الانفعالات منها.[٤]

ولابدّ لنا الأخذ بالاهتمام بذلك الفارق في النطق، وحدة الانفعال، الأمر الذي ينطبق فيما بعد على التركيب النحوي، فيكون إعراب الاسم المنصوب كالآتي:

ففي جملة التحذير الآتية:

---

(١) فاضل السامرائي ، الجملة العربية ١٧٩ .

(٢) انظر خليل عمايرة ، في نحو اللغة و تراكيبها ١٦٢ وانظر عبد القادر مرعي ، أساليب الجملة الافصاحية ١٠٧.

(٣) عبد الرحيم رضوان ، في النحو العربي ١٠٤–١٠٥ .

(٤) انظر خليل عمايرة ، في نحو اللغة و تراكيبها ١٦٢ .

الأســدَ :

↓

اسم منصوب على التحذير

دون اللجوء إلى تقدير عامل (فعل)

وجملة الإغراء

الدِّينَ الدِّينَ

↓

اسم منصوب على الإغراء

دون اللجوء إلى تقدير عامل (فعل)

وعليه تكون الجملة قد تخلصت من نظرية العامل، وقيود الإسناد، وضرورة توافر ركنيه، ويمكن لنا أن نتمثل تلك العلاقة بالجملتين الآتيتين:

أولاً: وفق نظرية العامل وقسرية الإسناد.

الأســدَ

جملة إسنادية (فعلية) مقدرة اسم منصوب

(مسند + مسند إليه) خارج عن الإسناد .

فعل + اسم فضلة (مفعول به)

(احذر + أنت) الأســدَ

وبذلك تكون الحركة الإعرابية (الفتحة) ليس لها أي أثر دلالي أو تحويلي

ثانياً: الأسلوب الانفعالي

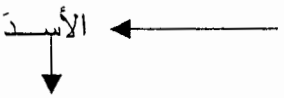

اسم منصوب على التحذير.

دون اللجوء إلى تقدير عامل للنصب.

ويكون وفق هذا التقدير –للفتحة أثر دلالي– فهي التي أدّت إلى التحويل في الأسلوب من الخبر إلى الإنشاء (التحذير) الذي يحسن بنا أن لا ندخله في الجمل الإسنادية، التي تجرى عليها قواعد النحو العربي، ويشترط فيها توافر ركني الإسناد –فهذان الأسلوبان– التحذير والإغراء – أسلوبان خاصّان لابدّ من دراستهما ضمن الأسلوب الانفعالي، لبيان القيمة الدلالية والأسلوبية لهما.

ولعلّ الأمر الذي دعا النحاة إلى تقدير عامل محذوف هو تحقيق نمطية الجملة بتوافر ركنيها من ناحية وبذلك تحقيق قسرية نظرية العامل، وتسويغ حركة الفتحة، التي هي علم المفعولية من ناحية أخرى، فجملة الإغراء والتحذير جملة ناقصة تركيباً، على الرغم من إفادتها لمعنى يحسن السكوت عليه، لذا لابدّ أن ينظر إلى الفتحة على آخر تلك الأسماء على أنها دالة وتجسيد للنغمة الصوتية التي تقع الجملة في إطارها، وهي عنصر تحويلي حوّل الجمل السابقة من إطارها الخبري إلى قيمتها الدلالية على النحو التالي:

فالجملة: الأسدَ: جملة تحويلية لجملة توليدية هي: هذا الأسدُ، ثم جرى عليها تحويل بالحذف اعتماداً على الإشارة أو على السياق، الذي تقال فيه فبقيت كلمة (الأسدُ) في حالة الرفع لتشير إلى الإخبار الذي لا يقصده المتكلم في مقام التحذير، ولما كان المتكلم يريد معنىً غير الإخبار كان عليه أن يغيّر في أحد أجزاء هذه الجملة ليعبّر عن صورة ذهنية أخرى فأجرى التغيير في فونيم الحركة، فاستبدلت الفتحة بالضمة، ليعبّر بها عن التحذير. [1]

ثالثاً: الاختصاص

وهو اسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله، والغالب على ذلك الضمير كونه لمتكلم، نحو: أنا، ونحن، ويقل كونه لغائب، والباعث على هذا الاختصاص إما أن يكون فخراً نحو قول الشاعر[١]:-

لنا معشرَ الأنصارِ مجدٌ مؤثلٌ بإرضائنا خيرَ البريةِ أحمدا.[٢]

أو تواضعاً نحو قول الشاعر:-

جدْ بعفو فإنني أيّها العبدُ إلى العفو يا الهي فقيرُ.[٣]

أو بياناً نحو:

إنّا بني نهشلٍ لا ندّعي لأبٍ عنه ولا هو بالأبناءِ يشرينا.[٤]

والاختصاص يشبه النداء لفظاً، ويخالفه من ثلاثة أوجه هي: [٥]

أولاً : أنه لا يستعمل معه حرف نداء .

ثانياً : أنه لابدّ أن يسبقه شيء .

ثالثاً : أن تصاحبه الألف و اللام .

وذهب النحاة إلى أن ناصب الاسم المختص فعل مضمر تقديره "أخصُ"، والمتدبر في موضوع الاختصاص يجد سيطرة فكرة العامل، وقسرية القاعدة، والبحث عن أركان الجملة، وتسويغ الحركة الإعرابية على موضوع الاختصاص، فالنحاة وجدوا في أسلوب الاختصاص خروجاً عن مألوفهم في بناء الجملة حيث يذكر الاسم المنصوب بلا عامل يفسّر حكم النصب فيه، واستجابة لمنطق العامل يقدّر النحاة فعلاً واجب الحذف، تقديره: أخصُّ، وهو جملة فعلية – إسنادية– كاملة، يأخذ فيها المنصوب على الاختصاص مكان المفعول به.[٦]

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٨/٢ وانظر ابن هشام ، شرح شذور الذهب ٢٠٧ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لبعض الأنصار في شرح شذور الذهب ٢٨٣ ،و بلا نسبة في الدرر ١٥/٣ ، و همع الهوامع ١٧١/١ .

(٣) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر١٢/٣ وشرح شذور الذهب ٢٨٣ و همع الهوامع ١٧٠/١ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو لبشامة بن حزن النهشلي في خزانة الأدب ٤٦٨/١ و المقاصد النحوية ٣٧٠/٣ ، و نهشل بن حري في الشعر و الشعراء ٦٤٢/٢،و بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٢٨٤ .

(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٨/٢،وانظر شرح ابن عقيل ٧٢/٢ ،وانظر السيوطي،همع الهوامع ٢٩/٣ .

(٦) نجاة الكوفي ، بناء الجملة ١٩٨ .

وإذا سلّمنا بذلك الأمر، فإن التركيب سيخرج من دائرته الإنشائية إلى دائرة الجمل الخبرية، التي يمكن تصديق قائلها، وتكذيبه.[1] ولو أن الأمر دُرس بعيداً عن نظرية العامل، وموضوع الإسناد، لتبيّن لنا العقلية الفذة التي تنطق هذه اللغة، ومما يؤكّد ذلك التنغيم، الذي يتمثل بأمرين هما:

إظهار الصوت وقوة نطق الكلمات، ثم إظهار الحركة الإعرابية المخالفة للموضع الذي تكون عليه في أغلب حالاتها، والمخالفة –هنا– هي مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية بجعلها قرائن معنوية على الإعرابات المختلفة.[2] وعليه يكون ما ذهب إليه النحاة من تقدير فعل وإعراب الاسم مفعولاً لذلك الفعل.

وخلاصة الأمر أن العربي ذا السليقة الخالصة، يستطيع أن يلحظ ذلك التحول، والاختلاف بين الأسلوبين –الخبري والإنشائي– بوساطة الحركة الإعرابية من ناحية، وبطريقة نطق الجملة من ناحية أخرى، فلو أخذنا –مثلاً– الجملتين الآتيتين، وأجرينا بينهما مقارنة سيتضح لنا الأمر:

نحن العربُ نكرمُ الضيفَ .

نحن العربَ نكرمُ الضيفَ .

فـ (العربُ) في الجملة الأولى خبر وما بعده مستأنف ولو اقتصر المتكلم في الجملة الأولى على قوله: (نحن العربُ) لاكتملت الجملة، مبنىً ومعنىً، ويكون –عندها– قد أخبر بأنهم عرب،في سياق من استفهم بقوله: "منْ أنتمْ ؟" وتكون التكملة استئنافاً وإضافةً للمعنى .

أما في الجملة الثانية، فالتغيّر في الحركة الإعرابية، أدّى إلى تغير التركيب، ومن ثّم إلى تغيّر المعنى، فالمتكلم حينما قال: (نحنُ العربَ) لم يرد الإخبار؛ إذ إنه لو اقتصر على ذلك لم يفهم، ولم يؤدِّ معنىً يحسن السكوت عليه، لذا فالسامع ينتظر الإخبار، الذي يفهم بتكلمه الجملة، وتكون كلمة (العربَ) نوعاً من التحوّل [3] والانحراف في الأسلوب، ليؤدّي معنىً جديداً، وهو تخصيص وبيان جنس الاسم المنصوب وكذلك الفخر والتعظيم، ويشير إلى ذلك ابن يعيش بقوله: " الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على

---

(١) عبد الرحيم رضوان ، في النحو العربي ١٠٢-١٠٣ .

(٢) تمام حسان ، اللغة العربية مبناها و معناها ٢٠٠ .

(٣) يحيى عبابنه،أثر التحويلات الأسلوبية ٢٠ .

سبيل الفخر والتعظيم[١] وبذلك تكون حركة الفتح قد أدت معنى دلالياً،[٢] ما كان ليفهم لو كان الاسم المختص مرفوعاً، وتكون الفتحة –وفقاً لذلك– ليست نتيجة لنظرية العامل، بل هي إشارة على الأسلوب الانفعالي؛ فهي تعبير عن القصد والمعنى، وليست أثراً لتسليط عامل لفظي عليه.

لذا نستطيع أن نصل إلى نتيجة مفادها أن باب الاختصاص له خصوصيته فهو موقف انفعالي، لا يقصد فيه المتكلم الإخبار، بل يريد معنى غيره وهو أن يلفت إليه السامع وعليه فإن هذا التركيب لا يمكن أن يلحقه بالجمل الإسنادية، بفرض نظرية العامل عليه، وتقدير فعل ناصب للاسم المخصوص، لأن تقدير الفعل وإظهاره في الاختصاص يشوّه التركيب.[٣]

ويمكن لنا بوساطة النظرية التحويلية تفسير ما طرأ على جملة الاختصاص فالأصل التوليدي (البنية العميقة) لجملة الاختصاص هو (نحنُ العربُ) ومعناها هنا الإخبار، وهي ذات نغمة صوتية مستوية، ولمّا كان المتكلم لا يريد الإخبار في هذه الجملة، بل يريد الفخر والاعتزاز، وجب عليه أن يغيّر في الحركة الإعرابية للاسم الذي يلي الضمير من الضم إلى الفتح؛ وذلك لإظهار المعنى الجديد، وعليه فقد زال الإسناد بين الضمير والاسم الذي يليه، فالمعنى أصبح مركّزاً للفخر، وبذلك أصبحت الجملة بحاجة إلى تتمة (مسند) لتصبح جملة تامة يحسن السكوت عليها، فتتحوّل الجملة إلى تحويلية وعليه يكون تركيبها كما يلي:

نحن العربَ نكرمُ الضيفَ

فاعل مقدم لغرض في التوكيد + موضع فخر + فعل + مفعول به.[٤].

وعليه نستطيع أن ندرج باب الاختصاص تحت باب الأساليب الانفعالية، التي ليس بالضرورة أن تكوّن جملة إسنادية، تحتوي عناصر الإسناد، وإلا لكان التركيب فيها مشابهاً للتركيب في الجمل الإخبارية، ولم نفرّق بين الجملتين وعليه يكون تحليل الجملة كالآتي:

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٩/٢ .

(٢) عبد الرحيم رضوان ، في النحو العربي ١٠٢ – ١٠٣ .

(٣) عبد القادر مرعي ، أساليب الجملة الافصاحية ١١١ ،و انظر خليل عمايرة في نحو اللغة وتراكيبها ١٦٥.

(٤) عبد القادر مرعي ، أساليب الجملة الافصاحية ١١٢ – ١١٣ ، وانظر خليل عمايرة ، في نحو اللغة و تراكيبها ١٦٤ .

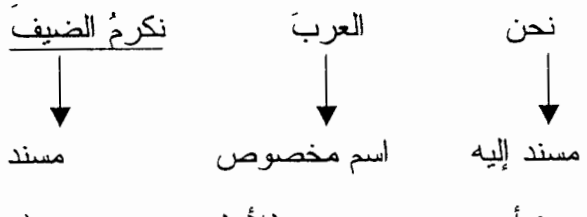

الانفعالي (الاختصاص)

دون اللجوء إلى تقدير العامل

ومما يمكن أن يلحق بهذا الباب، الأسماء المنصوبة التي تدلّ على بعض الأساليب الانفعالية الأخرى، والتي تخرج بالكلام من أسلوب الخبر إلى المعاني الطلبية أو الانفعالية كالمدح والذم والفخر والترحم والتعظيم،[1] وقد جاءت عليه كثيرٌ من الشواهد القرآنية والشعرية: ومن ذلك قول الشاعر:

راحـــت وراح كعصـــا السيســـاب

بنـــا تميمـــاً يكشـــفُ الضبـــابْ [2]

فالشاعر هنا يفتخر، لذا غيّر أسلوب كلامه ونصب (تميماً) والأصل أن تكون مرفوعةً، وذلك لتحوّله إلى أسلوب انفعالي هو الفخر.

ومنه على الفخر أيضاً قول الشاعر:

لنا معشرَ الأنصارِ مجدٌ مؤثّل بإرضائنا خيرَ البريةِ أحمدا.[3]

فقد نصب (معشرَ) على الاختصاص لأنه تحول في أسلوب كلامه من الخبر إلى الانفعال، فقد أراد أن يفتخر، لذا جاء بالفتحة.

ومن الذم قوله تعالى: ﴿وامرأتُه حمالةَ الحطبِ﴾ [4] بنصب (حمالةَ) على قراءة عاصم، وقد خرجت قراءة عاصم عن الأصل، لأنها جاءت للمبالغة في الذم، لذا فقد تغيّر إعرابها تبعاً

---

(١) يحيى عبابنة ، أثر التحويلات الأسلوبية ٢٠ .

(٢) ديوان رؤبة ١٦٩ ، وانظر الكتاب ٧٥/١ و ٢٣٤/٢ و الجُمل المنسوب للخليل ٦٦ ، و ارتشاف الضرب ١٦٧/٣ ، وشرح المفصل ١٨/٢ و همع الهوامع ٢١/٣ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لبعض الأنصار في شرح شذور الذهب ٢٨٣ و بلا نسبة في الدرر ١٥/٣ و همع الهوامع ١٧١/١ .

(٤) المسد / ٤ .

لتغيّر أسلوبها من الخبر إلى الذم،[1] لذا فهذا الأسلوب الانفعالي، دلّت عليه الفتحة ولو جاءت (حمالة) مرفوعة لكان بذلك يخبر عن امرأته، ولا يدلّ السياق حينها على الذم.

ومن أمثلة الترحم قول طرفة بن العبد:

قسمتُ الدهرَ في زمن رخيٍّ كذاك الحكمُ يقصدُ أو يجورُ

لنا يومٌ و للكروانِ يومٌ تطيرُ البائساتِ و لا نطيرُ [2]

الأصل أن يكون قوله (البائساتُ) مرفوعاً، ولكنه غيّر أسلوبه من الخبر إلى أسلوب عاطفي انفعالي، هو مصطلح الترحم، فالشاعر لما أراد استلاب عاطفة سامعيه، لجأ إلى تغيّر الأسلوب بتغيّر الحركة الإعرابية.

لذا لا يمكن لنا أن نسير وفق نظرية العامل ونمطية الجملة العربية ونقدّر بتلك الأسماء المنصوبة عاملاً في نصبها لتسويغ الحركة الإعرابية، التي تصيغ المعنى الذي قصد إليه المتكلم، ودلّت عليه الفتحة التي هي حركة تحوّل في الأسلوب، وليست علم المفعولية، لذا لا بدّ أن تخرج تلك الأساليب من باب المفعول به (الاختصاص)، وأن تدرس في باب مستقل، يراعى فيه القيمة الدلاليّة لهذا الأسلوب.

---

(١) يحيى عبابنة ، أثر التحولات الأسلوبية ٢٠.

(٢) الشاهد في الجمل المنسوب للخليل ٦٥ ، و الشعر و الشعراء ١٨٧/١ بروايتين للبائسات بالنصب على هذا المعنى ، و بالرفع على الأصل النظري لهذا الأسلوب .

الخاتمة:

لقد خلصت الدراسة، التي تناولت موضوع الإسناد وأثره في تشكيل القاعدة النحوية إلى النتائج التالية :

- إن هنالك كثيراً من العوامل التي اعتمد عليها النحاة عند وضع القاعدة النحوية منها: نظرية العامل، وموضوع الإسناد.
- ظهور مصطلح "الإسناد" عند النحاة الأوائل من أمثال سيبويه والمبرد والفراء وغيرهم، واعتمد عليه سيبويه في تبويب فصول كتابه.
- لقد وضع النحاة نمطية أو أنموذجاً مطرداً للجملة العربية –سواء أكانت اسمية أم فعلية– لابدّ فيه من توافر عنصري الإسناد (المسند والمسند إليه).
- إن غياب أحد عنصري الإسناد من الجملة جعل النحاة يؤوّلون ويقدّرون المحذوف، معتمدين في ذلك على المعنى العام، والرتبة.
- إن للإسناد أثراً كبيراً في تحديد كثير من أبواب النحو العربي، بل إن كثيراً من أبواب النحو أخذت تسميتها من موضوع الإسناد.
- إن النواسخ –سواء أكانت اسمية أم فعلية– ليست طرفاً في الإسناد، إنما هي عناصر تحويلية تفيد تحويل المعنى إلى غير ما عليه الإسناد، ومن تلك المعاني: التحوّل في الزمن، أو التأكيد، أو التمني، أو التشبيه، أو قرب حدوث الفعل ... إلخ.
- لم يولِ النحويون اهتماماً بالمعنى أو السياق العام للموقف أو الحدث كما فعل البلاغيون، الذين أغنوا المعنى دراسة وبحثاً، وأفردوا له علماً كاملاً من علوم البلاغة العربية هو "علم المعاني" أما النحويون فكان اهتمامهم منصباً على إكمال نمطية الجملة بتوافر ركني إسنادها.
- إن تقسيم أبواب النحو العربي إلى (عمد وفضلات) ما هو إلا ثمرة من ثمار الإسناد؛ فركنا الإسناد (المسند والمسند إليه) هما العمد وما دونهما فضلات، وسمّيت بتلك التسمية لأنها زائدة عن طرفي الإسناد، على الرغم من عدم اكتمال المعنى –في كثير من الأحيان– بغير تلك الفضلات.

- إن نظرة النحاة إلى التقسيم السابق –العمد والفضلات– جعلهم يتخيّرون الحركات الإعرابية، فالضمة هي علم الإسناد –وهي أرفع الحركات– لذلك فهي تختص بالعمد، أما الفتحة –وهي أخف الحركات– علم المفعولية، فتختص بالفضلات، وعليه أطلق النحاة اسم (مفعول) على كثير من الأبواب المنصوبة وعلى الرغم من ابتعادها عن معنى المفعول، وليس ذلك إلا تسويغ للحركة الإعرابية.
- إن كثيراً من أساليب النحو العربي أراد النحاة إخضاعها لنظرية العامل وقسرية الإسناد، وضرورة توافر ركني الجملة، دون مراعاة السياق العام لها، أو الموقف الانفعالي الذي قيلت فيه، ومن تلك الأساليب: بعض المصادر المنصوبة (أو ما أسماه النحاة المفعول المطلق السماعي) وأسلوب التعجب، وأسلوب النداء، والتحذير والإغراء، والاختصاص.
- إن ذلك التقدير الذي ذهب إليه النحاة للبحث عن ركني الإسناد، وإخضاع الجملة للقاعدة النحوية، أخرج تلك الأساليب عمّا وضعت له أصلاً، فالتقدير أبعد المعنى والانفعال من تلك الجمل، وحوّل تلك الجمل الإنشائية إلى خبرية؛ لذا لابدّ من دراسة تلك الأساليب بعيداً عن نمطية الجملة وقسرية الإسناد.
- لابدّ من التفريق بين نوعين من الجمل هما: الجمل الإسنادية: التي لابدّ من توافر ركني الإسناد فيها، والجمل غير الإسنادية (الأساليب الانفعالية) التي تجيء في سياقات معينة، ولا يشترط فيها توافر ركني الإسناد.
- أن ينظر إلى الفتحة على أنها حركة ذات قيمة دلالية، جيء بها للدلالة على التحوّل في الأسلوب، وليست علم المفعولية، التي تقتضي البحث عن عامل.

الملخص:

بعد أن فرغ النحاة من جمع اللغة في أماكن نطقها، حرصين على سماعها من أفواه قائليها منتهجين في ذلك منهجاً وصفياً توثيقياً، وبعد أن جمعت لديهم المادة العلمية، جاءت المرحلة التالية وهي مرحلة وضع القاعدة (المعيار) الذي يسير عليه العرب، وتقوم به ألسنتهم على اختلاف مشاربهم.

وقد اعتمد النحاة في وضع القاعدة على عدة قضايا، كان للمنطق الأرسطي أثر كبير فيها، ومن تلك القضايا: نظرية العامل ونمطية الجملة وتوافر أركان الإسناد، الأمر الذي جعل النحاة يبحثون عن ضرورة تحقيق تلك العوامل بغض النظر عن الموقف الانفعالي، وقد جاءت هذه الدراسة محاولة لتوضيح أثر الإسناد وقسريته في وضع القاعدة النحوية، و بيان إلى أي مدى يمكن أن يؤثّر في كثير من أبواب النحو العربي.

وقد جاءت الدراسة في تمهيد وأربعة فصول وخاتمة كانت على النحو الآتي:

- التمهيد: وقد جعلته في الحديث عن معنى الإسناد في اللغة والاصطلاح، وأبرزت الفرق في دراسته بين النحويين والمعانيين وبيّنت أثر البلاغيين في تطور مصطلح الإسناد، ودرست فيه جذور النظرية في كتاب سيبويه ثم تطورها عند النحويين عامة سواء أكانوا قدامى أم محدثين.

- الفصل الأول: يبحث في الإسناد في الجملة الاسمية، وقد درست فيه نمطية الجملة الاسمية وبعض خصائصها وموضع الإسناد فيها، ثمّ درست المبتدأ والخبر، مبيّناً علاقة التلازم بينهما وما للإسناد من أثر في ذلك، ثم درست النواسخ بنوعيها: الفعلية والاسمية، مبيّنا بالدراسة والتحليل ما يندرج تحت كل نوع منهما من أفعال وحروف، وموضع الإسناد بعد دخول الناسخ.

- الفصل الثاني: تناولت فيه موضوع الإسناد والجملة الفعلية، حيث درست فيه نمطية الجملة الفعلية وأبرز خصائصها، ثم درست موضع الإسناد فيها مفرّقاً بينه وبين الإسناد في الجملة الاسمية، ثم تناولت ركني الإسناد في الجملة الفعلية وهما (الفعل والفاعل) في حالة البناء للمعلوم والفعل ونائب الفاعل في حالة البناء للمجهول.

- الفصل الثالث: جعلته للحديث عن الإسناد والفضلات، فقد عرّفت الفضلة مبيّناً سبب تسميتها وعلاقتها بجملة الإسناد، ثم درست المفعولات بكافة أنواعها، مبيّناً ما يربطها بجملة الإسناد وأثر

الإسناد في تسمية كل منها مفعولاً، ودرست في هذا الباب المشبه بالمفعول لفظاً وهما: الحال والتمييز، مبيّناً علاقتهما بالجملة الإسنادية.

– الفصل الرابع: خصصته لدراسة ما أسميته الجمل الانفعالية، التي رأيت أنها ليست جملاً عادية، بل هي خاصة بمواقف انفعالية معينة كالتعجب القياسي بصيغتيه، والنداء، والتحذير والإغراء والاختصاص، والنعت المقطوع، حيث بيّنت أثر الإسناد في هذا النوع من الجمل.

– أما الخاتمة: فقد تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ولعلّ القارئ لهذه الدراسة يقف على المكانة الكبيرة التي احتلها الإسناد عند وضع القاعدة، حتى جعل النحاة لا ينفكّون يبحثون عن ضرورة توافر أركان الإسناد في الجملة ولو أدّى ذلك إلى التغيّر المعنوي للتركيب أو انحرافه.

Abstract

Having the Arabic language grammarians done with language compiling from the areas where it was spoken, a ceurse of time passed with languageheard only from the tongu of native speakers.

Documentary descriptive Approach was dominant.

The following stage was initiated by establishing the rules (critena) that the Arab follow in using their language irrespect of the prevailing differences.

Grammarians adopted several essnes to establishing the linguistic rules following the Aristote logic. Amony Anch issues are the element theory,Sentence pattern, referentials conditions. Grammarias, at the beginning sought to fulfil such facters in isolation of the emotional context. This study attempts to address the effect of the referentials element on the extent to which the grammatical rule would have influenced other Arabic Language grammars.

The study is divided into an introduction four chapters and a conclusn.

The introduction addressed the referentials linguisticaly and technically. The two perspective of grammarians and sementicians in the referencial element was highlighted The infheence of rhetoricians on the development of the reference cencept was discussed, as well, the study anreis the theortical roots of this concept in Sibbwaih`s book, and at developments, at large, for both ancient and modern scholars.

Chapter one discusses the referential element in the noun clause. The study addressed the patterns noun clause and the place of referential element in such clauses. it also

addresses the Subi-verb clause and predicate clause. It explained the dependency of the two clause and the effect of referential`s dependency. It studied the Nawasikh; The nominal and the adverbial clauses explaining those related to the nominal clause and to the adverbial clause whether it is a verb or highlighted a connection.The place of referential in each clause is high lighted as well.

Chapter two deals with the referential in the adverbia clause.The patterns and character- ishis of the adverbial clause are highlighted .It addressed the defference between the place of referentials in the nominal and adverbia clause.The referential in the adverbiad clause in the active and passive forms was discussed.

Chapter three discusses the referentials and the surplus of the sentence.The relation between the referentials and the surplus is high lighted.All types of objects and the effect of referentials on every object are explained.

Chapter four addresses the emotional sentences; these sentences which are connected to emotional situations like the exclamation (standard) and its relation the referentials.

The study is concluded with the main finding, It shows how significant the referentials to the grammarans where establishing the rule. It sometimes affects the structure, if the conditions of the referentials are not ful filed.

ثبت المصادر والمراجع:

- الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق، ط٣، ١٩٦٤م.
- أدونيس، علي أحمد سعيد، ديوان الشعر العربي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا –لبنان، ط، ١٩٦٤م.
- امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٤، (د.ت).
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (د.ط) (د.ت).
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – لبنان، (د.ط)، ١٤٠٧ هـ،١٩٨٧م.
- الأندلسي، ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، العراق، (د.ط)، ١٦٨٥م.
- الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط٥ ،١٣٨٦هـ،١٩٦٧م.
- الأنصاري، ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، قدّم له وضع فهارسه إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
- الأنصاري، ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١ ،١٣٨٣هـ،١٩٦٣م.
- الأنصاري، ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وتعليق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت–لبنان، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،ط٥، ١٩٧٥م.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل، الجامع الصحيح، مصر،ط١،(د.ت).
- برجشتسراسر، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ومكتبة الرفاعي، الرياض، (د.ط)،١٩٨٢م.

- أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، أعده للطباعة عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط١ ،١٤١٢هـ،١٩٩٢م.
- البكاء، محمد كاظم، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، (د.ط)،١٩٨٩م.
- ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت– لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- التهانوي، محمد علي الفاروقي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبد البديع، ترجمة النصوص الفارسية عبد المنعم محمد حسنين، الهيئة المصرية العامة لكتاب ،(د.ط)، ١٩٧٢م.
- الجرجاني، أبو الحسن، علي بن محمد المعروف بالسيد الشريف، التعريفات، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، (د.ط)، (د.ت).
- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، صحّح أصله الشيخ محمد عبده، وعلّق عليه الشيخ محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- جرير، ديوان جرير، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، (د.ط)،١٩٦٤م.
- جمال الدين، مصطفى، البحث النحوي عند الأصوليين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، (د.ط)،١٩٨٠م.
- ابن جني، بو الفتح عثمان، لخصائص، حقيق محمد علي النجار، لمكتبة العلمية، بيروت– لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر ضاعة الإعراب، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٨م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان–الأردن (د.ط)،١٩٨٨م.
- الجواري، أحمد عبد الستار، نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د.ط)، ١٤٠٤ هـ،١٩٨٤م.
- الجواري، أحمد عبد الستار، نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، (د.ط)، ١٣٩٤ هـ ، ١٩٧٤م.

- الجواري، أحمد عبد الستار، نحو المعاني، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د.ط)، ١٤٠٧ هـ،١٩٨٧م.
- حسان، تمام، الأصول (دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)،١٩٨٢م.
- حسان، تمام، اللغة العربية مبناها ومعناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط٣ ، ١٩٨٥م.
- حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر،ط٤،(د.ت).
- حسين، عبد القادر، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ط)، ١٩٨٨م.
- حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، ط١ ،١٩٩٧م.
- الحنيطي، خلدون، المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة،١٩٩٨م.
- ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة في القرآن الكريم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٠ هـ،١٩٤١م.
- الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٢هـ،١٩٨١م.
- الخويسكي، زين كامل، الجملة الفعلية بسيطة وموسعة (دراسة تطبيقية على شعر المتنبي)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (د.ط)،١٩٨٧م.
- الدجني، فتحي عبد الفتاح، الجملة النحوية (نشأة وتطوراً وإعراباً)، مكتبة الفلاح، الكويت، ط٢، ١٩٨٧م.
- الدجني، فتحي عبد الفتاح، النزعة المنطقية في النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط٢، ١٩٨٢م.
- الدقر، عبد الغني، معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦م.

- الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (د.ط)،١٩٨٨م.
- رضوان، عبد الرحيم، في النحو العربي، مركز الفرقان الثقافي، إربد –الأردن، (د.ط)، (د.ت).
- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار آحمد فرّاج، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، ط١، ١٩٦٥م.
- الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا–لبنان، (.د.ط)،١٩٧٣م.
- زيدان، محمود فهمي، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، (د.ط)، ١٤٠٥ هـ،١٩٨٥م.
- السامرائي، إبراهيم، من أساليب القرآن، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط١، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣م.
- السامرائي، إبراهيم، النحو العربي في مواجهة العصر، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ،١٩٩٥م.
- السامرائي، إبراهيم، النحو العربي (نقد وبناء)، دار الصادق، بغداد، (د.ط)،١٩٦٨م.
- السامرائي، فاضل صالح، الجملة العربية (تأليفها وأقسامها)، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، (د.ط)، (د.ت).
- السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، (د.ط)، ١٩٨٦ – ١٩٨٧م.
- ابن السراج، محمد بن سهل النحوي، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان، (د.ط)، ١٤٠٨ هـ،١٩٨٨م.
- أبو السعود، صابر بكر، النحو العربي (دراسة نصية)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)،١٩٨٧م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ودار الجيل، بيروت– لبنان، (د.ط)١٩٩١م.

- السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (د.ط)، (د.ت).
- الصعيدي، عبد المتعال، النحو الجديد، دار الفكر العربي، بيروت–لبنان، (د.ط)، ١٩٧٤م.
- عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)،١٩٩٤م.
- ضيف، شوقي، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، (د.ط)،١٩٨٢م.
- عاشور، المنصف، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، منشورات كلية الآداب، جامعة تونس، (د.ط)،١٩٩١م.
- عبادة، محمد إبراهيم، الجملة العربية (دراسة لغوية ونحوية)، منشأة المعارف، الإسكندرية– مصر، (د.ط)،١٩٨٤م.
- عبد الباقي، محمد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت –لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- العزاوي، نعمة رحيم، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، (د.ط)، ١٩٩٥م.
- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت–لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ،١٩٩٥م.
- عمايرة، خليل، أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن،(د.ط)،(د.ت).
- عمايرة، خليل، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، (د.ط)، ١٩٨٥م.
- عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة،ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- عيد، محمد، أصول النحو العربي (في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث)، عالم الكتب، القاهرة، (د.ط)،١٩٧٨م.

- ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان،ط١، ١٤١٨ هـ١٩٩٧م.
- الفراء، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح شلبي، دار الكتب المصرية، (د.ط)،١٩٥٥م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ،١٩٨٥م.
- فندريس، جوزيف، اللغة، ترجمة القصاص والدواخلي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، (د.ط)،١٩٥٠م.
- القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لاحكام القرآن، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت– لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- القزويني، الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح محمد عبد المنعم خفاجي، الشركة العالمية للكتاب، ط٣، ١٩٨٩م.
- كثيرعزة، ديوان كثير عزة، تحقيق الدكتور إحسان عباس، بيروت(د.ط)،١٩٧١م.
- الكوفي، نجاة عبد العظيم، بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو، دار النهضة العربية، (د.ط)، ١٩٧٨م.
- ليونز، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط١، ١٩٨٥م.
- المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (د.ط)،١٣٨٥ – ١٣٨٨ هـ.
- محمد فارس، أحمد،النداء في اللغة والقرآن، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٩ هـ،١٩٨٩م.
- المخزومي، مهدي، في النحو العربي (قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث)، ط٣، ١٩٨٥م.
- المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر،ط٢، ١٩٥٨م.

- مرعي، عبد القادر، أساليب الجملة الافصاحية في النحو العربي، مؤسسة رام للتكنولوجيا، عمان–الأردن، (د.ط)،(د.ت).
- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، (د.ط)، ١٩٥٩م.
- مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة العلمية، طهران، (د.ط)، (د.ت).
- أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، (د.ط)،١٣٩٣ هـ، ١٩٧٣م.
- أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت–لبنان، (د.ط)،(د.ت).
- المنصوري، علي جابر، الدلالة الزمنية في الجملة العربية، مطبعة الجامعة، بغداد، ط ١،١٩٨٤م.
- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق وتصحيح أمين عبد الوهاب ومحمد البيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ط١ ، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
- المهيري، عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط ٢،١٤٠٨ هـ،١٩٨٧م.
- نحلة، محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، د.ط،١٤٠٨ هـ،١٩٨٨م.
- نور الدين، عصام، الفعلُ والزمنُ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت–لبنان، (د.ط)،١٤٠٤ هـ،١٩٨٤م.
- وهبة، مجدي، وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت،ط٢، ١٩٨٤م.
- ياقوت، أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)،١٩٩٤م.

- ياقوت، أحمد سليمان، النواسخ في كلام العرب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)،(د.ت).
- ياقوت، محمود سليمان، المبني للمجهول في الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٩م.
- ياقوت، محمود سليمان، النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)،١٩٩٤م.
- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت،(د.ط)،(د.ت).

الدوريات :

- توفيق، محي الدين، التعجب بين البصريين والكوفيين، مجلة الرافدين، العدد٥حزيران ١٩٧٤ م.
- الحربي، محمد باتل، العوامل المعنوية في النحو العربي، مجلة جامعة أم القرى، السنة الثامنة، العدد العاشر، ١٤١٥ هـ،١٩٩٥ م.
- السامرائي، فاضل صالح، أقسام المفعول المطلق بين النحاة وكلام العرب، مجلة آداب المستنصرية، العدد ١٠، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.
- السامرائي، فاضل صالح، المفعول له بين شروط النحاة وواقع اللغة، مجلة آداب المستنصرية، العدد ١٦، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- عبابنة، يحيى، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ١١،العدد١، ١٩٩٣م.
- علوش، جميل، مشكلات في معالجة النحاة لموضوع النداء، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، العدد ٢١، رمضان ١٤١٠ هـ، نيسان ١٩٩٠ م.
- الفتلي، عبد الحسين، أسلوب النداء ونظرية العامل، مجلة آداب المستنصرية، العدد١٣٩٤،١ هـ،١٩٧٤ م.
- القضاة، سلمان، هل الحال فضلة في أسلوب العربية، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد٧، العدد ١، ١٩٨٩م.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	و
التمهيد	١
الفصل الأول:	١٢
❖ توطئة	١٣
❖ الاسناد في الجملة الاسمية	١٥
❖ المبتدأ والخبر	١٨
❖ النواسخ	٢٦
❖ النواسخ الفعلية	٢٨
❖ أفعال المقاربة	٣٥
❖ أفعال القلوب	٣٨
❖ النواسخ الحرفية	٤٠
❖ إن وأخواتها	٤٠
❖ (لا) النافية للجنس	٤٣
❖ الحروف التي تعمل عمل ليس	٤٤
الفصل الثاني	٤٧
❖ الإسناد والجملة الفعلية: المرفوعات	٤٨
❖ الفعل والفاعل	٥٠
❖ نائب الفاعل	٥٧
الفصل الثالث	٦٣
❖ الاسناد والفضلات	٦٤
❖ المفعول به	٦٦
❖ الاشتغال	٧٤

❖ المفعول المطلق ٨١

❖ المفعول لأجله ٩١

❖ المفعول معه ٩٥

❖ المفعول فيه (الظرف) ١٠٠

❖ الاستثناء ١٠٣

❖ الحال ١٠٨

❖ التمييز ١١٤

الفصل الرابع ١١٨

❖ الأساليب الانفعالية ١١٩

❖ أسلوب التعجب ١٢١

❖ صيغة (ما أفعل) ١٢٢

❖ صيغة (أفعل بـــ) ١٢٥

❖ المحمول على المفعول به ١٣٠

❖ النداء ١٣٠

❖ التحذير والإغراء ١٣٧

❖ الأسلوب الإنفالي ١٤١

❖ الاختصاص ١٤٢

الخاتمة ١٤٧

الملخص ١٤٩

الملخص باللغة الإنجليزية ١٥١

ثبت المصادر والمراجع ١٥٣